



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

التقرير السنوي
ANNUAL
REPORT
2024

كلمة رئيس مجلس الادارة
بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الأفاضل مساهمو مصرف الائتمان العراقي المحترمون...

باسمي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة أتقدم إليكم بالشكر الجزيل لتبليبتكم دعوتنا وحضوركم الاجتماع السنوي للهيئة العامة للمصرف ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً وأضع بين أيديكم التقرير السنوي متضمناً البيانات المالية والحسابات الختامية للمصرف لعام (2024).

السادة المساهمون الكرام....

كما تعلمون أن العام الماضي شهد تغييرات في رأس مال المصرف وذلك تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (439 /2/9) بتاريخ 2023/8/2 بزيادة رؤوس أموال المصارف واستناداً الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2024/5/2 ؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2024/7/14 واكتملت في 2024/9/11 واصبح رأس مال المصرف (319.87) مليار دينار بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 30034 والمؤرخ في 2024/10/16 و اصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (92.46%).

أن المصرف حافظ على التزاماته تجاه المساهمين والعملاء واعتمد خلال السنة الماضية سياسة ائتمانية متشددة للحفاظ على أموال المودعين وحماية حقوق المساهمين. وتبنى سياسة الاستثمار في أدوات الدين المتاحة من قبل الدولة والتي تعد الملاذ الآمن والذي يحقق عوائد ربحية مجزية و إيماناً بدور المصرف في دعم دور الدولة و تحقيق الأهداف المرجوة.

كما حافظ المصرف علي نسب سيولة تزيد عن النسب المحددة من قبل السلطات الرقابية ويشهد السوق المصرفي في العراق لمصرفنا بنجاحه في الحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين.

وفي الوقت ذاته سعى المصرف إلى ترسيخ سياسة الامتثال لمتطلبات السلطات والجهات الرقابية. إضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر وفق المعايير الدولية من خلال تطوير الآليات والإجراءات الرقابية والالتزام بقواعد الحوكمة المؤسسية وتبنى المصرف سياسة متشددة لمراقبة ومكافحة غسل الأموال وفق المعايير العالمية.

ويسعى المصرف في خطته إلى تعزيز قدراته وتطوير كفاءة المنتسبين بما يؤدي إلى تحسين الخدمات المصرفية والارتقاء بها ومواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية بما فيها

الإسراع في تطبيق تقنيات جديدة لتطوير الخدمات الرقمية والالكترونية مع ضمان السهولة والأمان في استخدام هذه التقنيات.

وفي الختام أتوجه باسم أعضاء مجلس الإدارة بالشكر لعملائنا على دعمهم وثقتهم التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا ونسجل شكرنا وتقديرنا للإدارة التنفيذية للمصرف وللموظفين كافة على جهودهم في القيام بدورهم على أتم وجه كما لا يفوتني أن أعبر عن التقدير والعرفان للبنك المركزي العراقي ودائرة تسجيل الشركات وهيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية على مؤازرتهم المتواصلة وأتمنى لاجتماعكم النجاح.
والله ولي التوفيق...

نائب رئيس مجلس الادارة

وليد جمال الدين السيوفي



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير مجلس الإدارة

2024

تقرير مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي السنوي

يهدىكم مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي أطيب تحياته، ويسرنا أن نقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي عن أداء المصرف مرفقاً بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية كما في 31 كانون الأول 2024 وفقاً لأحكام المادتين (117، 134) من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل والقاعدتين المحاسبتين المرقمتين (6، 10) الصادرتين عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق ولأحكام قانون المصارف 94 لسنة 2004 ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر سنة 2018 من قبل البنك المركزي العراقي.

نبذة مختصرة عن المصرف

أسس مصرف الائتمان العراقي في عام 1998 برأس مال قدره (200) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/6615 في 1998/7/25 وإجازة ممارسة الصيرفة في 1998/10/6 وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في 1998/10/14.

منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة 75% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة 10% من رأس مال المصرف في عام 2005، تبنى المصرف سياسة تتمثل في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته إسهاماً منه في تطوير الإقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والإستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004. كما استمر المصرف في سياسته التوسعية في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.

وخلال سنة 2014 زادت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني فأصبحت (84.3%) من رأس المال في حين إنخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى (6.7%) وتم إنتخاب مجلس إدارة جديد.

حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ 2012/6/29 على زيادة رأس مال المصرف ليصبح (150) مليار دينار عراقي؛ وقد إكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 22735 في 2013/9/8 .

وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وإستناداً إلى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2013/10/1 بزيادة رأس مال المصرف من (150) مليار دينار عراقي إلى (250) مليار دينار عراقي، فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2013/12/1 وإكتملت في أوائل شباط سنة 2014 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 3421 والمؤرخ في 2014/2/6 .

وخلال سنة 2019 أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (91.0%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة أسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة 6.7%

تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (439 /2/9) بتاريخ 2023/8/2 بزيادة رؤوس اموال المصارف واستناداً الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2024/5/2 ؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2024/7/14 واكتملت في 2024/9/11 واصبح رأس مال المصرف (319.87) مليار دينار بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 30034 والمؤرخ في 2024/10/16 و اصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (92.46%).

نشاط و أهداف المصرف الرئيسية

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والإستثمارية والتمويلية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 وتعليماتهما؛ كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 والتعليمات الصادرة بموجبه. ويسعى المصرف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية وهي:

- الربحية: إن مصرفنا يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية و العمولات التي يتقاضاها نتيجة الخدمات التي يقدمها إضافة إلى ما يحققه من عوائد العملة الأجنبية و عوائد الإستثمار.
- أن سعي المصرف لتحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة وتوفير السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم ببسر وسهولة.
- يحرص المصرف على توفير أكبر قدر ممكن من الأمان وذلك من خلال تجنب الدخول في المشروعات و الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة.
- زيادة قاعدة العملاء المحلية والدولية بتوفير خدمات للعملاء

أهم إنجازات المصرف خلال عام 2024

تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وإستناداً إلى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 02/05/2024 بزيادة رأس مال المصرف من (250) مليار دينار عراقي إلى (319.8) مليار دينار عراقي، فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 14/07/2024 وإكتملت في 11/09/2024 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 30034 والمؤرخ في 16/10/2024

قام مصرف الائتمان العراقي بإنجازات عديدة خلال عام 2024 وكان من أهمها زيادة ارباح المصرف بنسبة 52.3% لتصبح 26.7 مليار دينار عراقي كما في 2024/12/31 مقابل 17.53 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 و 10.73 مليار دينار عراقي خلال عام 2022، وذلك عن طريق قيام المصرف بتنويع الإستثمارات وزيادة الخدمات المصرفية للعملاء.

كما قام المصرف خلال 2024 باستكمال مراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية.

التغيرات الجوهرية

أهم التغيرات الجوهرية التي طرأت خلال العام :-

- زيادة رأس المال المصرف الى (319.8) مليار دينار عراقي.
- الاشتراك في مزاد بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي Citi pilot عن طريق المصرف المرسل Citibank New York وشركة K2 Integrity لتقديم خدمات الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية لزيائن المصرف.
- استكمال خطة تطبيق ضوابط الحوكمة و الإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات و الاتصالات COBIT 2019.
- تطوير شبكة المصارف المراسلة و زيادة عددها.
- تطوير الإستثمارات و تنويعها من سندات حكومية و حوالات خزينة العملة الوطنية بالإضافة الى ايداعات أستثمارية خارجية بعملات أجنبية..

جوانب من الخطة المستقبلية للمصرف خلال عام 2025

- إن من أهم جوانب الخطة المستقبلية لمصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2025 كالتالي:
- استكمال زيادة راس مال المصرف وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي في هذا الصدد.
 - زيادة حجم الودائع بكافة أنواعها لتمويل الأنشطة المصرفية المختلفة.
 - تطوير المنتجات و الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات.
 - تطوير المحفظة الائتمانية.
 - تطوير منتجات و خدمات الأفراد.

منتجات وخدمات المصرف

- حرص مصرف الائتمان العراقي على ان يكون الخيار الاول للعملاء الراغبين في التعامل مع مؤسسة مالية قادرة على تقديم احداث الخدمات و المنتجات للزبائن وبما يتناسب مع متطلباتهم وتوقعاتهم حيث يوفر العديد من الخدمات:
- الخدمات التجارية من اعتمادات المستندية و خطابات الضمان الداخلية و الخارجية
 - خدمة الحوالات الداخلية (RTGS/ACH) .
 - الحوالات الخارجية الصادرة و الواردة .
 - الحوالات الصادرة الخارجية من خلال Citi pilot عن طريق المصرف المرسل Citibank New York وشركة K2 Integrity حسب تعليمات البنك المركزي العراقي.
 - الصكوك المصدقة والسفاتج.
 - بطاقات مصرفية Debit Card.
 - الخدمات المصرفية عبر الانترنت والموبايل (Online & Mobile Banking).
 - خدمات بيع وشراء العملات حسب الاسعار المتداولة محليا وعالميا .
 - توظيف الرواتب للشركات الخاصة.
 - قروض و تسهيلات الشركات (حسب السياسة المتبعة)

أكبر خمسة مساهمين في المصرف

يلخص الجدول التالي أكبر خمسة (5) مساهمين في مصرف الائتمان العراقي ومقدار مساهمتهم في رأس المال لغاية 31 كانون الأول 2024:

ت	الاسم	عدد الاسهم	نسبتها الى رأس المال %
1	بنك الكويت الوطني	295,750,000,000.00	92%
2	بان اياد سلمان عبدالوهاب	3,004,093,233.00	1%
3	ياسر محمد عارف الكوفي	2,138,358,183.00	0.67%
4	اراس حبيب محمد كريم	2,134,713,384.00	0.67%
5	محمد علي راضي الجرججي	1,598,000,000.00	0.50%
	المجموع	304,625,164,800.00	95%



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

فروع المصرف

إن فروع مصرف الائتمان العراقي موزعة بالمناطق الشمالية والجنوبية والوسط وذلك لخدمة كافة الزبائن حيث ان للمصرف ثلاث فروع كما هو مبين أدناه عناوينهم وارقام الهواتف والبريد الالكتروني:

➤ الفرع الرئيسي والادارة العامة:

حيث يقع الفرع الرئيسي في الكرادة حي السعدون محلة 102 / شارع 9 بناية العلوية 187 ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647901907098

+9647901907114

CBI-Alwiya@creditbankofiraq.com.iq

➤ فرع البصرة:

يقع الفرع في البصرة شارع السعدي قريب ساحة الطيران ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647801700042

CBI-Basra@creditbankofiraq.com.iq

➤ فرع اربيل:

يقع الفرع في أربيل - المنارة الشارع برزاني نمر / وارش خلف مجلس وزراء اقليم كردستان ويمكن التواصل مع الفرع عن طريق رقم الهاتف والبريد الالكتروني:

+9647507612042

CBI-Erbil@creditbankofiraq.com.iq

قسم الموارد البشرية

بلغ عدد منتسبي المصرف (105) موظفا كما في نهاية سنة 2024/12/31 ويتقاضون رواتبهم حسب الفئتين المبينتين فيما يلي:

المجموع	غير عراقيين	عراقيون	الرواتب السنوية (بالآلاف الدنانير)	الشركة
105	4	101	3,221,197	شركة مصرف الائتمان العراقي
105	4	101	3,221,197	المجموع

تصنيف الموظفين حسب الشهادات العلمية التي يحملها كادر المصرف:

ت	التحصيل العلمي	العدد
1	ماجستير	2
2	بكلوريوس	76
3	دبلوم	9
4	اعدادية	8
5	شهادة ابتدائية	10
المجموع الكلي		105

بلغ عدد العاملين المشمولين بالضمان الاجتماعي شهر كانون الاول 2024 (95) وقد تم دفع مبلغ (207,895) الف دينار عراقي عن التزام المصرف تجاه الضمان الاجتماعي لكافة العاملين المشمولين بالضمان خلال العام .

أسماء خمس موظفين تقاضوا أعلى الرواتب خلال عام 2024:

ت	الاسم	العنوان الوظيفي
1	عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض
2	مروان علي كندر	معاون المدير المفوض
3	جورج فكتور فرح	المدير التنفيذي للأعمال
4	علي نزار باقر الحسني	المدير المالي
5	رواء مجيد ريشان	مراقب الامتثال

الدورات التدريبية:

حرص مصرف الائتمان العراقي على تطوير وتنمية الموارد البشرية لديه وذلك لأهمية العنصر البشري في تنفيذ أعمال المصرف والوصول إلى أهدافه، وإمتثالا منه لمتطلبات البنك المركزي العراقي التي توصي جميع المصارف أن يكون لديها برنامج تدريبي متكامل. حيث بلغ عدد الدورات والورش التدريبية خلال 2024 (53) دورة وكان عدد المشاركين 90 موظف، وركزت ادارة المصرف في طور التدريب والتطوير على المجالات التدريبية التي من شأنها تطوير كوادر المصرف وبيئة العمل مع زيادة ثقافة الحوكمة المؤسسية والامتثال ومكافحة غسل الاموال وفيما يلي ابرز المناطق التي تم التطوير والتدريب بها :

- 1- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- 2- دورة المهارات المتكاملة في الشؤون القانونية.
- 3- شهادة مدير فرع معتمد CBM
- 4- تطوير المهارات الخاصة بالأشخاص مثل " التواصل الفعال – قيادة الفريق "
- 5- إجراءات التقييم الذاتي لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.

- 6- شهادة خبير ادارة مخاطر معتمد.
- 7- امن وحماية المعلومات.
- 8- معالجات التقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب.
- 9- خطابات الضمان والية عمل المنصة الالكترونية لكتب الكفاءة المالية وخطط التمويل.
- 10- حوكمة العقوبات و إجراء العناية الواجبة اتجاهه.
- 11- الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- 12- إجراءات العناية الواجبة ومؤشرات الاشتباه.
- 13- فتح الحسابات المصرفية واستمارة اعرف زبونك.
- 14- قانون الامتثال الضريبي الامريكي FATCA
- 15- تطبيقات معايير الجودة المصرفية.
- 16- التعرف على المستفيد الحقيقي للتعاملات التي يجريها العملاء.
- 17- الاخطاء المحاسبية وطرق اكتشافها وتصحيحها ووفق معايير المحاسبة الدولية .
- 18- الاستدامة المالية في القطاع المصرفي العراقي.
- 19- أساسيات العمليات المصرفية.
- 20- العناية الواجبة اتجاه الحوالات الخارجية.

هذا بالاضافة الى ما يلي :

- الدورات والشهادات المتخصصة في مجالات العمل المختلفة.
- الدورات التدريبية الداخلية لجميع العاملين والتي تشمل مواضيع وباقات تدريب مختلفة من خلال النافذة الالكترونية لبنك الكويت الوطني myNBK
- الورش التدريبية الخاصة بالمنصات والانظمة الجديده التي يطلقها البنك المركزي العراقي.
- الدورات التدريبية الالزاميه والمقامه من قبل البنك المركزي العراقي.

إدارة المخاطر:

يتبع المصرف استراتيجية شاملة في إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التركيز، اي مخاطر اخرى) وبما يحافظ على مكانة المصرف المالية وربحيته.

ويعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه .

أن مصرف الائتمان العراقي ملتزم بالمعايير الدولية، كما يعتمد على الأنظمة المحاسبية الحديثة والتي تنتج تقارير مناسبة عن المخاطر تتم الاستعانة بها لتحديد وقياس المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

مهام إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في المصرف بتركيز مهامها حسب سياسات إدارة المخاطر المتعددة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري الى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل والبنك المركزي العراقي والقيام بأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر كما وتقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية توزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة والسيطرة على المخاطر المصاحبة من خلال:

1- قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبه كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته الى جانب ضمان تطبيق استراتيجيته.

2- تعتبر الإدارة التنفيذية مسؤوله عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر.

3- يعتبر قسم إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة به ضمن هيكل نشاطات المصرف ورفع التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والإدارة التنفيذية.

4- تطوير أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.

5- ادارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.

6- دور إدارة المخاطر ضمن لجنة الاستثمار والائتمان هو التخطيط الأمثل لرأس المال والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق والائتمان.

قام مصرف الائتمان العراقي خلال عام 2024 بالعمل على مجموعة من الجوانب في مجال إدارة المخاطر منها على سبيل المثال لا الحصر:-

- تطبيق الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر حسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- وضع استراتيجية عامة لقسم المخاطر.
- تحديد حدود المخاطر المقبولة في المصرف (Risk Appetite).
- تحديث السياسات واجراءات العمل الخاصة بإدارة (مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة والتركز).
- تحديث إجراءات واختبار لخطة استمرارية الأعمال.
- اجراء اختبارات الضغط بشكل سنوي.
- مراقبة المخاطر في المصرف وتحليل الأثر على الأعمال من خلال مصفوفة المخاطر
- إعداد التقارير الدورية التي توضح مستوى المخاطر في المصرف والانحراف عن الحدود والمعايير من قبل الإدارة العليا.
- دراسة البيئة الداخلية من خلال تحديد العوامل الاستراتيجية لنقاط القوة والضعف في المصرف، حيث تساهم في انجاز الأعمال بخبرة ومهارة واستغلال الفرص لمصلحة البنك من خلال محاور اساسية :

❖ الهيكل التنظيمي:

حيث يمثل مجموع العلاقات التنظيمية والأعمال والمهام المترتبة وفقاً لمستويات أهداف المصرف المبنية على متطلبات الاستراتيجية العامة، أدناه الرسم البياني الذي يوضح الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر.



❖ الثقافة التنظيمية :

وتشمل معايير السلوك المقبول وغير المقبول داخل المصرف، فالثقافة التنظيمية تتبع الاستراتيجية التي يجب أن لا تتعارض معها إذا ما لزم إحداث تغيير في صياغتها بحيث تتلاءم مع الاستراتيجية التي سيتم العمل بها.

❖ الموارد المتاحة :

تتم من خلال خلق حالة من التوازن بين الإمكانيات المالية والبشرية والتكنولوجية والأنظمة الإدارية ونظم المعلومات الإدارية ذات الصلة بالبحث والتطوير المتوفرة لدى المصرف.

- دراسة البيئة الخارجية. من خلال رصد وتقييم ما يحدث من متغيرات إيجابية وسلبية للعوامل الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وقوى المنافسة من أجل تحديد الفرص الموجودة ضمن المنطقة الخارجية وما يحدث من متغيرات إيجابية يمكن استغلالها لصالح المصرف ورصد المتغيرات السلبية ومدى تأثيرها على المصرف مثل (تغير معدل الفائدة، ظهور منتجات أو خدمات جديدة، تغير في قوانين العمل والأجور، درجة الاستقرار السياسي ..).
- تشمل المراجعة السنوية لإدارة المخاطر كافة الجوانب الخاصة بالمخاطر منها على سبيل المثال تحديث السياسات والإجراءات، تحديث خطة استثمارية الاعمال، تحديث حدود تقبل المخاطر وفق الضوابط الرقابية لإدارة المخاطر لسنة 2024.

المهام الأساسية لإدارة مخاطر البيئة الداخلية والاجتماعية:

يهتم المعيار البيئي أو الاجتماعي بخلق فرص للعمل وتوليد الدخل والسعي للحد من الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي وبناء علاقة سليمة بين الإدارة والموظفين وتعزيز الترابط والتكافل والمساواة من خلال التعامل المنصف والعادل مع الموظفين وتوفير ظروف العمل الأمانة والصحية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف البيئة الداخلية والاجتماعية بالنقاط التالية:

- تعزيز الصحة والسلامة في العمل.
- تعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص في العمل.
- حماية الموظفين في المصرف.
- منع استخدام جميع اشكال العمل القسري.
- مساندة مبادئ حرية الاشتراك والتفاوض الجماعي للموظفين على نحو يتفق مع قانون العمل.
- توفير طرق للموظفين يمكنهم من خلالها مناقشة مشاكلهم المتعلقة بالعمل.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول ادارة المخاطر.

رؤية المصرف و أهدافه العملية في ما يخص الاستدامة البيئية و أهداف الاستدامة المجتمعية.

يلتزم مصرف الائتمان العراقي بمبدأ الاستدامة ، حيث تعتبر الجوانب الاجتماعية والبيئية جزءاً لا يتجزأ من العمليات المصرفية و النشاطات الأخرى. يؤمن المصرف بأهمية المسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة في مساهمتنا في تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الفوائد للمجتمع والبيئة على حد سواء.

الأهداف البيئية

حماية البيئة: يلتزم المصرف بتقليل تأثير أنشطته على البيئة ويسعى لتحسين كفاءة استهلاك الموارد في العمليات المصرفية. سيعمل المصرف على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة والموارد في جميع الفروع والمكاتب.

الطاقة والانبعاثات: يهدف المصرف إلى تقليل استهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون و دراسة حلول للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة في المستقبل وحسب تطور البنية التحتية العامة.

إدارة النفايات: يعمل المصرف على تقليل إنتاج النفايات وتخفيف طباعة الورق و أستعمال وسائل التواصل الألكترونية.

الأهداف الاجتماعية

التنوع والمساواة: يعتز مصرف الائتمان العراقي بتعدد ثقافات وخبرات موظفيه ويعمل دائماً على توفير بيئة عمل تشجع على التنوع وتعزز من المساواة بين الجميع.

فرص العمل: يسعى المصرف لتوفير فرص متساوية للجميع من خلال الترويج للتنوع والمساواة في فرص العمل و الترقيات.

التممية المجتمعية: يساهم المصرف في تطوير المجتمعات المحلية من خلال دعم المشاريع والمبادرات الاجتماعية التي تعزز من جودة الحياة وتكافح الفقر.

التوعية والتعليم: سيعمل المصرف على زيادة الوعي بقضايا الاستدامة والصحة والثقافة بين الموظفين والعملاء وسيقدم فرصاً للتعليم والتدريب في هذا الصدد.

استقلالية إدارة المخاطر

تتمتع ادارة المخاطر باستقلالية، فهي تتبع الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، وتقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها مباشرة الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة، هذا وبالإضافة الى ذلك تقوم الإدارة بالحصول على المعلومات من دوائر المصرف الأخرى أو بالتعاون مع لجان المصرف المختلفة؛ وذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة من قبل مجلس الإدارة، وهي تعمل على تحديد و قياس ومراقبة كافة المخاطر التي يتعرض لها المصرف او من الممكن ان يتعرض لها، والتحوط لهذه المخاطر للتخفيف من أثرها على أنشطة المصرف المختلفة والتأكد من حسن ادارتها وانسجامها مع استراتيجية المصرف بهدف تعظيم حقوق الملكية من خلال ما يلي:

- مراقبة التزام دوائر المصرف التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في المصرف قبل أعماده من المجلس.
- تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة الى تطوير سياسات واجراءات عمل لإدارة كافة انواع المخاطر.
- تثقيف وزيادة وعي الموظفين حول إدارة المخاطر
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل انواع المخاطر.



قسم الرقابة والتدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة وهي جزء من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي لدى المصرف وعلى إجراءاته الداخلية، لتقييم مدى كفاية أنظمة إدارة المخاطر والرقابة لدى المصرف وبالتالي تحسين أداء العمليات فيه. إن مصرف الائتمان العراقي لديه أنظمة ضبط ورقابة داخلية يتم مراجعتها سنوياً من قبل المدقق الداخلي بالتنسيق مع المدقق الخارجي (مراقب الحسابات) وذلك من خلال اجتماعات لجنة التدقيق والاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة.

الإستقلالية:

يتمتع قسم التدقيق الداخلي باستقلالية عمله في مجال تدقيق النشاطات المختلفة في المصرف ويعمل تحت إشراف مجلس الإدارة ويتبع لجنة التدقيق المنبثقة عنه ويقدم تقاريره بشكل مباشر إليها

نطاق العمل:

شمل نطاق عمل قسم التدقيق الداخلي جميع أقسام وفروع المصرف حيث قام بالاطلاع على مدى التزام تلك الوحدات بالتعليمات المعتمدة من قبل الإدارة وتم الاطلاع على عينات من مستندات العمل اليومي الخاصة بالفروع والأقسام التي تقوم بإجراء تلك العمليات المصرفية وقد لوحظ أن العمليات تتم بطريقة تحترم مبدأ فصل المهام والواجبات أي موظفين اثنين أحدهم يقوم بتنظيم مستند العملية وآخر يقوم بالمصادقة على تمرير العملية في النظام المعمول به في المصرف، من خلال المهام الرئيسية:

- التدقيق المالي الذي يهدف إلى تقويم مدى صحة وعدالة البيانات المالية ومدى الاعتماد على المعايير المحاسبية المعتمدة.
- التدقيق في مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة والسياسات والإجراءات الموضوعية من إدارة المصرف.
- تدقيق العمليات الهادفة إلى تقويم نوعية العمليات لملائمة باقي الأنظمة والإجراءات المتبعة في المصرف وتحليل الهيكلية الإدارية وتقييم مدى كفاءة الإجراءات الخاصة بالمهام والوظائف.
- التدقيق الإداري الذي يهدف إلى تقويم نوعية الأساليب المتبعة من الإدارة العامة لمراقبة المخاطر.

الصلاحيات:

- يهدف أداء عمل الرقابة والتدقيق الداخلي فقد تم تخويل موظفي القسم:-
- سلطة كاملة غير مقيدة للاطلاع على جميع سجلات المصرف ومستنداته فضلاً عن أعمال الكادر الوظيفي في جميع الأنشطة والأقسام التي يجرى تدقيقها.
- الاتصال بجميع موظفي المصرف.
- الاتصال المباشر برئيس وأعضاء لجنة التدقيق، وإدارة الامتثال.
- الاتصال المباشر بالمدقق الخارجي للمصرف.

قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أولوية بالنسبة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. وقد قامت جميع الدول بوضع تشريعات تجرم أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتفرض مشاركة المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المهنية في منع هذه الأنشطة. لذا قام مصرف الائتمان العراقي بإنشاء قسم مستقل وهو قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيث يتبع مجلس الإدارة، لجنة التدقيق ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو المسؤول عن مراقبة ومتابعة وتنسيق التزام المصرف بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والتعليمات والضوابط الرقابية ذات الصلة ومتابعة تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصرف.

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعد سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب احد الركائز الأساسية التي اتخذها مصرف الائتمان العراقي في مجال الرقابة المالية وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 والتعليمات والضوابط والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبتوصيات مجموعة العمل المالي FATF وتوصيات لجنة بازل ويتم التعامل بكل حزم وجدية مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي حيث يمثل مصرف الائتمان العراقي لكافة القوانين والتعليمات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويقوم بأداء مهامه وفقاً لذلك ، والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لكل اقسام المصرف ويعتمد مصرف الائتمان العراقي سياسة تم تحديثها خلال سنة 2023 ومصادقة مجلس الإدارة عليها لتتلاءم مع المتطلبات والمعايير الدولية. حيث تمنع هذه السياسة الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها. تمثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الركائز الأساسية بالنسبة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، وتم وضع اسس سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق مبدأ أعرف عميلك ومعايير ومتطلبات العمل التي توجه أنشطة العمل بهدف ضمان الالتزام الكامل بمكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل الإرهاب (CFT) والوفاء بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها والمطبقة على المصرف وأنشطته.

مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعاونه:

يعتبر هو مسؤول الالتزام المعين ويكون على مستوى الإدارة العليا وهو المسؤول عن تحديث وحفظ سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب AML / CFT وتطبيق مبدأ أعرف عميلك (KYC) بما يتماشى مع التشريعات والالتزامات الرقابية الصادرة.

يقوم القسم بمتابعة التزام المصرف بتعليمات البنك المركزي العراقي، والقرارات والقوانين وكذلك سياسات وضوابط وإجراءات المصرف بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل:

➤ مخاطر قنوات تقديم الخدمة في اعتماد مبدأ النهج المستند إلى المخاطر.

- الإحتفاظ بسياسات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب وتحديثها و تطبيق مبدأ أعراف عميلك وفقاً لتطور الإلتزامات القانونية والتنظيمية.
- القيام بدور قناة تواصل مع جميع الموظفين الذين لديهم معرفة أو إشتباه في أنشطة محتملة لغسل الأموال وذلك لتنفيذ الإجراءات اللازمة لنفي أو تأكيد الإشتباه.
- تقديم التوجيه والتوضيح للموظفين بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحري المعاملات المشبوهة وفق التقارير اليومية التي يستخرجها نظام مكافحة غسل الأموال والمتابعة مع مدير / موظف العلاقة المعني للتأكد من الحصول على جميع الوثائق المطلوبة المؤيدة للحالة قيد التحقيق.
- الإحتفاظ بقاعدة بيانات محدثة لجميع المعاملات / الحالات التي خضعت للتحقيق مع نتائج التحقيق في ملف غسل الأموال. ويتم فحص هذا الملف جيداً قبل بدأ أي تحقيق جديد. يتم اتخاذ قرار التحقيق في أي معاملة بعد الأخذ في الاعتبار نتيجة التحقيق السابق.
- إجراء مراجعة دورية على أساس العينة لمعلومات نموذج أعراف عميلك الخاصة بالعملاء.
- التأكد من أن الدورات التدريبية للموظفين التي تقدم بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تخضع للمعايير الحالية بهذا الشأن.
- تقديم تقارير شهرية و فصلية دورية منتظمة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا تعكس مدى التزام مصرف الائتمان العراقي بالمتطلبات التنظيمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق مبدأ أعراف عميلك.

قسم الامتثال

يعمل على تقييم مدى التزام المصرف في عملياته المصرفية اليومية لمتطلبات القوانين والتعليمات المختصة والتأكد من صحة هذه السياسات والإجراءات وتجنب الأخطاء والمخالفات التي من شأنها أن تعرض المصرف إلى المخاطر المختلفة وبالتعاون مع الدوائر التنفيذية الأخرى في المصرف ويجري تعيينه وفق الفقرة (3) من المادة (18) من قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 من قبل مجلس إدارة المصرف.

إن مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

مهام قسم الامتثال

إن ابرز المهام التي تقوم بها إدارة الامتثال هي كالتالي:

- إعداد خطة الامتثال السنوية طبقاً لمستلزمات الامتثال الشاملة والمحددة من قبل البنك المركزي العراقي والأنظمة المحلية المطبقة في المصرف، والتأكد من استكمال مصادقة مجلس الادارة عليها.
- تقييم المخاطر ويتم استخدام المعايير الرئيسية التالية :
 - مخاطر الموقع الجغرافي/ البلد
 - مخاطر الزبون
 - مخاطر المنتج/ الخدمات
 - معايير أخرى للمخاطر



- يكون مراقب الإمتثال مسؤولاً عن متابعة مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية إضافة إلى الإجراءات المقررة بموجب القوانين، والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي العراقي، وبحضر إجتماعات مجلس إدارة المصرف بصفة مراقب.
- التعرف على جميع القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالنشاط المصرفي ومن الممكن أن يشمل ذلك متطلبات قد لا تظهر علاقتها المباشرة بالنشاط المصرفي والعمليات المصرفية ويستطيع القسم القانوني في المصرف تقديم مساندة لمراقب الإمتثال في هذه المهمة.
- مراجعة السياسات والإجراءات وقرارات الإدارة العليا المتعلقة بنشاط المصرف وتحديد مدى إنسجامها مع القوانين واللوائح والتعليمات التنظيمية المختصة وتقديم الملاحظات في شأنها.
- مراجعة الإجراءات التي تتبعها الإدارات المختلفة في المصرف والتأكد من إنسجامها مع القوانين والأنظمة المختصة وتقويم مدى ملائمة الإجراءات والتوجيهات الداخلية، ومتابعة الإنحرافات وتقديم المقترحات لمعالجتها وتحسينها.
- إجراء الزيارات الميدانية للفروع بالإضافة إلى إجراء الاختبارات المستقلة للأقسام للتأكد من التزامهم بالقوانين والتعليمات السارية، واعداد تقارير حالات عدم الامتثال ومتابعة اغلاقها.
- مراقبة تنفيذ سياسات حوكمة الشركات والإجراءات ذات الصلة بما يتماشى مع إطار دليل حوكمة الشركات ومتطلبات البنك المركزي العراقي وبطاقة تقييم الأداء.
- إعداد قائمة بالمنتجات والخدمات المصرفية ومجالات العمل مما يساعد في تحديد جميع مجالات العمل وبالتعاون مع الإدارات المختلفة.
- إعداد تقارير فصلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقارير فصلية إلى البنك المركزي العراقي
- إعداد وإرسال مصفوفة الامتثال التنظيمية (RCM) والتي تحتوي على جميع تعليمات والقوانين النافذة في العراق والصادرة من قبل البنك المركزي العراقي ويتم ارسالها إلى جميع الإدارات والفروع.
- متابعة القضايا التي قد تؤدي إلى توجيه أي إنذار أو غرامة أو عقوبة من قبل البنك المركزي العراقي لتفادي فرض عقوبات على المصرف.
- إقتراح دورات تدريبية حول السياسات الموضوعية والإجراءات التي يجب أن تتبع والتأكيد على ضرورة التزام العاملين الموجودين بشكل عام والعاملين الجدد بشكل خاص بتلك السياسات والإجراءات.
- المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال المتبعة بالمصرف وتحديد نقاط الضعف ومقترحات تلافيتها، بما في ذلك التقارير التي توفرها الأنظمة الداخلية بالمصرف عن العمليات غير العادية.
- المتابعة مع قسم مكافحة غسل الأموال لبيان مدى الإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعية والتحقق من إلتزامها بتطبيق أحكام القوانين والضوابط الرقابية والنظم الداخلية في شأن مكافحة غسل الأموال.
- متابعة الإلتزام بإعتماد إستمارة فتح حساب KYC والمعدة من قبل البنك المركزي العراقي مع تحديثها بصورة دورية.
- التوجيه ومراقبة تنفيذ الامتثال الضريبي الأمريكي (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA). والإلتزام بإرسال التقارير السنوية.



نشاط مراقب الامتثال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يقوم قسم الإمتثال بإعداد تقرير فصلي عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب بصيغة معتمدة من قبل البنك المركزي العراقي وإرساله اليهم بصورة فصلية مع تزويد نسخة منه الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة و الادارة التنفيذية ويتضمن هذا التقرير كحد أدنى :-

- الجهود التي تمت خلال الفترة التي يتناولها التقرير بشأن العمليات غير العادية والعمليات المشتبه بها وما اتخذ في شأنها .
- ما تسفر عنه المراجعة الدورية لنظم وإجراءات مكافحة غسل الأموال.
- ما تم إجراؤه من تعديلات على السياسات أو النظم الداخلية.
- بيان مدى الإلتزام بتنفيذ الخطط الموضوعة خلال فترة التقرير.
- عرض الخطة الموضوعة للإشراف العام مكتبياً وميدانياً على فروع المصرف خلال الفترة التالية للتقرير
- بيان تفصيلي بالبرامج التدريبية التي تم عقدها للعاملين.
- الوسائل التي يوفرها البنك لتأدية مهامه باستقلالية , و نتائج المراجعة للأنظمة , والدور الذي يتخذه مجلس إدارة المصرف.



البيانات المالية
المركز المالي

التغير عن نهاية العام	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2024	التفاصيل
النسبة	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
			الموجودات
▼ 40.1%-	214,977,834	128,751,841	تقد وأرصدة لدى البنك المركزي
▼ 50.6%-	82,019,722	40,544,157	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
▲ 74.7%	200,789,474	350,789,474	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
▼ 2.3%-	8,968,740	8,766,267	ممتلكات ومعدات، صافي
▼ 49.9%-	196,580	98,413	موجودات غير ملموسة
▲ 970.7%	776,824	8,317,380	موجودات أخرى
▲ 5.8%	507,729,174	537,267,532	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
▼ 4.8%-	150,657,681	143,473,929	ودائع العملاء
▲ 183.8%	5,709,466	16,205,213	تأمينات نقدية
▼ 42.1%-	2,253,466	1,305,297	مخصصات متنوعة
▼ 26.1%-	903,532	668,020	مخصص ضريبة الدخل
▼ 83.6%-	61,170,043	10,002,970	مطلوبات أخرى
▼ -22.2%	220,694,188	171,655,429	مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
▲ 27.9%	250,000,000	319,870,000	رأس المال
▲ 7.8%	17,133,478	18,468,834	إحتياطي الزامي
— 0.0%	1,500,000	1,500,000	إحتياطي توسعات
▲ 40.1%	18,401,508	25,773,269	(خسائر) أرباح مدورة
▲ 27.4%	287,034,986	365,612,103	مجموع حقوق المساهمين
▲ 5.8%	507,729,174	537,267,532	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

وفيما يلي أهم العناصر المكونة لقائمة المركز المالي: -

أ- الموجودات

بلغ إجمالي الموجودات (537,267,532) الف دينار مقارنة مع (507,729,174) الف دينار في عام 2023 ؛
بارتفاع بنسبة (5.8%).

نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

انخفض رصيد حساب النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي العراقي الى (128,751,841) الف دينار بالمقارنة مع
(214,977,834) الف دينار في نهاية عام 2023. وهي تمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في
خزائن المصرف وكذلك الحسابات الجارية و الودائع لأجل و الإحتياطي القانوني و إحتياطي خطابات الضمان المحتفظ بها
لدى البنك المركزي العراقي. بالإضافة الى رصيد بقيمة 51.87 مليار دينار يمثل مبلغ الاككتاب النقدي من قبل المساهم
(بنك الكويت الوطني) في زيادة رأس مال المصرف ومودع لدى البنك المركزي في حساب نوع (174) ولم يتم اطلاق
كامل مبلغ الاككتاب وسيتم اطلاق فقط مبلغ (25) مليار دينار بتاريخ 2025/1/15 على الرغم من انتهاء اجراءات
الاككتاب وزيادة رأس المال.

أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية

انخفضت أرصدة المصرف لدى البنوك و المؤسسات المصرفية حيث بلغت (40,544,157) الف دينار بالمقارنة مع
(82,019,722) الف دينار في نهاية عام 2023. إن هذه الأرصدة في معظمها لدى بنك الكويت الوطني وهو المشارك
الرئيسي في مصرفنا وحيث تتم جميع المعاملات المالية مع الخارج عن طريق شبكة مراسليه المنتشرة في جميع أنحاء
العالم.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

قام المصرف بالمساهمة في شركة ضمان الودائع العراقية بقيمة (789,474) الف دينار وحسب كتاب البنك المركزي
رقم (94/2/9) بتاريخ 2 اذار 2020 فقد انتهت اجراءات تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسبت الشخصية
المعنوية.

استثمر المصرف في سندات الحكومة العراقية بالدينار العراقي (سندات اعمار و انجاز) بقيمة 350 مليار دينار بسعر فائدة
(6% - 8.5%) ولمدة سنتين واربعة سنوات.

الائتمان النقدي

استنادا الى قرار مجلس الادارة بالرقم (5/17) بتاريخ 2023/5/18 بالموافقة على نقل التسهيلات الائتمانية الغير
عاملة داخل الميزانية الى خارج الميزانية تطبيقا لتعليمات البنك المركزي ذات الصلة، قام المصرف خلال عام 2024
بنقل التسهيلات الائتمانية الغير عاملة البالغة (6,143,268) الف دينار عراقي من داخل الميزانية الى خارج الميزانية و
المغطاة بمخصصات و فوائد معلقة بنسبة (100%) وستستمر ادارة المصرف بمتابعة استحصال تلك الديون بالطرق
القانونية بما يضمن حقوق المصرف.

تم تسديد قروض مستحقة خلال السنة الذي ادى الى استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي بقيمة (231,500) الف
دينار وفوائد دائنة بقيمة (2,600) الف دينار.

الموجودات الأخرى

بلغ صافي رصيد الموجودات الأخرى (8,317,380) ألف دينار بالمقارنة مع (776,824) ألف دينار في نهاية 2023.

استجابة الى توجيهات البنك المركزي العراقي في انشاء مشاريع استراتيجية جديدة والذي ينسجم مع رؤية دولة رئيس مجلس الوزراء ومبادراته في المشروع الحكومي (ريادة) لدعم الشباب. قام المصرف بالمساهمة في انشاء مصرف ريادة للتنمية بمبلغ 5 مليار دينار وتم ايداع مبلغ المساهمة في حساب (مصارف تحت التأسيس) لدى البنك المركزي العراقي.

الإلتزامات التعهدية

سجل رصيد الائتمان التعهدي مبلغا مقداره (79,713,070) ألف دينار بالمقارنة مع (53,227,135) ألف دينار في سنة 2023، وهو يمثل نشاط المصرف في مجال الإعتمادات وإصدار خطابات ضمان للقطاع الخاص ودوائر الدولة والشركات التابعة لها. إن جميع خطابات الضمان الداخلية مغطاة بنسبة تأمينات (100%) وأما خطابات الضمان الخارجية فهي مغطاة بالكامل بخطابات ضمان مصرفية (Counter Guarantee).

ودائع العملاء

بلغ مجموع ودائع عملاء المصرف - شاملة الحسابات الجارية الدائنة وحسابات التوفير والودائع الثابتة (143,473,929) ألف دينار بالمقارنة مع (150,657,681) ألف دينار في نهاية سنة 2023 بانخفاض بنسبة (4.8%).

المطلوبات الأخرى

بلغ رصيد المطلوبات الأخرى (10,002,970) ألف دينار بالمقارنة مع (61,170,043) ألف دينار نهاية سنة 2023. وان هذا الانخفاض جاء نتيجة استكمال اجراءات زيادة رأس المال الذي كان من ضمن المطلوبات الأخرى حساب دائنون / زيادة رأس المال برصيد بقيمة 50 مليار دينار يمثل التزام المصرف مقابل المبلغ المسدد من قبل بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي في مصرفنا) كدفعة اولى تحت حساب زيادة رأس المال بالاصالة عن نفسه و نيابة عن كافة المساهمين الى حين انعقاد الهيئة العامة للمصرف و الانتهاء من اتخاذ كافة اجراءات زيادة رأس المال خلال عام 2024

مخصصات متنوعة

انخفض رصيد المخصصات المتنوعة الى (1,305,297) ألف دينار مقارنة مع (2,253,466) ألف دينار في نهاية عام 2023. وإن هذه المخصصات كالتالي:

أ- تم فرض غرامة من قبل البنك المركزي العراقي بقيمة (3,690,741) ألف دينار و حسب كتابهم المرقم (21991/2/9) بتاريخ 2019/09/23 والتي تخص غرامات مزاد العملة لسنة 2012 (وحيث تم تقسيط مبلغ الغرامة الاجمالي بواقع 48 قسط شهري) قام المصرف بتسديد مبلغ (222,900) ألف دينار لغرامة المزاد من حساب مخصصات اخرى خلال السنة والتي كان اخر قسط في شهر اذار 2024 وقام المصرف بعكس الفائض من حساب مخصصات اخرى بقيمة (373,006) ألف دينار وذلك لانتفاء الحاجة منها.

- ب - مخصص مخاطر الائتمان التعهدي برصيد (1,098,910) الف دينار.
- ج - مخصص تعويض خدمة المنتسبين برصيد (206,388) الف دينار حيث قام المصرف بتسديد مبلغ (352,262) الف دينار عن مستحقات نهاية الخدمة للمنتسبين

رأس المال والاحتياطيات

بلغ رأس مال المصرف المدفوع (319,870,000) الف دينار في نهاية سنة 2024 أما الإحتياطيات فتتكون من (18,468,834) الف دينار إحتياطي رأس المال الإلزامي (المقرر بموجب قانون الشركات ؛ بنسبة 5% من صافي الربح بعد الضريبة) وإحتياطي التوسعات بمبلغ (1,500,000) الف دينار وارباح مدورة برصيد (25,773,269) الف دينار، ويمثل هذا الأخير أرباحاً غير موزعة على المساهمين.

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (439 /2/9) بتاريخ 2023/8/2 بزيادة رؤوس اموال المصارف الى ما لا يقل عن 400 مليار دينار خلال مدة اقصاها 2024/12/31 بواقع ثلاث دفعات وكل دفعة لا تقل عن 50 مليار دينار. باشر المصرف بعملية زيادة رأس المال حيث قررت الهيئة العامة في إجتماعها المنعقد بتاريخ 2024/5/2 مايلى:

1. رسملة مبلغ 18 مليار دينار عراقي من حساب الارباح المدورة (الفائض المتراكم) للسنوات السابقة و اضافته الى رأس مال المصرف و اصدار اسهم مجانية بمقدار 18 مليار سهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال.
2. طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام بمقدار 57 مليار سهم تسدد قيمتها نقدا بقيمة اسمية قدرها دينار واحد لكل سهم. وقد جرت عملية الاكتتاب النقدي للفترة من 2024/7/14 ولغاية 2024/9/11 ولم يكتتب احد من المساهمين و الجمهور فيما عدا المساهم (بنك الكويت الوطني) حيث قام بالاكتتاب بمبلغ 51.87 مليار دينار اي بعدد اسهم 51.87 مليار سهم.

وبذلك زاد رأس مال المصرف ليصبح 319.87 مليار سهم وذلك بإصدار اسهم جديدة بمقدار 69.87 مليار سهم من خلال اصدار اسهم مجانية بمقدار 18 مليار سهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال و اصدار اسهم بمقدار 51.87 مليار سهم للمساهم (بنك الكويت الوطني) وبذلك اصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (92.46%).



ب - قائمة الدخل :

بلغت ارباح المصرف بعد ضريبة الدخل (26,707,117) الف دينار بعد أن كانت (17,530,438) الف دينار خلال نفس الفترة من العام السابق اي بزيادة بنسبة 52.3%

التغير النسبة	31 كانون الاول 2023	31 كانون الاول 2024	التفاصيل
	بالآلاف الدنانير	بالآلاف الدنانير	
▲ 37.8%	18,356,450	25,293,631	إيرادات الفوائد
▼ 381.5%	(279,760)	(1,346,945)	مصروفات الفوائد
▲ 32.5%	18,076,690	23,946,686	صافي إيرادات الفوائد
▲ 61.2%	3,757,761	6,058,610	صافي إيرادات العمولات
▲ 37.4%	21,834,451	30,005,296	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
▲ 29.4%	3,412,794	4,415,167	صافي أرباح تحويل عملات أجنبية
▼ 100.0%	(337,265)		ربح (خسارة) تقييم العملة نتيجة تغير سعر الصرف
▲ 100.0%	128,950	373,006	استرداد مخصصات متنوعة
▲ 51.2%	153,156	231,500	استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي
▼ 98.3%	1,910,190	32,838	ايرادات رأسمالية
▼ 29.0%	15,577	11,059	صافي أرباح العمليات الأخرى
▲ 29.3%	27,117,853	35,068,866	صافي إيرادات التشغيل
▲ 4.5%	(3,590,017)	(3,429,092)	رواتب الموظفين وما في حكمها
▲ 7.2%	(4,041,880)	(3,751,058)	مصاريف تشغيلية أخرى
▲ 51.2%	(1,051,986)	(513,579)	استهلاكات و اطفاءات
▲ -11.4%	(8,683,883)	(7,693,729)	إجمالي المصاريف
▲ 48.5%	18,433,970	27,375,137	صافي الدخل للسنة قبل احتساب ضريبة الدخل
▲ 26.1%	(903,532)	(668,020)	ضريبة الدخل
▲ 52.3%	17,530,438	26,707,117	صافي دخل السنة
	0.070	0.094	حصة السهم الأساسي من ربح السنة

إجمالي الإيرادات :

شهد صافي الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنسبة (29.3%) وجاء هذا نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفائدة بسبب الفوائد الدائنة من إستثمارات المصرف في حوالات الخزينة وسندات الحكومة العراقية و ارتفاع صافي إيرادات العمولات و أرباح نشاط تحويل العملات الأجنبية وكذلك استرداد مخصصات ائتمانية.

إجمالي المصروفات :

انخفضت إجمالي المصروفات بنسبة (11.4%) لتصل إلى (7,693,729) الف دينار في حين كانت قد بلغت (8,683,883) الف دينار العام الماضي.

العقارات المملوكة للمصرف

ت	العقار
1	بناية الادارة العامة و الفرع الرئيسي/ الكرادة / بغداد
2	بناية في البسياع / بغداد
3	بناية في مناوي باشا / البصرة

مصاريف التبرعات و الدعاية و الضيافة و السفر خلال عام 2024

البند	المبلغ بالآلاف الدنانير العراقية	التفاصيل
تبرعات	24,000	التبرع بمبلغ 24 مليون دينار من ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي لدعم النشاطات المجتمعية والانسانية
سفر وإيفاد	81,816	تمثل مجموع مصاريف السفر و الفنادق و الطيران لإيفاد موظفي المصرف لأغراض النشاط
ضيافة	11,597	تمثل مجموع مصاريف التي انفقت على الضيافة
اعلانات	3,635	تمثل مجموع مصاريف التي انفقت على الدعاية و الاعلان
المجموع	121,048	

سعر سهم المصرف

أغلق سعر سهم المصرف في آخر جلسة تداول خلال عام 2024 على (0.84) دينار.

العقود المبرمة و المصاريف المدفوعة خلال سنة 2024

العقد/ المصروف	نوع المصروف	الجهة المتعاقد معها	المبلغ بالدينار العراقي
إيجار فرع اربيل	إيجار	السيد عمر قادر امين	73,884,000
مبادرة دعم النشاطات المجتمعية و الانسانية	تبرعات	البنك المركزي العراقي	24,000,000
إستشارات قانونية	خدمات قانونية	شركة دجلة للخدمات القانونية	158,400,000
خدمات قانونية	خدمات قانونية	المحامي علي حسين الجبوري	34,200,000
خدمات قانونية	خدمات قانونية	شركة سما حمورابي للمحاماة و الإستشارات القانونية	4,000,000
خدمات الامنية	مصرفات خدمية متنوعة	شركة ابناء العراق للحماية و الحراسات العامة	59,419,354
رسوم مهنة	مصرفات خدمية متنوعة	امانة بغداد	52,640,000
رسوم زيادة رأس المال	مصرفات خدمية متنوعة	دائرة تسجيل الشركات	454,640,700
خدمات تنظيف	مصرفات خدمية متنوعة	شركة وهج بغداد لخدمات التنظيف	122,744,357
اجور تدقيق الحسابات الختامية	اجور تدقيق مراقبي الحسابات	شركة علي غالب وشركاؤه	49,000,000
اجور الميزانيات الفصلية	خدمات مهنية واستشارات	شركة فرقد السلطان وشركاؤه	21,000,000
استشارات التدقيق الداخلي	خدمات مهنية واستشارات	شركة احمد الجبوري وشركاؤه	50,875,000
اجور تغطية تكاليف اتفاقية العمل مع شركة (oliver wyman)	خدمات مهنية واستشارات	البنك المركزي العراقي	150,000,000
استشارات التدقيق الداخلي	خدمات مهنية واستشارات	السيد رامي فؤاد صلاح	33,000,000
استشارات تدقيق قسم تكنولوجيا المعلومات	خدمات مهنية واستشارات	شركة اثر للاستشارات المالية و الضريبية و التدريب المحاسبي	13,200,000
خدمات استشارية	خدمات مهنية واستشارات	السيد محمد سعيد محمد	52,800,000
استخدام وسائل نقل	استخدام وسائل نقل	شركة المشوار للتسوق عبر الانترنت و تأجير و تجارة السيارات	4,138,408
اجور خدمة البطاقات الائتمانية	البطاقات الائتمانية	Visa	145,752,958
اجور خدمة البطاقات الائتمانية	البطاقات الائتمانية	شركة اربيا العراق لتقنيات المعلوماتية و الدفع الالكتروني	34,624,524
صيانة مركز البيانات	صيانة مركز البيانات	شركة الشرق الاوسط التقنية للاتصالات	409,200,000
التأمين على موجودات المصرف	تأمين	SSL Insurance و شركة الحمراء للتأمين	361,015,525
التأمين على سيارات المصرف	تأمين	شركة الحمراء للتأمين	3,780,987
التأمين الصحي للموظفين	تأمين صحي	شركة البادية للتأمين	40,303,750
التأمين الصحي للموظفين	تأمين صحي	شركة الاندلس للتأمين	9,177,960
نظام بيع العملة	رخص برامجيات	Refinitiv	40,479,000
خدمات الاتصال و الانترنت	خدمات الاتصال و الانترنت	شركة افق المدى للاتصالات	10,164,000
خدمات الاتصال و الانترنت	خدمات الاتصال و الانترنت	شركة افق السماء لخدمات الاتصالات	65,035,600
خدمات الاتصال و الانترنت	خدمات الاتصال و الانترنت	شركة زين للاتصالات	17,406,948
الإشتراك في سوق العراق للأوراق المالية	إشتراكات	سوق العراق للأوراق المالية	75,000,000
أجور تراخيص البنك المركزي	إشتراكات	البنك المركزي العراقي	10,000,000
إشتراك رابطة المصارف الخاصة العراقية	إشتراكات	رابطة المصارف الخاصة العراقية	17,500,000
عقد شبكة الاتصالات المصرفية	إشتراكات	البنك المركزي العراقي	24,000,000
أجور استعلام النظام الائتماني	إشتراكات	البنك المركزي العراقي	5,000,000
	المجموع		2,626,383,071

مدى كفاية رأس المال

حسب كتاب البنك المركزي العراقي بالعدد 192/2/9 بتاريخ 2020/07/22 الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (III & II)، و الذي اوجب المصارف التجارية العاملة في العراق الالتزام بالضوابط الرقابية اعتبارا من الفصل الثاني لعام 2020. و عليه قام المصرف بإحتساب كفاية رأس المال وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله حيث بلغت (80.879%) كما في 31 كانون الاول 2024.

نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

إستناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم (167) لسنة 2016 بإعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمراقبة حجم السيولة لدى المصارف ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في المدى القصير و المتوسط. وعليه فقد تم إعتماد الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III وإن تطبيق هذه النسب بدءاً بشكل فعلي في 01 كانون الثاني 2017 على أن تلتزم المصارف بالحدود الدنيا وكالتالي:

الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة هو (100%)

الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر هو (100%)

بلغت نسبة تغطية السيولة (610%) كما في 31 كانون الاول 2024 (2023: 366%) في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (896%) كما في 31 كانون الاول 2024 (2023: 899%).

المؤشرات المالية ومؤشرات كفاءة الأداء:

2023/12/31	2024/12/31	أهم المؤشرات المالية
3.8%	5.1%	صافي الأرباح على معدل الموجودات
6.0%	8.2%	صافي الأرباح على معدل حقوق الملكية
0.07	0.094	حصة السهم من الأرباح
100%	100%	نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الغير عاملة بعد تنزيل فوائد متوقفين عن الدفع
32%	21.9%	نسبة النفقات من غير الفوائد إلى صافي الدخل (إجمالي المصروفات / إجمالي الإيرادات)
67%	68%	صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الإيرادات
33%	32%	الإيرادات من غير الفائدة إلى إجمالي الإيرادات
12.6%	12.6%	إيرادات التعاملات بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الإيرادات
58%	32%	نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات
197%	118%	نسبة التغطية (الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع)

الإيداعات الآجلة

إعتمد البنك المركزي العراقي وحسب كتابه بالعدد 314/3/9 في 2018-09-02 معيار الإيداعات الآجلة كأحد النسب التحوطية المهمة إلى جانب (نسبة كفاية رأس المال و نسبة السيولة و نسبة القروض إلى الودائع) لزيادة الإيدار المصرفي لتكون مقارنة لمعدلات الطلب على القروض.

وتحتسب نسبة معيار الإيداعات الآجلة بودائع القطاع الخاص بعد إستبعاد إجمالي الحسابات الجارية منسوبة إلى إجمالي المطلوبات بإستثناء حقوق الملكية وبنسبة لا تقل عن 30%. وبلغت نسبة المصرف من المعيار 23.5% كما في 12-31-2024 (2023: 15.9%).

إن إدارة المصرف تعمل وبشكل دؤوب على إستقطاب ودايع آجلة وذلك من خلال خطته الاستراتيجية التي تم إعتمادها للسنوات القادمة و التي تشمل على سبيل المثال:

- تطوير قنوات الدفع الألكتروني من خلال التطبيقات على الهواتف الذكية
- تقديم تسهيلات مصرفية بضمان الودائع الإستثمارية
- التوسع بمنح إعتمادات و خطابات ضمان من خلال إعتماد الإيداعات الآجلة كضمانات نقدية مقابلة لها.

معايير المحاسبة الدولية

قرر مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بتاريخ 4 كانون الثاني 2016 وحسب كتابه رقم (9/12) بالإننتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف إلى المعايير الدولية و عليه قام مصرف الائتمان العراقي بإعداد بياناته المالية حسب المعايير الدولية.

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9

• قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2014 بإصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي رقم (9) وعلى أن يتم تطبيقه ابتداءً من العام 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر، وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (1719/2/9) بتاريخ 5 تشرين الثاني 2017 فإنه قرر تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة واحدة وذلك نظراً لل صعوبات العملية التي تواجه التطبيق.

• وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (466/6/9) بتاريخ 26 كانون الأول 2018 فإنه ألزم المصارف بالإفصاح وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.

• أظهرت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (1,104,214) الف دينار ناتج عن الفرق بين إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة (118,298) الف دينار وإجمالي المخصصات القائمة البالغة (1,222,512) الف دينار كما في

31 كانون الأول 2024

تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16

• أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 " عقود التأجير " في يناير 2016 ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، وحسب كتاب البنك المركزي العراقي رقم

(206/3/9) بتاريخ 24 أيار 2018 فإنه ألزم المصارف بإعداد البيانات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد 1 كانون الثاني 2019.

● تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16: تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام 67,177 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " استهلاكات و اطفاءات" في بيان الدخل الموحد و تبلغ فوائد مطلوبات عقود التأجير 5,107 الف دينار عراقي وتدرج ضمن " مصروفات الفوائد" في بيان الدخل الموحد.

القوائم المالية الموحدة

● يتم توحيد نتائج عمليات للشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً إنتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة. ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

● الشركة التابعة: يمتلك المصرف شركة الائتمان للوساطة بنسبة (100%) وقد تأسست بموجب الإجازة المرقمة (م ش -10283-02) في 2008/3/11 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات, برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي لتقدم خدماتها للمستثمرين العراقيين والعرب والأجانب في بيع وشراء أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

● وحسب قرر مجلس ادارة المصرف رقم (18) في 2020/12/6 بتصفية الشركة التابعة والبدء بالاجراءات القانونية، قام سوق العراق للأوراق المالية بإيقاف نشاط التداول للشركة التابعة اعتباراً من 2021/8/29 وتم اسقاط صفة الوساطة عن الشركة التابعة من قبل هيئة الاوراق المالية بتاريخ 2022/1/24. وتم صدور قرار مسجل الشركات بتاريخ 2022/6/05 بالمصادقة على قرار شركة الائتمان للتوسط (الشركة التابعة) والمؤرخ في 2022/2/6 والمتضمن وضع الشركة التابعة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها وصدرت البيانات المالية (تصفية نهائية) لشركة الائتمان للتوسط بتاريخ 18 تموز 2023 وأن اجراءات التصفية مستمرة لغاية تاريخ اعداد هذه البيانات.

تقييم أرصدة المصرف بعملة الدولار

حسب قرار البنك المركزي العراقي الصادر بموجب كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم بالعدد 95/2/9 بتاريخ 8-2-2023 باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداءً من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (1460) الى (1310) في السجلات المالية و الانظمة المصرفية.

القضايا المقامة على المصرف

لا توجد قضايا مقامة على المصرف ذات اثر مالي جوهري كما في تاريخ اعداد هذه البيانات.

زيادة رأس المال

تنفيذا لتعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (439 /2/9) بتاريخ 2023/8/2 بزيادة رؤوس اموال المصارف واستنادا الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 2024/5/2 ؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ 2024/7/14 و اكتملت في 2024/9/11 واصبح رأس مال المصرف (319.87) مليار دينار بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 30034 والمؤرخ في 2024/10/16.

حصلت موافقة البنك المركزي العراقي بكتابهم بالعدد (14174/4/9) بتاريخ 2024/11/25 على اعتماد خطة المصرف لزيادة رأس المال الى (400) مليار دينار في موعد اقصاه 2025/3/31 وعلى النحو التالي:

- رسملة الارباح المدورة لعام 2024، المتوقع ان يكون بحدود (25) مليار دينار
- رسملة احتياطي التوسعات البالغ (1.5) مليار دينار
- الدعوة الى اكتتاب عام في حدود (53.6) مليار دينار

وليد جمال الدين السيوفي
نائب رئيس مجلس الادارة

عمرو مصطفى الشناوي
المدير المفوض



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير الحوكمة

2024

الحوكمة:

يلتزم مصرف الائتمان العراقي بدليل الحوكمة المؤسسية الصادر بسنة 2018 وبتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010 وبمعايير الحوكمة المؤسسية تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة في هذا المجال، وتشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ضمان إتباع المعايير التنظيمية والامتثال والمعايير الأخلاقية في جميع تعاملات المصرف، كما إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي مسؤول عن الاشراف على تطبيق سياسات وممارسات الحوكمة المؤسسية. ويعمل مصرف الائتمان العراقي على مراجعة ماورد ذكره في دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية للمصارف في 2024 وتقييم للمستندات والوثائق المرتبطة بنظام الحوكمة المؤسسية المعتمد بالمرحلة الحالية وتحديثها وفق خطة زمنية محددة ومعتمدة من قبل مجلس الادارة.

مجلس الإدارة:

شهد عام 2024 تشكيل مجلس ادارة جديد لمصرف الائتمان العراقي بدورته الجديدة الممتدة لاربع سنوات قادمة بعد ان تم انتخابهم في إجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2024/05/02 وبعد أن تم إستحصال موافقات البنك المركزي العراقي على تعيينهم كاعضاء لمجلس ادارة المصرف. كما صادقت الهيئة العامة على خطة زيادة راس المال للمصرف للتوافق مع متطلبات البنك المركزي العراقي بمدد الزمنية المحددة من قبلهم. إن مجلس الإدارة مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للمصرف والمعلومات الواردة في التقرير السنوي، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما إن المجلس يقوم بمراجعة ومصادقة البيانات المالية المرحلية والسنوية والتي تعكس الأداء الفعلي للمصرف من خلال الاجتماعات الدورية التي يتم عقدها. إن مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي ملتزم بجميع القوانين والتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

الاسس العامة في اختيار اعضاء مجلس الادارة:

تختار الهيئة العامة أعضاء المجلس في ضوء مؤهلاتهم، وخبراتهم، وتحدد أسس مكافأتهم كأعضاء في ضوء مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه وغير ذلك من مجالات، وذلك على وفق الشروط الآتية :

1- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في قانوني المصارف رقم (94) لسنة 2004 وقانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وتعديلاته.

2- استيفاء المتطلبات القانونية الواردة في تعليمات البنك المركزي العراقي رقم 281/2/9 بتاريخ 2021/08/25.

3- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للمصرف خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس، وألا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة.

4- ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً للمصرف أو مدققاً لحسابات المصرف.

5- ألا يكون حاصلاً هو، أو أية شركة هو عضو في مجلسها، أو مالكاً لها، أو مساهماً رئيساً فيها، على ائتمان من المصرف تزيد نسبته على (5%) من رأسمال المصرف، وألا يكون ضامناً لائتمان من المصرف تزيد قيمته عن النسبة ذاتها من أسهم أي شركة من أي نوع.



- 6- أن يكون ثلثي أعضاء المجلس من ذوي المؤهلات والشهادات الجامعية الأولية، والخبرة بالعمل المصرفي.
- 7- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر داخل العراق أو مديراً مفوضاً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه، ما لم يكن المصرف الأخير تابعاً لذلك المصرف.
- 8- ألا يكون عضواً في مجالس أكثر من خمس شركات مساهمة أو عامة، بصفتها الشخصية في بعضها، وبصفتها ممثلاً لشخص اعتباري، في بعضها الآخر.
- 9- ألا يكون إدارياً أو موظفاً لدى مصرف آخر أو مديراً مفوضاً لدى مصرف آخر.
- 10- يجوز أن يكون عضو مجلس الإدارة من غير المقيمين ومن غير العراقيين.
- 11- ألا يكون موظفاً في المصرف أو أحد الأطراف المرتبطة به خلال السنوات الثلاث السابقة.
- 12- ألا تكون له أي صلة قرابة بأي من أعضاء المجلس أو الإدارة العليا أو أي من الأطراف المرتبطة بهم حتى الدرجة الرابعة.
- 13- ألا يكون مساهماً رئيساً في المصرف أو من يمثله.
- 14- ألا يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (تتضمن على ملكية أفراد العائلة المساهمين أو أطراف ذات علاقة) أكثر من 5% من أسهم أي شركة من أي نوع.

توضح الجداول أدناه أسماء أعضاء مجلس الإدارة الأصليين والاحتياط، ومؤهلاتهم وخبراتهم ومقدار مساهمتهم في راس مال المصرف وايه عضويات يشغلها في مجالس شركات اخرى والقروض الممنوحة لهم.

اولا: الجدول ادناه يوضح اسماء اعضاء مجلس الادارة الاصليين:



ت	أسماء الأعضاء	المنصب	تاريخ بدء العضوية الأصلية	التحصيل الدراسي	سنوات الخبرة	عدد الأسهم كما في 31-12-2024	عضوية مجالس أخرى
1	علي محمد علي راضي الجرجفي	رئيس مجلس الادارة/ مستقل	2024/05/02	ماجستير إدارة أعمال	11	107,200	
2	وليد جمال الدين عبده السيوفي	نائب رئيس مجلس الادارة	2020/02/06	ماجستير تنفيذية في إدارة الأعمال	26	107,200	
3	زيد عصام جاسم الصقر	عضو / ممثل بنك الكويت الوطني	2020/02/06	بكالوريوس علوم تخصص تمويل وتخصص فرعي تقنية معلومات	18	295,750,000,000	
4	هشام خالد عباس	عضو مستقل	2024/05/02	بكالوريوس لغة انكليزية	10	50,000	
5	عمرو مصطفى محمد الشناوي	عضو/ المدير المفوض	2021/10/16	بكالوريوس تجارة ومحاسبة	30	107,200	
6	عبدالرحمن جلهم حمزة محسن الجنابي	عضو مستقل	2021/10/16	دكتوراة قانون	12	160.800	
7	غادة فريد غني الطعمة	عضو مستقل	2021/10/16	بكالوريوس محاسبة (محاسب قانوني)	17	53,600	
8	فيصل غازي محمد الرئيس	عضو	2024/05/02	ماجستير في القانون الدولي	18	107.200	
9	مشاري حمد بن سلامة	عضو	2024/05/02	بكالوريوس في ادارة الاعمال في تخصص التمويل	13	107,200	

ثانياً: الجدول ادناه يمثل اسماء أعضاء مجلس الادارة الاحتياط:

ت	أسماء الأعضاء	المنصب	عدد الأسهم كما في 31-12-2024	التحصيل الدراسي
1	مروان حافظ ابراهيم	عضو مجلس ادارة احتياط	53,600	بكالوريوس اقتصاد
2	سالم احمد سالم البرجس	عضو مجلس ادارة احتياط	53,600	بكالوريوس في التجارة / تخصص محاسبة
3	منى احمد محي الدين صفا	عضو مجلس ادارة احتياط	53,600	بكالوريوس إدارة أعمال تخصص إدارة
4	شيخة عثمان محمد القرشي	عضو مجلس ادارة احتياط	53,600	بكالوريوس علوم ادارية تخصص إدارة أعمال شعبة التسويق
5	السيد/ علي انور عيسى	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس كلية علوم / قسم الفيزياء

6	السيد/ عمر نزهت عوني	عضو مجلس ادارة احتياط	50,000.000	بكالوريوس هندسة حاسبات
7	السيد/ عمر محمد احمد الطائي	عضو مجلس ادارة احتياط	53,600	بكالوريوس علوم مالية ومصرفية

يقوم الاعضاء المستقلين برئاسة اللجان المنبثقة من مجلس الادارة وبحضور الهيئة العامة بصورة سنوية والوقوف على آراء كبار المساهمين الخاصة بأداء المصرف في اطار التوصل الى اتفاق وفهم مشترك لآرائهم. لا توجد مصالح ومنافع مكتسبة من قبل اعضاء مجلس الادارة، كما ولم يتم منح اية قروض لأعضاء مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2024 .

مسؤوليات ومهام المجلس:

يعمل مجلس الإدارة وفق لائحة مجلس الإدارة الداخلية المعتمدة التي تتضمن مسؤوليات المجلس بشكل تفصيلي، ويتولى المجلس إدارة شؤون المصرف ويعتبر المسؤول الأول عن كافة النتائج المترتبة على تطبيق الاستراتيجيات والأهداف والخطط والسياسات التي يعتمدها والتي يتم من خلالها ممارسة الأعمال والأنشطة المختلفة في المصرف، فإن لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة المصرف، والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة المصرف لأغراضه، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو قرارات الهيئة العامة أو عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف أو التعليمات الرقابية ذات الصلة، وتشمل مسؤولية مجلس الإدارة حماية حقوق المساهمين والمودعين والدائنين والعملاء والعاملين وكافة الأطراف الأخرى التي لديها مصالح مع البنك، كل ذلك في إطار استراتيجيات وسياسات وإجراءات حصيفة واضحة يتم اعتمادها من قبل المجلس ويتم تنفيذها بالمهنية والاحترافية المطلوبة وبما يحقق أهداف البنك، ادناه نستعرض مهام مجلس الادارة :

- 1- اعتماد خطط المصرف شاملة الرؤية والرسالة والغايات والأهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف في ضوء توجهات الهيئة العامة، ثم توجيه الإدارة التنفيذية لتنفيذ الخطط مع مراقبة أدائها وتقييمها وتعديلها إذا لزم الأمر لضمان تنفيذ تلك الخطط.
- 2- الإشراف على الإدارة التنفيذية، ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للمصرف ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة الدورية على أداء المصرف.
- 3- اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية، عن طريق وضع "مؤشرات أداء رئيسية" (Key Performance Indicators. KPI) (Key Performance Result. KPR) ، لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية للمصرف
- 4- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى المصرف، شاملة لجميع أنشطته، وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم إتمامها على جميع المستويات الإدارية، وأنه تتم مراجعتها بانتظام.

- 5- تحديد "القيم الجوهرية" (Core Values) للمصرف، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لجميع أنشطة المصرف، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني للإداريين في المصرف.
- 6- تحمل مسؤولية سلامة جميع إجراءات المصرف، بما فيها أوضاعه المالية وسمعته ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والجهات التنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة "أصحاب المصالح"، وأن يدار المصرف ضمن إطار التشريعات، وضمن السياسات الداخلية للمصرف، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة المصرف.
- 7- تقديم الحسابات الختامية والقوائم (الكشوفات) المالية للمصرف وتقرير شامل بنتائج تنفيذ الخطة السنوية إلى الهيئة العامة لمناقشتها والمصادقة عليها ومتابعة تنفيذ قرارات الهيئة العامة
- 8- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- 9- مناقشة وإقرار الخطط السنوية والموازنات المتعلقة بأنشطة المصرف ومتابعة تنفيذها.
- 10- تشكيل لجان مجلس الإدارة واختيار أعضائها من بين أعضاء المجلس حسب حجم المصرف على أن تتوفر بالحد الأدنى للجان الآتية (لجنة الحوكمة، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة الترشيح والمكافآت)، يحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، مع الالتزام بعدم اتخاذ قرارات بمفردها بدون تصويت مجلس الإدارة وعلى المجلس أن يقوم بالمتابعة المستمرة لأعمال اللجان للتأكد من فاعلية دورها.
- 11- المصادقة على اختيار المرشحين لشغل مناصب الإدارة التنفيذية، وتقييم ومتابعة أدائهم دورياً والإشراف عليهم ومساءلتهم والموافقة عند تعيين أي منهم وكذلك الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.
- 12- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للمصرف ومراجعتها سنوياً، والتأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي (أي مراجع الحسابات)، بمراجعة هذه الأنظمة، لمرة واحدة في الأقل سنوياً، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للمصرف ما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.
- 13- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي (مراجع الحسابات)، بدايةً واستمراراً.
- 14- اعتماد استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر، ومراقبة تنفيذها، إذ تتضمن مستوى المخاطر المقبولة، وضمان عدم تعرض المصرف لمخاطر مرتفعة. وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للمصرف والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لازمة وكافية لإدارة المخاطر في المصرف، وقادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف،
- 15- التأكد من قيام المصرف بتطبيق المبادئ الأساسية "للإدارة الرشيدة" كما ورد في "قواعد الإدارة الرشيدة، ونظام الضبط الداخلي" الواردة في التعليمات رقم (4) لسنة 2010.

16- ضمان وجود "نظم معلومات إدارية" (Management Information Systems, MIS) كافية وموثوق بها تغطي جميع أنشطة المصرف.

17- نشر ثقافة الحوكمة بالمصرف وتشجيع جميع العاملين والإدارة التنفيذية على تطبيق ممارساتها وحضور دورات تدريبية بخصوصها، إضافة إلى العمل على أن يقوم المصرف بتشجيع عملائه على تطبيق قواعد الحوكمة في مؤسساتهم، فضلاً على التحقق من أن السياسة الائتمانية للمصرف تتضمن تطبيق الحوكمة المؤسسية لعملائه وبخاصة من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر بنقاط الضعف والقوة، تبعاً لممارساتهم في مجال الحوكمة المؤسسية.

18- التأكد من أن المصرف يتماشى مع معايير الاستدامة (Sustainability principles) الوارد ذكرها في الملحق رقم (1) من دليل الحوكمة المؤسسية.

19- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة" من جهة، و"الإدارة التنفيذية" من جهة أخرى، بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين، الذين يمتلكون "حيازة مؤهلة"

20- اعتماد هيكل تنظيمي للمصرف يحدد التسلسل الإداري الواضح.

21- تحديد الصلاحيات التنفيذية الخاصة بأعمال المصرف (سواء المدير المفوض أم الإدارة التنفيذية، سواء كان ذلك للعمليات المصرفية أو منح الائتمان أو التوقيع على التحويلات والشيكات والضمانات والكفالات والاقتراض والرهن وخطابات الضمان).

22- اعتماد خطة إحلال للإدارة التنفيذية في المصرف ومراجعتها سنوياً.

23- التأكد من اطلاع الإدارة التنفيذية على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي العراقي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.

24- تزويد البنك المركزي العراقي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية لشركاته التابعة داخل العراق وخارجه، بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل عليها

25- الإشراف على جودة الإفصاح والشفافية والمعلومات عن المصرف كافة.

26- تحديد مهام أمين سر المجلس كتابياً واعتمادها.

27- تشكيل اللجان المؤقتة بقرار من المجلس أو بطلب من البنك المركزي العراقي ويحدد القرار تشكيلة اللجنة ونطاق عملها ومسؤولياتها والمدة المطلوبة لإنجاز عملها.

28- التحقق من أن إدارة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق لضمان استقلاليتها. ويقوم المجلس بتعيين وإنهاء خدمات المدقق الداخلي وتحديد أتعابه ومكافآته وتقييم أدائه إضافة إلى اعتماد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل

29- اعتماد دليل الحوكمة المعد من قبل لجنة الحوكمة المؤسسية والتأكد من نشره على الموقع الالكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة.

30- الاطلاع والموافقة عند حصول أي لجنة على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية.

اهم انجازات مجلس الادارة خلال سنة 2024:

قام مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي خلال سنة 2024 بإنجازات كثيرة وكان أهمها ما يلي :

1. المصادقة على تعديل الهيكل التنظيمي المعدل للمصرف بإضافة الاقسام واللجان المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي.
2. المصادقة على السياسات والتقارير الخاصة بقسم المخاطر والمدرجة ادناه:
 - التقرير الشامل لقسم المخاطر.
 - التقارير الفصلية لقسم المخاطر
 - الأستراتيجية العامة للمخاطر.
 - أختبارات الضغط.
 - سياسة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب
 - سياسة واجراءات مخاطر الأئتمان.
 - سياسة واجراءات مخاطر السيولة.
 - سياسة واجراءات مخاطر التركيز.
 - سياسة واجراءات مخاطر التشغيل.
 - سياسة واجراءات مخاطرالسوق.
 - سياسة واجراءات المعيار الدولي رقم (9).
 - سياسة الاسناد الخارجي.
 - المنهجية المتكاملة لتحديد وقياس ومراقبة ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات
 - نماذج الأعمال.
 - خطة الطوارئ التمويلية
 - خطة استثمارية الاعمال المحدثه
 - بيان تقبل المخاطر.
 - سياسة سيناريوهات اختبارات الضغط
 - الأطار العام لإدارة المخاطر.
 - مصفوفة المخاطر .

3. المصادقة على السياسات الخاصة بالحوكمة المؤسسية وهي :

- سياسة مكافحة الاحتيال والفساد
- سياسة ابلاغ عن المخالفات المعدلة .
- سياسة الافصاح والشفافية المعدلة.
- سياسة السرية المصرفية المعدلة.

4. المصادقة على السياسات والاجراءات التالية:

- سياسة واجراءات قسم التدقيق الداخلي المحدثة
- سياسة واجراءات الامتثال المحدثة
- سياسة واجراءات قسم ادارة الجودة
- اجراءات قرارات لجنة تجميد اموال الارهابيين
- اجراءات ارصدة المحجوزة بطلب من جهات رسمية
- اجراءات تدقيق الاسماء وطرق المراسلات

5. المصادقة على اللوائح والمواثيق التالية:

- لائحة لجنة حوكمة مكافحة الاحتيال والفساد
- لائحة لجنة الامن السيبراني
- لائحة الادارة التنفيذية المحدثة
- لائحة مجلس الادارة المحدثة
- لائحة عمل أمين سر المجلس
- لوائح المحدثة للجان المنبثقة من مجلس ادارة المصرف (لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، لجنة الحوكمة المؤسسية، لجنة الترشيحات والمكافآت)
- اللوائح المحدثة للجان المنبثقة من ادارة التنفيذية للمصرف (لجنة تقنية المعلومات، اللجنة الاستثمارية، اللجنة الائتمانية)
- ميثاق دائرة التدقيق الداخلي المحدث

6. المصادقة على دليل الحوكمة المؤسسية لمصرف الائتمان العراقي (الاصدارية الثالثة)

7. المصادقة على الموازنة التخطيطية لسنة 2025

8. المصادقة على خطة الاحلال لسنة 2024.

9. المصادقة على خطة عمل أقسام رقابية (قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب، قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، قسم الامتثال والحوكمة المؤسسية) لسنة 2025

10. المصادقة على التقارير المرسلة الى البنك المركزي العراقي من قبل أقسام رقابية (قسم الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب، قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، قسم الامتثال والحوكمة المؤسسية) لسنة 2024

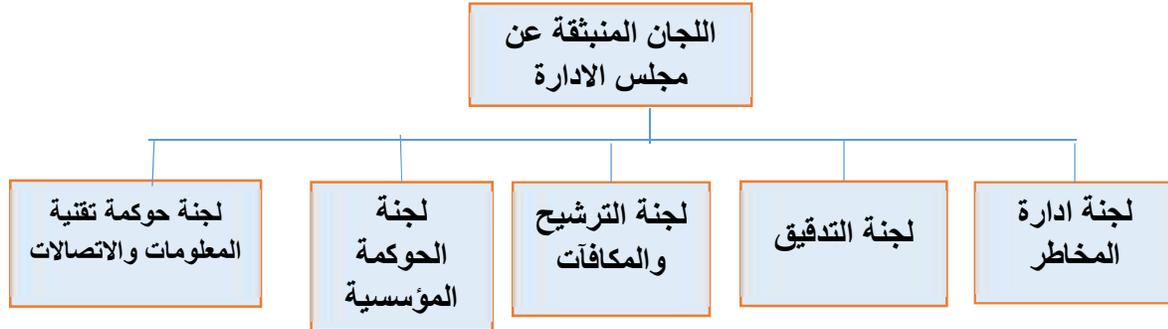
11. المصادقة على محاضر اجتماع اللجان المنبثقة من مجلس الادارة (لجنة التدقيق، لجنة المخاطر، لجنة حوكمة تقنية المعلومات، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الحوكمة المؤسسية)

12. المصادقة على محاضر اجتماع اللجان التنفيذية المنبثقة من الادارة التنفيذية (لجنة الائتمان، لجنة الاستثمار، لجنة تقنية المعلومات)

13. المصادقة على تقرير التقييم الذاتي لاجراءات مجلس الادارة لسنة 2023.

اللجان المنبثقة من مجلس ادارة المصرف:

التزاما من مصرف الائتمان العراقي لتنفيذ منظومة الحوكمة ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2018 وضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2019 فقد تم تشكيل عدد مناسب من اللجان التي تتسق مع نشاط المصرف حيث شكل المجلس خمس لجان منبثقة عنه وذلك لتعزيز فاعلية المجلس وفيما يلي مخطط يوضح اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة :



1- لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق في اجتماع الهيئة العامة المنعقد في 2024/05/02 وتم انتخاب أعضاء لجنة تدقيق مكونة من: السيدة/ غادة فريد غني الطعمة "رئيسا" للجنة، وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ مشاري حمد بن سلامة.

➤ مهام لجنة التدقيق

أولاً: مهام عامة

- 1- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي ومتابعة المدقق الخارجي ومناقشة تقاريره.
- 2- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للمصرف.
- 3- مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي في المصرف مرة واحدة على الأقل سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.
- 4- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية ومكافحة غسل الأموال في جميع أنشطة وعمليات المصرف، من حق اللجنة التحقيق والبحث والتدقيق في أية عمليات أو إجراءات أو لوائح ترى أنها تؤثر على قوة وسلامة المصرف.
- 5- التوصية إلى مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف واستحداث أو إلغاء التشكيلات التنظيمية أو دمجها وتحديد مهمات واختصاصات هذه التشكيلات وتعديلها.
- 6- مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية حول وضع الموارد البشرية.
- 7- مراجعة الخطة السنوية للتدريب والتطوير ومتابعة تنفيذها.

- 8- مراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالتعيين والترقية والاستقالة، وإنهاء الخدمة لجميع موظفي المصرف بما فيهم الإدارة التنفيذية مع مراعاة أحكام القوانين النافذة.
- 9- التدقيق والموافقة على الإجراءات المحاسبية، وعلى خطة التدقيق السنوية، وعلى ضوابط المحاسبة.
- 10- التأكد من التزام المصرف بالإفصاحات التي حددتها "المعايير الدولية للإبلاغ المالي" (International Financial Reporting Standards, IFRS)، والتعليمات البنك المركزي العراقي والتشريعات والتعليمات الأخرى ذات العلاقة، وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي وغيرها من المعايير ذات العلاقة.
- 11- تضمين التقرير السنوي للمصرف تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فيما يخص "الإبلاغ المالي" (Financial Reporting)، بحيث يتضمن التقرير، كحد أدنى، ما يأتي:
- فقرة توضح مسؤولية المدقق الداخلي بالاشتراك مع الإدارات التنفيذية عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية حول الإبلاغ المالي في المصرف والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - فقرة حول إطار العمل الذي قام المدقق الداخلي باستخدامه، وتقييمه لتحديد مدى فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
 - التأكد من وجود مكتب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يرتبط بالمجلس، ويتولى تطبيق سياسات "العمليات الخاصة" (Know Your Customer, KYC) والمهام والواجبات المترتبة على ذلك، بما فيها ذلك قيام المكتب بإعداد التقارير الدورية عن نشاطه.
 - مراقبة "الامتثال الضريبي الأمريكي" (Foreign Account Tax Compliance Act, FATCA).
 - الإفصاح عن مواطن الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تؤدي إلى احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذو أثر جوهري.
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في فاعلية الأنظمة والرقابة الداخلية.
- 12- مراجعة التقارير التي يقدمها المصرف إلى البنك المركزي العراقي.
- 13- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية، أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل وحماية الموظف والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
- 14- مراجعة تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 15- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات بالتنسيق مع لجنة تقنية المعلومات والاتصالات.
- 16- إمكانية الحصول على الاستشارات الدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

17- يتم ترشيح المدقق الخارجي واجوره من قبل لجنة التدقيق وتعرض على مجلس الإدارة والهيئة العامة وتختار الهيئة العامة الأكفأ من بينهم وتحدد اجورهم وفق الضوابط المهنية .

ثانياً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بتقنية المعلومات والاتصالات

1. على لجنة التدقيق تزويد البنك المركزي العراقي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي، وآخر للتدقيق الخارجي على الترتيب يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بشأنه، ووفقاً لأتمودج تقرير تدقيق (مخاطر- ضوابط) المعلومات والتقنية ذات الصلة المعد من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك خلال الربع الأول من كل عام،
2. على لجنة التدقيق تضمين مسؤوليات عمل تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات وصلاحياته ونطاقه ضمن ميثاق التدقيق (Audit charter) من جهة، وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن ويغطيها.
3. على اللجنة التأكد من التزام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للمصرف، لدى تنفيذ عمليات التدقيق المختص للمعلومات والتقنية ذات الصلة، بما يأتي:

- معايير تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework (ITAF) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الشأن تأخذ بالحسبان الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير في أهداف ومصالح المصرف.
- توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الالتزام بمعايير الموضوعية وبذل العناية المهنية والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات المصرف المختلفة المرتكزة على تقنية المعلومات والاتصالات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقييم الدليل المتناسب مع الحالة والوضع العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والضوابط.

- فحص عمليات توظيف وإدارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات، وتقييمها ومراجعتها، وكذلك عمليات المصرف المرتكزة عليها، وإبداء رأي عام (Reasonable overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة ضمن برنامج تدقيق يشمل في الأقل المحاور الواردة في ضوابط الحوكمة والإدارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات الصادرة عن البنك المركزي العراقي على أن يكون تكرار التدقيق للمحاور كافة أو جزء منها حداً أدنى مرة واحدة سنوياً في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (5 أو 4) بحسب سلم تقييم المخاطر المحدد في الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي سالف الذكر، ومرة واحدة كل سنتين في الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (3)، ومرة واحدة كل ثلاث سنوات في الأقل في حال تم تقييم المخاطر

بدرجة (2 أو 1)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بالحسبان التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتقنية ذات الصلة خلال مدد التدقيق المذكورة. على أن يتم تزويد البنك المركزي العراقي بتقارير التدقيق لأول مرة بغض النظر عن درجة تقييم المخاطر، وعلى أن تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة آليات المصرف المتبعة، من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات، والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة، بما فيها موارد تقنية المعلومات والاتصالات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها استناداً إلى أهمية الاختلافات ونقط الضعف (الملحوظات)، فضلاً عن الضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها، والمنوي اتباعها من قبل إدارة المصرف بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في المصرف المسؤول عن ملاحظاته.

- إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملحوظات والاختلافات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة، وإعلام المجلس بذلك كلما تطلب الأمر.
- تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات بمعايير قياس موضوعية، على أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه، وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.
- 4. من الممكن إسناد مهمة المدقق الداخلي للمعلومات والتقنية ذات الصلة (internal IT Audit) إلى جهة خارجية مختصة مستقلة تماماً عن المدقق الخارجي المعتمد بهذا الشأن (Outsourcing)

ثالثاً: مهام لجنة التدقيق الخاصة بالتدقيق الداخلي

1. تعيين المدقق الداخلي أو التوصية بعزله وترقيته أو نقله بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي.
2. وضع ميثاق للتدقيق الداخلي يوضح الغرض من نشاط التدقيق الداخلي ومكانته وصلاحيته داخل المصرف.
3. يضمن التدقيق الداخلي توفر التقييم الدوري اللازم لجودة حسابات المصرف وأدائه وسير العمليات مع الامتثال للمعايير الدولية
4. دراسة خطة التدقيق الداخلي والموافقة عليها.
5. يجب أن يكون مدير التدقيق الداخلي ومعاونيه من الحاصلين في الأقل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة، أو إدارة المصارف أو العلوم المالية والمصرفية أو إحدى التخصصات ذات العلاقة بالعمل المصرفي وان يكون لديه خبرة وممارسة في الرقابة وفقاً للضوابط والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي.
6. طلب تقارير من مدير التدقيق الداخلي.
7. ويراعى في اختيار موظفي التدقيق الداخلي أن يكونوا من المتخصصين في المحاسبة والتدقيق ولديهم الخبرة الكافية.

8. على لجنة التدقيق التحقق من توفر الموارد المالية الكافية، والعدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة، لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
9. على لجنة التدقيق التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهمات تنفيذية وضمان استقلاليتهم بعيداً عن الانحياز وتضارب المصالح، مع اتباع سياسة الأدوار بين أفراد هذه الإدارة.
10. في حالة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام ببعض أنشطة التدقيق الداخلي، يكون مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المسؤول النهائي عن مراقبة جودة أية أنشطة تدقيق داخلية تقوم بها الجهات الخارجية. وعلى مدير قسم التدقيق الداخلي في المصرف مساعدة لجنة التدقيق في تقييم جودة أية أنشطة تدقيق تتم بالاستعانة بمصادر خارجية.
11. تقوم لجنة التدقيق بمتابعة إدارة التدقيق الداخلي في تنفيذ مهامها الآتي بيانها:
- تخضع إدارة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من قبل لجنة التدقيق، وترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
 - لديها سلطة الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو برئيس مجلس الإدارة وبلجنة التدقيق وبالمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
 - إعداد دليل عمل لسياسات وإجراءات إدارة التدقيق الداخلي على أن يعتمد الدليل من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة ويخضع للمراجعة والتحديث من قبل لجنة التدقيق كل سنة أو سنتين في الأقل.
 - التأكد من قيام المدقق الداخلي وبالتنسيق مع المدقق الخارجي بمراجعة أنظمة ضبط ورقابة داخلية لأنشطة المصرف ومراجعتها سنوياً وعرضها على المجلس للاعتماد.
 - وضع خطة عمل وإجراءات تركز على المخاطر يتم تحديثها بشكل سنوي ويتم المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له في بداية العام. وتتضمن الخطة المحدثة متطلباً أساسياً بأن يقوم قسم التدقيق الداخلي بزيارة فروع المصرف فصلياً بالحد الأدنى. ويجب تنفيذ خطة العمل والإجراءات المحدثة خلال العام، ويجري متابعتها من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
12. وضع اطر السياسة الخاصة بالتدقيق الداخلي والاشراف على اعداد التقارير المالية.
13. الاشراف على مدقي المصرف الداخليين والخارجيين وعلى النشاط الخاص بالامتثال في المصرف والتفاعل معهم ومراعاة بأن يتم القيام بكل اعمال التدقيق الخارجي بطريقة مهنية تتسق مع معايير المحاسبة الدولية والتدقيق الدولي.
14. مراعاة القوانين والأنظمة، والمشاكل الأخرى التي يحددها المدققون، ونشاط الامتثال، ونشاطات الرقابة الأخرى.
15. الإشراف على وضع سياسات وممارسات محاسبية من قبل المصرف.
16. مراجعة آراء الطرف الثالث بشأن تصميم وفعالية الإطار الكلي لحوكمة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.

➤ أهم إنجازات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال 2024:

عقدت اللجنة خمسة (5) اجتماعات خلال العام وقد تم إنجاز ما يلي:

- 1- الاطلاع والمصادقة على البيانات المالية المرحلية والسنوية للمصرف.
- 2- الاطلاع والمصادقة على التقارير المرسله الى البنك المركزي العراقي من قبل الاقسام الرقابية (التدقيق الداخلي، قسم الامتثال والحوكمة المؤسسية، الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب).
- 3- الاطلاع والمصادقة على السياسات والاجراءات التالية ورفع توصية الى مجلس الإدارة لاعتمادها:
 - سياسة واجراءات الامتثال المحدثة
 - سياسة واجراءات قسم التدقيق الداخلي المحدثة
 - اجراءات قرارات لجنة تجميد اموال الارهابيين
 - اجراءات ارصدة المحجوزة بطلب من جهات رسمية
 - اجراءات تدقيق الاسماء وطرق المراسلات
- 4- الموافقة على تعديل الهيكل التنظيمي للمصرف ورفع توصية الى مجلس الإدارة لاعتماده، بالإضافة الى الموافقة على الهياكل التنظيمية للاقسام الرقابية (قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب، قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، قسم الامتثال والحوكمة المؤسسية).
- 5- الموافقة على الخطة التدريبية لسنة 2024.
- 6- الموافقة على خطة عمل أقسام رقابية (قسم الإبلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب، قسم الرقابة والتدقيق الداخلي، قسم الامتثال والحوكمة المؤسسية) لسنة 2025

2- لجنة ادارة المخاطر

تم إعادة تشكيل لجنة ادارة المخاطر باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2024/05/12 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من :

السيد/ هشام خالد عباس "رئيساً" وعضوية كل من السيد/ وليد جمال الدين عبده السيوفي والسيد/ مشاري حمد بن سلامة.

➤ مهام لجنة ادارة المخاطر

1. استراتيجيات المخاطر ونزعة المخاطر والحوكمة الإجمالية للمخاطر:
 - مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر ونزعة المخاطر بالمصرف، على أن تكون مناسبة وشاملة، وعرضها على مجلس الإدارة للاعتماد.
 - مراجعة السياسة الائتمانية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لغرض المصادقة، فضلاً عن الإشراف على تطبيق السياسة الائتمانية المقترحة من قبلهم وضمان التزام مخاطر الائتمان بقرارات وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

- المراجعة الدورية لسياسة إدارة المخاطر المقترحة من قبل الإدارة العليا للمصرف وتقديم التوصيات بشأنها على مجلس الإدارة للاعتماد.
- الإشراف على إجراءات الإدارة العليا تجاه الالتزام بسياسات المخاطر المعتمدة.
- التواصل المستمر مع مدير قسم المخاطر والحصول على تقارير دورية منه حول الأمور ذات العلاقة بالوضع الحالي للمخاطر في المصرف وثقافة المخاطر، إضافة إلى التقارير الخاصة بالحدود والسقوف الموضوعه وايه تجاوزات لها وخطط تجنب المخاطر.
- مراقبة المخاطر الائتمانية التي يتحملها المصرف سواء ما يتعلق بالمدخل المعياري أو المدخل المستند للتصنيف الداخلي والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمراجعة الإشرافية وانضباط السوق الواردة في المقررات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- تحديد السقوف الائتمانية التي تتجاوز صلاحية المدير المفوض أو المدير الإقليمي.
- مراقبة قدرة المصرف على تفادي مخاطر السيولة بموجب مقررات بازل (III) شاملاً ذلك معايير السيولة.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وفق المنهجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وبما يتوافق مع مقررات لجنة بازل (II) وبازل (III) وأية معايير دولية أخرى
- الإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة واستراتيجيات إدارة المخاطر ذات العلاقة كافة للتأكد من مدى توافقها مع إطار المخاطر المعتمد في المصرف.
- تلقي التقارير الدورية من اللجان المنبثقة من الإدارة التنفيذية (الائتمان، الاستثمار).
- تقييم أداء المحفظة الاستثمارية من حيث العائد والمخاطرة فيما يتعلق باستثمارات المصرف الداخلية والخارجية، والمتابعة المستمرة لمؤشرات وحركة أسواق رأس المال المحلية والخارجية.
- التوصية لمجلس الإدارة بالتخلي عن النشاطات التي تسبب مخاطر للمصرف ليس له قدرة على مواجهتها.
- التأكد من التزام المصرف بالأنظمة والتعليمات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر
- إمكانية الحصول على الاستشارات والدعم الفني من مصادر خارجية على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.
- مراجعة السياسة الاستثمارية وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة للمصادقة، والإشراف على تطبيقها.
- يجب أن تشمل السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة الحدود المقبولة للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، مع ضرورة اتساق تلك الحدود مع مدى قدرة المصرف على تقبل المخاطر ومدى ملائمة ذلك مع حجم رأس المال.
- ضمان استمرار ملائمة خطوات العمل الخاصة بقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر وإجراء أي تعديلات عليها إذا لزم الأمر وفقاً لتطورات السوق والبيئة التي يعمل فيها المصرف.
- استخدام نظم معلومات واتصال مناسبة وفعالة خاصة فيما يتعلق بعملية متابعة ومراقبة المخاطر وضمان كفاءة نظام إدارة المعلومات بحيث يتيح إمداد الإدارة العليا بالمصرف ولجنة إدارة المخاطر والمجلس بتقارير دورية (شهرية على الأقل) تعكس مدى التزام المصرف بحدود المخاطر المحددة وتوضح التجاوزات على هذه الحدود وأسبابها والخطة التصحيحية اللازمة بها.

- وضع ممارسات فعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لتحقيق سرية البيانات وأمن النظام والموثوقية والمرونة والقابلية للتعافي في المصرف
- وضع استراتيجية وإدارة الادوار في عملية مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وتوزيعها.
- مراجعة السياسات والاجراءات الخاصة بإدارة المخاطر سنويا من قبل لجنة إدارة المخاطر .
- انشاء إطار لمفاهيم ادارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات بطريقة منتظمة ومنسقة وان يشمل الصفات الاتية:

- القواعد والمسؤوليات
- تحديد وترتيب أولويات اصول نظام المعلومات.
- تحديد وتقييم التهديدات والمخاطر المحتملة ونقط الضعف الحالية والناشئة.
- تطبيق المعايير الدولية (ISO31000 GXM), NIST, COBIT for RISK, ISO/IEC 27005:2018, IT ..
- تطبيق الممارسات والرقابة المناسبة للتخفيف من المخاطر.
- تحديث دوري وتقييم للمخاطر بما يشمل التغييرات في النظم البيئية او الظروف التشغيلية التي قد تؤثر في تحليل المخاطر.

2. المسؤوليات الأخرى:

- مراجعة واعتماد البيانات التي يتم إدراجها في التقرير السنوي والخاصة بإدارة المخاطر.
- مراقبة التغييرات المتوقعة في البيئة الاقتصادية والأعمال، مع الأخذ بالاعتبار التوجهات الجديدة والعوامل الأخرى ذات الصلة بقائمة مخاطر المصرف ونزعتها إلى المخاطر.
- مراجعة المخاطر المحتملة في المعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول تلك المعاملات.

➤ أهم إنجازات لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2024:

عقدت اللجنة اربعة (4) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

- 1- الموافقة على السياسات والاجراءات الخاصة بقسم المخاطر (الائتمان، السيولة والتركز، السوق، التشغيل، اختبارات الضغط ومخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب، المعيار الدولي رقم 9).

- 2- الموافقة على الإطار العام للمخاطر.
- 3- الموافقة على بيان تقبل المخاطر لعام 2024
- 4- الموافقة على مصفوفة المخاطر.
- 5- الموافقة على خطة استمرارية الاعمال المحدثة.
- 6- الموافقة على تقارير المخاطر المرفوعة الى البنك المركزي العراقي (شهري، فصلي، نصف سنوي، سنوي).
- 7- المصادقة على الخطة السنوية لسنة 2024 لقسم إدارة المخاطر.
- 8- الموافقة خطة الطوارئ التمويلية
- 9- الموافقة على سياسة الاسناد الخارجي النهائية
- 10- الموافقة على محاضر اجتماع اللجان المنبثقة من الادارة التنفيذية (اللجنة الائتمانية و لجنة الاستثمار) ورفع توصية الى مجلس الادارة لاعتمادها.
- 11- الموافقة على المنهجية المتكاملة لتحديد وقياس ومراقبة ادارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

3- لجنة الترشيحات والمكافآت

تم إعادة تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2024/05/12 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

الدكتور/ عبد الرحمن جلهم حمزة الجنابي "رئيساً" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، السيد /فيصل غازي الرئيس.

➤ مهام لجنة الترشيحات والمكافآت

أولاً: مهام الترشيحات

1. التأكد من وفاء عضو المجلس بالشروط المحددة في التشريعات وفي دليل الحوكمة المؤسسية.
2. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة أو الإدارة العليا في المصرف عدا تحديد الأشخاص المؤهلين للعمل كمدير للتدقيق الداخلي الذي يكون من مسؤولية لجنة التدقيق.
3. التأكد من ملاءمة أعضاء المجلس وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام.
4. التأكد من استقلالية عضو مجلس الادارة واعداد تعهد للإقرار بذلك ليتم توقيعه من قبل الاعضاء المستقلين.
5. التأكد من ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية وتقييمهم ومتابعة أدائهم دورياً وأنهم يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية، والنزاهة، والكفاية، والخبرات اللازمة، والقدرة على الالتزام، وتكريس الوقت لعمل المصرف.
6. الإشراف على نشاط التدريب والتطوير، والتأكد من حضور جميع العاملين والإدارة التنفيذية دورات تدريبية بخصوص نشر ثقافة الحوكمة وتطبيق ممارساتها

7. التأكد من وجود خطة إحلل (succession plan)، للإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها سنوياً ومن ثم عرضها على المجلس للمصادقة. ووضع سياسة الإحلل لتأمين وظائف الإدارة التنفيذية بالمصرف على أن تراجع بشكل سنوي على الأقل، بحيث يكون المصرف جاهز للتعامل بشكل طبيعي مع أي تغيير قد يطرأ على شاغلي وظائف الإدارة التنفيذية دون التأثير على أداء المصرف واستمرار تنفيذ عملياته.

ثانياً: مهام المكافآت

إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها ومراجعتها بصورة دورية، وتطبيق هذه السياسة، على أن تتوفر في هذه السياسة العناصر الآتية:

- أن تتماشى مع مبادئ وممارسات الحوكمة السليمة وبما يضمن تغليب مصالح المصرف طويلة الأجل على الاعتبارات الآتية أو القصيرة الأجل.
- أن تأخذ في الاعتبار المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف بحيث يتم الموازنة بين الأرباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة والأعمال المصرفية.
- مدى تحقيق المصرف لأهدافه طويلة الأجل وفق خطته الاستراتيجية المعتمدة.
- يجب أن تشمل سياسة المكافآت والرواتب جميع مستويات وفتات موظفي المصرف، إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل أو تحديث هذه السياسة وإجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت والرواتب والحوافز لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- التأكد من إعداد الخطط وتوفير البرامج لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم بشكل مستمر لمواكبة كافة التطورات المهمة على صعيد الخدمات المصرفية والمالية.
- الإشراف على عملية تقييم أداء الموارد البشرية في المصرف ولا سيما الإدارة التنفيذية ومراجعة التقارير الخاصة بذلك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- التأكد ان سياسة منح المكافآت تأخذ بالحسبان انواع المخاطر كافة التي يتعرض لها المصرف, بحيث يتم الموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الانشطة والاعمال المصرفية.

➤ اهم انجازات لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2024 :

عقدت اللجنة (5) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1. الموافقة على قائمة أسماء الأعضاء المرشحين لعضوية مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي بدورته الجديدة 2024
2. الموافقة على خطة الإحلل للإدارة التنفيذية لسنة 2024
3. الموافقة على قائمة المرشحين للمناصب القيادية في المصرف.
4. الموافقة على تقرير التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2023
5. الموافقة على تقرير تقييم الإدارة التنفيذية لقسم الموارد البشرية.



4- لجنة الحوكمة المؤسسية:

تم إعادة تشكيل لجنة الحوكمة المؤسسية باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2024/05/12 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:

السيد/ علي محمد راضي الجرججي "رئيساً" وعضوية كل من السيد/ زيد عصام جاسم الصقر، والسيد/ فيصل غازي الرئيس

مهام لجنة الحوكمة المؤسسية:

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. إعداد دليل حوكمة خاص بالمصرف يعتمد من مجلس الإدارة ومتابعة تطبيقه، والتأكد من نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف والاطلاع عليه من قبل الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة كافة، وأن إطار عمل الحوكمة المعتمد والمطبق بالمصرف يتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والممارسات العالمية المعمول بها.
 2. تقوم اللجنة بالرقابة على تطبيق المعايير وأنظمة الرقابة المبينة في دليل الحوكمة المؤسسية.
 3. تقوم اللجنة بمراجعة ومناقشة ملاحظات الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي المستقل التي تتعلق بدليل وإطار عمل الحوكمة. وترفع اللجنة توصياتها للأطراف ذات الصلة للعمل على اتخاذ الإجراءات الخاصة بأي ثغرات تم تحديدها.
 4. مراجعة نظام الحوكمة الخاص بالمصرف وفقاً للقوانين والأنظمة السارية والمعايير والممارسات المعمول بها. وتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة بنتائج المراجعة سنوياً.
 5. تقديم التوصية بتطوير وتحسين ممارسات الحوكمة المطبقة بالمصرف بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها.
 6. مراجعة إفصاحات المصرف السنوية حول ممارسات الحوكمة وذلك بموجب القوانين والأنظمة التشريعية المطبقة.
 7. تقديم النصح والمشورة لمختلف اللجان وأعضاء مجلس الإدارة حول الإفصاح الخاص بحالات تعارض المصالح.
 8. الإشراف على مدى التزام مختلف اللجان بالسياسات الخاصة بالحوكمة.
- إمكانية التعاون مع الجهات الاستشارية للحصول على المشورة والمساعدة في استحداث المتطلبات الجديدة في دليل الحوكمة وكذلك استشارات الدعم الفني على أن يكون ذلك بعلم وموافقة المجلس.

➤ اهم انجازات لجنة الحوكمة المؤسسية المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2024:

عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

- 1- تمت الموافقة على السياسات الخاصة بقسم الحوكمة المؤسسية وتمت التوصية برفعها الى مجلس الادارة للمصادقة عليها وهي:
 - سياسة مكافحة الاحتيال والفساد

- سياسة السرية المصرفية المعدلة.
 - سياسة وإجراءات الإبلاغ عن المخالفات المعدلة
 - سياسة الإفصاح والشفافية المعدلة
- 2- الموافقة على دليل الحوكمة المؤسسية الإصدارية الثالثة.

5- لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:

تم إعادة تشكيل لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات باجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 2024/05/12 حيث تم اختيار أعضاء اللجنة كل من:
السيدة/ هشام خالد عباس " رئيسا " وعضوية كل من السيد/ فيصل غازي الرئيس، والسيد/مشاري حمد بن سلامة.
بالإضافة إلى مدير التنفيذي للعمليات وتقنية المعلومات ومدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير أمن المعلومات.

➤ مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات:

يفوض مجلس الإدارة اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- 1- اعتماد الخطط الاستراتيجية لتقنية المعلومات والاتصالات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الادارة التنفيذية العليا وبصورة خاصة (اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات) وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وتلبيتها وتحقيق افضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام الادوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك مثل استخدام نظام بطاقات الاداء المتوازن لتقنية المعلومات والاتصالات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROT) وقياس اثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية .
- 2- اعتماد الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات يحاكي افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن وعلى وجه التحديد (COBIT) (Control Objective for Information and Related Technology) بجميع اصداراتها لتحقيق اهداف ومتطلبات هذه الضوابط من خلال تحقيق الاهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة اهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ويغطي عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- 3- اعتماد مصفوفة الاهداف المؤسسية واهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد معطياتها حدا ادنى وتوصيف الاهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
- 4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحوكمة تقنية المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها من حيث الجهة او الجهات او الشخص او الاطراف المسؤولة بشكل اولي Responsible وتلك المسؤولية بشكل نهائي Accountable , والاطراف الاستشارية Consultant وذلك التي يتم اطلاعها تجاه كل العمليات Informed الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.

5- التأكّد من وجود اطار عام لإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات يتوافق والاطر العام الكلي لإدارة المخاطر في المصرف ويتكامل معه وفقا للمعايير الدولية مثل (ISO 31000 , ISO 73) ويأخذ بالحسبان جميع عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ويلبيها.

6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات بما يتوافق والاهداف الاستراتيجية للمصرف.

7- الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات المصرف وأعماله.

8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتقنية المعلومات والاتصالات واتخاذ ما يلزم من اجراءات لمعالجة الانحرافات ورفع التوصيات باتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.

9- مراجعة دليل حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وتحديثه.

10- الاطلاع على توصيات اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور الآتية:

- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وأمنها وحمايتها.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.

11- الاطلاع على محاضر اجتماع اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات التنفيذية حيث (تزود اللجنة التقارير الخاصة بها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات اول بأول وتزويد ما يؤيد الاطلاع عليها).

12- تولى المسؤوليات المباشرة لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة فضلا عن المسؤولية المباشرة عن عمليات ضمان ادارة حصيفة تقنية المعلومات والاتصالات وعمليات ادارة المخاطر الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات بالتعاون مع إدارة المخاطر في المصرف اذ تهدف هذه الضوابط الى تلبية احتياجات اصحاب المصالح (Stakeholder needs) وتحقيق توجيهات واهداف المصرف من خلال تحقيق اهداف تقنية المعلومات والاتصالات وبما يضمن:

- أ. توفير معلومات ذات جودة عالية تكون مرتكزا يدعم اليات صنع القرار في المصرف.
- ب. ادارة حصيفة لموارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات للإفادة من تلك الموارد وتقليل الهدر فيها.
- ج. توفير بنية تحتية لتقنية متميزة وداعمة تمكن المصرف من تحقيق أهدافه.
- د. الارتقاء بعمليات المصرف المختلفة من خلال توظيف منظومة تقنية كفوءة وذات اعتمادية متميزة
- هـ. ادارة حصيفة لمخاطر تقنية المعلومات والاتصالات تكفل الحماية اللازمة لموجودات المصرف.
- و. المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والضوابط فضلا عن الامتثال لاسراتيجية وسياسات واجراءات العمل الداخلية.
- ز. تحسين نظام الرقابة الداخلي.

ح. تحسين مستوى الرضا عن تقنية المعلومات والاتصالات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.

ط. ادارة خدمات الاطراف الخارجية الموكل اليها تنفيذ عمليات ومهام الخدمات المتعلقة والمنتجات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات.

➤ مهام اللجنة فيما يخص المبادئ والسياسات واطر العمل:

- 1- اعتماد منظومة المبادئ والسياسات واطر العمل اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات وضبطها ومراقبتها وبما يلبي متطلبات الاهداف وعمليات الحوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات
- 2- اعتماد المبادئ والسياسات واطر العمل وبصورة خاصة تلك المتعلقة بإدارة مخاطر تقنية المعلومات والاتصالات وادارة امن المعلومات وادارة الموارد البشرية التي تلي متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- 3- اعتماد منظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد منظومة السياسات هذه حدا ادنى مع امكانية الجمع والدمج لتلك السياسات بحسب ما تقتضيه طبيعة العمل على ان يتم تطوير سياسات اخرى ناظمة مواكبة لتطور اهداف المصرف واليات العمل وعلى ان تحدد كل سياسة الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والاهداف والمسؤوليات واجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال واليات فحص الامتثال
- 4- ويراعى لدى انشاء السياسات مساهمة جميع الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثها بوصفها مراجع لصياغة تلك السياسات مثل (COBIT, ISO/IEC 27001/2, ISO) (31000, ISO/IEC 9126, ISO/IEC 155504, ISO 22301, PCI DSS, ITIL,...etc

➤ مهام اللجنة فيما يخص الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات:

- أ- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم

توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطوير اهداف المصرف وعملياته وبما يتوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن.

ب- اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

➤ مهام اللجنة فيما يخص المعارف والمهارات والخبرات:

- اعتماد مصفوفة المؤهلات (HC Competences) وسياسات ادارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات ومتطلبات هذه الضوابط بشكل عام وضمان وضع الشخص المناسب في المكان المناسب.
- توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرّب من الاشخاص ذوي الخبرة في مجالات ادارة موارد تقنية المعلومات والاتصالات وادارة المخاطر وادارة امن المعلومات وادارة تدقيق تقنية المعلومات والاتصالات استناداً الى معايير الخبرات الاكاديمية والفنية والمهنية من خلال تأشيرها من جهات ذات اختصاص على ان تتم اعادة تأهيل وتدريب الكوادر الموظفة حالياً لتلبية المتطلبات المذكورة في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن.

➤ اهم انجازات لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن مجلس الادارة خلال 2024:

عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي :

1. الموافقة على محاضر اجتماع لجنة تقنية المعلومات المنبثقة من الادارة التنفيذية للمصرف ورفعها الى المجلس لاعتمادها.
2. الموافقة على تقارير تقييم امن المعلومات
3. الموافقة على اللوائح (لائحة لجنة الامن السيبراني، لائحة لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات) والتوصية الى مجلس الادارة لاعتمادها.

اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه :

عقد مجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي سبعة اجتماعات خلال سنة 2024 وتم تسجيل المحاضر صوتياً لكافة الاجتماعات وادراجها ضمن سجلات المصرف.

تجدر الاشارة ان اجتماعات مجلس الادارة واللجان المنبثقة خلال عام 2024 تتوافق مع لوائح المصرف لأعمال المجلس ولجانه وذلك من حيث الاجتماعات ودوريتها والنصاب القانوني للحضور والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الاعضاء، عدا لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.

يوضح الجدولين التاليين أسماء أعضاء مجلس إدارة مصرف الائتمان العراقي وعضويتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وكذلك عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال سنة 2024، حيث يتضمن الجدول الاول أسماء أعضاء مجلس الإدارة خلال الدورة السابقة التي امتدت لغاية انعقاد اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 2024/05/02 أما الجدول الثاني فيتضمن أسماء أعضاء مجلس الإدارة في الدورة الحالية والذي تم تشكيله بعد انتخاب اعضاءه في اجتماع الهيئة العامة،

الدورة السابقة لمجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي لغاية 2024/05/02:

اعضاء مجلس الادارة	العضوية في اللجان	مجلس الادارة	لجنة الحوكمة المؤسسية	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات
السيد/ محمد علي راضي الجرججي	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية	0	0				
السيد/ وليد جمال الدين السيوفي	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة إدارة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	3			2	1	1
السيد / زيد عصام الصقر	ممثل بنك الكويت الوطني عضو لجنة الحوكمة المؤسسية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	3	0	2			
السيد / عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض	3					
السيدة / غادة فريد غني	رئيس لجنة التدقيق	3				1	
السيد/ عبد الرحمن جلهم حمزة	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	1		2			
السيدة / منيرة علي عبد المحسن	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	3		0			
السيدة/ تغريد محمود شبر خليل	رئيس لجنة إدارة المخاطر رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات عضو لجنة الحوكمة المؤسسية	3	0		2		1
السيد / علي نزار خليل	عضو لجنة التدقيق عضو لجنة إدارة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	3			2	1	1
اجمالي عدد الاجتماعات		3	0	2	2	1	1

الدورة الحالية لمجلس ادارة مصرف الائتمان العراقي منذ تاريخ 2024/05/02:

لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة الحوكمة المؤسسية	مجلس الادارة	العضوية في اللجان	اعضاء مجلس الادارة
				0	2	رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة الحوكمة المؤسسية	السيد / علي محمد علي راضي الجرجفجي
	4	2			4	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو لجنة التدقيق عضو لجنة إدارة المخاطر	السيد / وليد جمال الدين السيوفي
			2	2	4	ممثل بنك الكويت الوطني عضو لجنة الحوكمة المؤسسية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد / زيد عصام الصقر
					4	المدير المفوض	السيد / عمرو مصطفى الشناوي
	4				3	رئيس لجنة التدقيق	السيدة / غادة فريد غني
			2		4	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد / عبدالرحمن جلهم حمزة
2		2			4	رئيس لجنة إدارة المخاطر رئيس لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	السيد / هشام خالد عباس
2			2	2	3	عضو لجنة الحوكمة المؤسسية عضو لجنة الترشيحات والمكافآت عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	السيد / فيصل غازي الريس
1	2	1			2	عضو لجنة التدقيق عضو لجنة إدارة المخاطر عضو لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات	السيد / مشاري حمد بن سلامة
2	4	2	2	2	4		اجمالي عدد الاجتماعات

الادارة التنفيذية :

تتألف الادارة التنفيذية العليا من مجموعة الاشخاص المعينين من قبل مجلس الادارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في ادارة عمليات البنك وهم المدير المفوض ونوابه ومساعديه واعضاء الادارة التنفيذية العليا والذين يتمتعون بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات المصرفية اللازمة وتكريس الوقت لعمل المصرف.

ادناه جدول يوضح اسماء الادارة التنفيذية ومناصبهم :

ت	الاسم	المنصب
1	عمرو مصطفى الشناوي	المدير المفوض
2	مروان علي كندر	معاون المدير مفوض / المدير التنفيذي للعمليات
3	علي نزار الحسني	المدير المالي
4	جورج فكتور فرح	المدير التنفيذي للأعمال
5	رواء مجيد ريشان	مراقب امتثال
6	عمر رعد طالب	مدير ادارة الفروع
7	مها ماجد شهاب	مدير الابلاغ عن غسل الاموال وتمويل الارهاب
8	احمد فوزى دهرى	مدير تكنولوجيا المعلومات
9	دينا سهام خليل	مدير ادارة المخاطر
10	رعد صبيح فرج	مدير التدقيق الداخلى

الاسس العامة في اختيار الادارة التنفيذية :

ان تتوافر في الشخص الذي يعينه مجلس الادارة ليعمل بصفة مدير مفوض لمصرف او مدير معين لفرع او ليعمل في احد المناصب العليا الاخرى في المصرف والتي يحددها البنك المركزي العراقي الشروط التالية:

- 1- ان تكون لديه اهلية قانونية وان يكون شخصا لائقا وصالحا.
 - 2- ان تكون لديه الكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها العمليات المصرفية.
 - 3- ان لا يكون شخصا او اداريا او موظفا لدى مصرف اخر او مديرا مفوضا لمصرف اخر.
 - 4- ان يكون مقيما في العراق وان يكون متفرغا لإدارة عمليات المصرف .
- كما ويجب أن تتوفر في من يعين في الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وكما نص عليه (دليل الحوكمة المؤسسية الصادر عن البنك المركزي لسنة 2018) الشروط الآتية:

- 1- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي مصرف آخر، ما لم يكن المصرف الآخر تابعاً لذلك المصرف.

2- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال المصرف.

3- أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى، كحد أدنى، في العلوم المالية أو المصرفية، أو إدارة الأعمال، أو المالية، أو المحاسبة، أو الاقتصاد أو القانون أو تقنية المعلومات والتي لها علاقة بأعمال المصرف.

4- أن تكون لديه خبرة في مجال أعمال المصارف، أو الأعمال ذات الصلة، حيث لا تقل عن خمس سنوات، باستثناء، منصب المدير العام أو المدير المفوض أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال المصارف أو الأعمال ذات الصلة بأنشطة القطاع المالي عن عشر سنوات.

مهام و مسؤوليات الادارة التنفيذية :

- 1- إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية وتنفيذها، بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة والتأكد من فاعليتها وتقديم مقترحات بشأن تطويرها أو تعديلها.
- 2- تنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة والسياسات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الإدارة بذمة وأمانه ومسؤولية.
- 3- تقديم التوصيات بشأن اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بالعمليات المصرفية بما فيها إدارة الودائع، والقروض، والاستثمارات، وتقديم الخدمات المحلية والدولية من حيث المتطلبات وأسلوب التنفيذ والارتقاء المستمر بها.
- 4- مراجعة خطط التوسع في الفروع والمكاتب الجديدة والعمل على تنفيذها.
- 5- إعداد وتطوير السياسات والإجراءات الخاصة بجميع تفاصيل العمل.
- 6- إعداد هيكل تنظيمي للمصرف يتضمن تحديد الواجبات والمسؤوليات وتوزيعها على التشكيلات التنظيمية وتحديد خطوط الاتصال الرأسية والافقية.
- 7- إعداد الموازنات السنوية اللازمة للمصرف.
- 8- الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية الكافية لحماية أموال وموجودات المصرف وضمان حسن وسلامة التصرفات والمعلومات المالية والعمل على تطبيقها.
- 9- وضع نظم مناسبة لإدارة المخاطر بجميع أنواعها.
- 10- تزويد الجهات الرقابية الداخلية والخارجية بالتقارير والمعلومات التي تطلبها وتسهل إنجاز مهامها الرقابية والتفتيشية.
- 11- التأكد من الامتثال للمعايير الدولية في جميع أنشطة وعمليات المصرف.
- 12- رفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة عن سير أعمال المصرف.
- 13- الاحتفاظ بسجلات ونظم معلومات وافية وسليمة لجميع النشاطات والقرارات وتدعيمها بالوثائق اللازمة.
- 14- مناقشة ومتابعة سير العمل في المصرف واقتراح الحلول.
- 15- التنسيق بين الإدارات المختلفة لتأمين التوافق والانسجام والتكامل.
- 16- تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية، ومتابعة تدريبها لتطوير أدائها.

17- مراقبة المركز المالي للمصرف وتحقيقه للأرباح المناسبة، وذلك في إطار المبادلة السليمة بين المخاطرة والعائد وتطبيقاً لخطته السنوية.

18- الاطلاع على الموقع الرسمي لمكتب مكافحة غسل الأموال فيما يخص قوائم تجميد أموال الإرهاب يومياً، وإعلام مكتب مكافحة غسل الأموال ودائرة مراقبة الصيرفة في البنك المركزي فوراً في حالة وجود شخص قد أدرج اسمه في قائمة تجميد أموال الإرهابيين.

19- تشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف بشكل مستدام وعليه يتم تشكيل لجنة تسمى باللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير ادارة المخاطر ومدير امن المعلومات وينتخب المجلس احد اعضائه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم او مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها وتوثيق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.

20- على المجلس والإدارة التنفيذية العليا تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها بصفته مرتكزا لعمليات اتخاذ القرار في المصرف، وعليه يجب أن تتوافر متطلبات جودة المعلومات والمتمثلة بالمصداقية والنزاهة والتكامل والدقة والتوافرية و Integrity, Completeness, Accuracy and Validity ، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات والامتثال لتلك المعلومات والتقارير، فضلا عن المتطلبات الأخرى الواردة في المعيار COBIT – Enabling Information والمتمثلة بالموضوعية والمصداقية، والسمعة، والملاءمة، والمبلغ المناسب، والتمثيل المختصر، والتمثيل المتناسق، والتفسير، والفهم، وسهولة التلاعب، والوصول المقيد (objectivity, believability, Reputation, Relevancy, Appropriate Amount, Concise Representation, Consistent Representation, Interpretability, understandability, Ease of manipulation, Restricted Access) .

21- على الإدارة التنفيذية في المصرف الاستمرار برفد موظفيها ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات، الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات

22- على الإدارة التنفيذية في المصرف تضمين آليات التقييم السنوي للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بالحسبان المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف المصرف .

23- على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات الواردة في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي وعد تلك المنظومة حدا ادنى على ان يتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور اهداف المصرف وعملياتها وبما يوافق افضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الشأن .

24- على الادارة التنفيذية العليا اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات

الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات ومن ثم اهداف المعلومات والتقنية المصاحبة لها والاهداف المؤسسية.

25- دور الادارة التنفيذية في مجال وحدة ادارة الجودة:

للإدارة التنفيذية دورا في مجال وحدة ادارة الجودة من خلال الموافقة على تطبيق مواصفات الانظمة الادارية ومجال تطبيق المواصفات الدولية وايضا استلام التقارير للتأكد من ملاءمتها للمتطلبات من قبل المدير المفوض حول (مدى رضا الموظفين / المتعاملين) للاطلاع واتخاذ الاجراء اللازم على ضوء النتائج المتحصل عليها من التقرير و التقارير الخاصة بنسب انجاز مبادرات الاهداف الاستراتيجية بشكل فصلي وسنوي اضافة الى التقارير حول الشركات المانحة لشهادات ضبط الجودة.

26- دور الادارة التنفيذية في حوكمة المخاطر وبحسب دليل العمل الرقابي / ضوابط ادارة المخاطر : أن الادارة التنفيذية هي الجهة المعنية بتحمل المخاطر ومن مسؤوليتها تنفيذ وتطوير الاطار الموضوع لإدارة المخاطر ونظام الضبط الداخلي، وتتضمن مهام الإدارة التنفيذية على الاقل الاتي :

أ. التوجيه والاشراف على الادارة اليومية لأعمال المصرف

ب. وضع السياسات والاجراءات تنفيذياً للاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر .

ت. وضع نظام فاعل للضبط الداخلي

ث. وضع نظام فاعل للمعلومات الادارية

ج. قياس الاداء مقابل الاهداف الاستراتيجية والتشغيلية

ح. متابعة تطبيق السياسات والاجراءات الموضوعة والتأكد من فاعليتها وكفائتها ومعالجة نقاط الضعف التي تتبين في الاطار العام لإدارة المخاطر وأنظمة الضبط الداخلي بما فيها نقاط الضعف التي تلاحظها دوائر إدارة المخاطر وإدارة الامثال والتدقيق الداخلي إضافة إلى ملاحظات مراقبي البنك المركزي العراقي ذات الصلة

خ. إبقاء مجلس الإدارة على بيّنة من مستوى وتطور المخاطر ومن كفاية وفاعلية السياسات والاجراءات

الموضوعة من خلال الابلاغ الدوري إلى الجهات المعنية

د. توزيع ملائم للموارد البشرية وتدريبها وإرساء ثقافة المخاطر.

اهم انجازات الادارة التنفيذية خلال سنة 2024:

قام مصرف الائتمان العراقي بانجازات عديدة خلال عام 2024 وكان من أهمها زيادة ارباح المصرف بنسبة 52.3% لتصبح 26.7 مليار دينار عراقي كما في 2024/12/31 مقابل 17.53 مليار دينار عراقي خلال عام 2023 و 10.73 مليار دينار عراقي خلال عام 2023، وذلك عن طريق قيام المصرف بتنوع الاستثمارات وزيادة الخدمات المصرفية للعملاء.

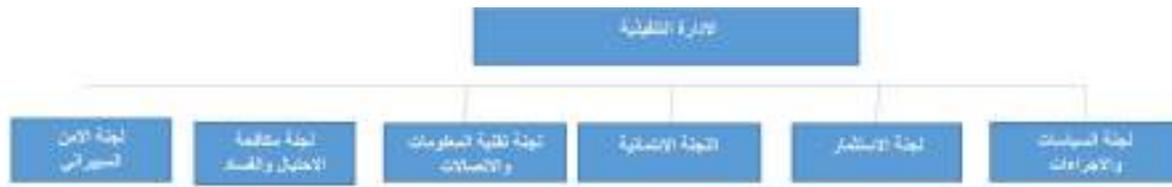
كما قام المصرف خلال 2024 باستكمال مراجعة وتحديث عدد من سياسات واجراءات أقسام المصرف لتتماشى مع متطلبات العمل والمتطلبات الرقابية، بالاضافة الى استكمال اجراءات زيادة رأس مال المصرف تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي وإستنادا إلى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ 02/05/2024 بزيادة رأس مال المصرف من (250) مليار دينار عراقي إلى (319.8) مليار دينار عراقي، فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال

بتاريخ 14/07/2024 وإكتملت في 2024/11/09 بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم 30034 والمؤرخ في 16/10/2024

اللجان المنبثقة من الادارة التنفيذية:

شكلت الادارة العليا لمصرف الائتمان العراقي لجان لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان مجلس الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف

يوضح المخطط ادناه اللجان المنبثقة عن الادارة التنفيذية :



1- اللجنة الائتمانية:

تشكل الادارة العليا اللجنة الائتمانية لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة مواعيد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018.

❖ تتشكل اللجنة الائتمانية من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- مدير ادارة المخاطر
- مدير قسم الائتمان
- مدير ادارة الشركات
- مدير ادارة الشؤون القانوني
- مقرر اللجنة

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. الإشراف ومتابعة تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي فيما يخص أسس تقييم الجدارة الائتمانية للزبائن وتكوين المخصصات.
2. متابعة الانكشافات الائتمانية بالتعاون مع شعبتين:
 - ✓ حسابات السجل الائتماني.

- ✓ شؤون الزبائن (المستهلكين والمستفيدين).
- 3. متابعة حركة سداد القروض.
- 4. العمل على استرداد القروض المشطوبة قدر المستطاع.
- 5. تبسيط إجراءات منح القروض.
- 6. التعاون مع الدائرة القانونية في متابعة تحصيل القروض المتعثرة

➤ اهم انجازات اللجنة الائتمانية المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2024:

عقدت اللجنة (12) اجتماعا خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1. الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية تعهدية بمبلغ 20 مليون دولار امريكي مقابل ضمانات عالية الجودة.
2. الموافقة على منح تسهيلات ائتمانية بحدود 10 مليون دولار امريكي لتمويل اعتمادات مستندية لقاء ضمانات عالية الجودة.
3. استمرار متابعة استحصال الديون المتعثرة بالسبل القانونية.

2- لجنة الاستثمار:

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة الاستثمار لمساعدتها في القيام بمهامها ورفع التقارير الى لجان الادارة المختصة بشكل دوري لضمان فاعلية الرقابة والاشراف وتشكل اللجنة من ثلاثة اعضاء على الاقل ويمكن حضور اعضاء مجلس الادارة بصفة مراقب لمساعدتهم وترسل اللجنة مواعيد اجتماعاتها الى مجلس الادارة قبل الانعقاد لكي يتسنى لأي من اعضاء المجلس الحضور بصفة مراقب ان رغب, وذلك بحسب ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2018 .

❖ تتشكل لجنة الاستثمار من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- معاون المدير المفوض.
- معاون مدير الاستثمار والخزانة
- مدير القسم المالي
- مدير ادارة المخاطر
- مقرر اللجنة

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- تجزئة محفظة الاستثمار إلى أدوات "حقوق الملكية" و "أدوات الدين" شاملاً ذلك حوالات الخزينة والسندات الحكومية وكذلك مكونات المحفظة من الأدوات الأجنبية.

- اقتراح عمليات البيع والشراء أو الاحتفاظ بمكونات محفظة الاستثمار ومتابعة تنفيذها في حالة مصادقة مجلس الإدارة عليها.
- مراجعة المؤشرات الدورية المستخدمة من قسم الاستثمار أو الوحدات الاستثمارية وتقديم المقترحات اللازمة بخصوصها.

➤ اهم انجازات لجنة الاستثمار المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2024:

عقدت اللجنة (12) اجتماع خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

1. شراء سندات اعمار / الاصدارية الثانية المطروحة من قبل وزارة المالية بقيمة 100 مليار دينار عراقي بفئة 1,000,000 دينار عراقي ولمدة اربعة سنوات وبفائدة 8%.
2. شراء سندات انجاز / الاصدارية الثانية والثالثة المطروحة من قبل وزارة المالية بمجموع 50 مليار دينار عراقي بفئة 1,000,000 دينار عراقي ولمدة اربعة سنوات وبفائدة 8.5%.
3. قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدينار العراقي مع البنك المركزي العراقي في حوالات خزينة البنك المركزي العراقي لمدة 14 يوم وبفائدة 7.5% و على مدار الاشهر (1_2_3_4_5) .
4. قام المصرف باستثمار الفائض المتوفر لديه بالدولار الامريكي كودائع مع بنك الكويت الوطني / البحرين مقسمة على فترات 30 يوم او 90 يوم او 124 يوم او 182 يوم وحسب الفوائد المعروضة.

3- لجنة تقنية المعلومات والاتصالات:

قامت الادارة التنفيذية العليا بتشكيل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف وبشكل مستدام برئاسة المدير العام والمديرين الفرعيين , بما في ذلك مدير تقنية المعلومات والاتصالات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، وينتخب المجلس أحد اعضاءه ليكون عضوا مراقبا في هذه اللجنة، فضلا عن مدير التدقيق الداخلي الذي تكون مهمته مراقبا، وليس عضوا في اللجنة ويتم حضوره فقط حين تقديم أو مناقشة تقريره لتحقيق مبدأ الاستقلالية والموضوعية، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر اصولية.

تشكل لجنة تقنية المعلومات والاتصالات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مدير قطاع الاعمال
- مدير قسم العمليات
- مدير ادارة تقنية المعلومات / مقرر اللجنة
- مدير القسم المالي
- مدير ادارة المخاطر

- مدير الامن السيبراني
- مدير التدقيق الداخلي بصفة مراقب .

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

- 1- مراجعة وتطوير استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات لدى المصرف.
- 2- التحقق من أمن المعلومات والاتصالات.
- 3- التأكد من إعداد دليل سياسات وإجراءات تقنية المعلومات والاتصالات والعمل على تحديثه وتقديم المقترحات اللازمة لتطوير الدليل طبقاً لمقتضيات العمل .
- 4- التحقق من كفاية البنية التحتية وأنظمة المعلومات والاتصالات والشبكات الالكترونية والبرمجيات المستخدمة في المصرف.
- 5- التحقق من كفاية الإجراءات المتخذة للاحتفاظ بنسخ احتياطية محدثة من المعلومات لأغراض مواجهة احتمالات الكوارث وفقدان قواعد البيانات.
- 6- متابعة تقنيات خدمة العملاء الالكترونية.
- 7- التأكد من جودة وملاءمة إدارة الشبكة الداخلية للمصرف وموقعه الالكتروني على الشبكة الدولية الانترنت.
- 8- التأكد من وجود فصل في الواجبات بين إدارة تقنية المعلومات والاتصالات من جهة، والإدارات الأخرى في المصرف من جهة أخرى.
- 9- متابعة تنفيذ برامج استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث والأزمات.
- 10- اعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية لإدارة المخاطر الكفيلة بالوصول الى الاهداف الاستراتيجية المقررة من قبل المجلس , والاشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها بشكل مستمر .
- 11- ربط مصفوفة الاهداف المؤسسية بمصفوفة اهداف المعلومات والتقنية ذات الصلة كما وردت في ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات, الصادرة عن البنك المركزي العراقي واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصرف واهداف الضوابط ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الادارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر واطلاع اللجنة على ذلك.
- 12- التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الاهداف وعمليات حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات الواردة في الضوابط سالف الذكر حدا ادنى والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب في المكان المناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كل العمليات اللازمة لدعم الاهداف التي تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح وتطوير البنية التحتية التقنية والخدمات الاخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف وتولي عمليات الاشراف على سير تنفيذ مشاريع حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات وعملياتها.

- 13- ترتيب مشاريع وبرامج تقنية المعلومات والاتصالات بحسب الاولوية.
 - 14- مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتقنية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.
 - 15- رفع التوصيات اللازمة للجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بشأن الأمور التالية :
 - أ- تخصيص الموارد اللازمة والليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات.
 - ب- اية انحرافات قد تؤثر سلبا في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.
 - ج- اية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتقنية المعلومات وامنها وحمايتها.
 - د- تقارير الاداء والامتثال بمتطلبات الاطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تقنية المعلومات والاتصالات.
- تزويد لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات بمحاضر الاجتماعات اولا بأول والحصول على ما يؤيد الاطلاع عليها.

➤ اهم انجازات لجنة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2024:

عقدت اللجنة أربع (4) اجتماعات خلال العام وقد تم انجاز ما يلي:

- 1- تحديث خطة إدارة استمرارية الأعمال لتكنولوجيا المعلومات
- 2- إعداد تقارير امن المعلومات الربع سنوية.
- 3- اعتماد ميزانية مخصصة لتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
- 4- الحصول على شهادة 2025-2024 Payment Card Industry Data Security Standard PCI-DSS
- 5- SWIFT CSP Assessment
- 6- رفع الوعي بأمن المعلومات و الأمن السيبراني.
- 7- اقتناء انظمة جديدة لأمن المعلومات.
- 8- إعادة هيكلة الربط الشبكي لمركز البيانات.
- 9- التدقيق الخارجي لتكنولوجيا و أمن المعلومات وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.
- 10- تحديث تقنيات و أمن التطبيق الألكتروني mobile banking application.

4- لجنة السياسات والاجراءات :

قامت الادارة التنفيذية بتشكيل لجنة السياسات والاجراءات لمساعدتها في القيام بمهامها فيما يخص مراجعة كافة السياسات والاجراءات المتبعة الخاصة بالمصرف ومدى انسجامها مع القوانين والتعليمات النافذة في العراق.

تشكل لجنة السياسات والاجراءات من عضوية كل من:

- السيد المدير المفوض بصفة (رئيس اللجنة)
- السيد معاون المدير المفوض
- مراقب الامتثال
- مدير قسم ادارة المخاطر
- المدير المالي
- مدير ادارة الفروع
- مدير قسم العمليات

➤ مهام اللجنة:

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات الخاصة بالآتي:

- ✓ الاطلاع والموافقة على السياسات الاجراءات الخاصة بكافة اقسام المصرف تماشياً مع ضوابط وتعليمات البنك المركزي العراقي ورفع التوصيات الى مجلس الادارة للمصادقة عليها
- ✓ عرض جميع تعاميم البنك المركزي العراقي الصادرة ليتم التداول واتخاذ القرار حال وجود حاجة الى تحديث اي من السياسات والاجراءات واعلام الاقسام المختصة بهذا الخصوص.

➤ اهم انجازات لجنة السياسات والاجراءات المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2024:

عقدت اللجنة ثلاث اجتماعات خلال عام 2024 واطلعت على المسودة النهائية لعدد (17) سياسة او إجراءات عمل بالاضافة الى تحديث عدد (3) إجراءات عمل والموافقة عليها وتعميمها على الاقسام والفروع.

5- لجنة حوكمة مكافحة الاحتيال والفساد

إن لجنة حوكمة مكافحة الاحتيال والفساد هي لجنة منبثقة عن الإدارة التنفيذية للمصرف، حيث يتم تشكيلها وتحديد صلاحياتها من قبل الإدارة التنفيذية، وتكون اللجنة تابعة مباشرة للإدارة التنفيذية، تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف والإدارة على تقييم مخاطر الاحتيال المؤسسي ويتضمن ذلك تحديد الاتجاه الاستراتيجي لأنشطة تقييم مخاطر الاحتيال داخل مصرف الائتمان العراقي، تم إنشاء هذه اللجنة بناءً على تعليمات البنك المركزي العراقي (الدليل الارشادي الخاص بمكافحة الفساد والاحتيال).

تشكل لجنة مكافحة الاحتيال والفساد من عضوية كل من:

- الادارة التنفيذية المتمثلة بالمدير المفوض ونائبه/ عضواً
- مدير الامتثال او من ينوب عنه / رئيساً

- مدير المخاطر او من ينوب عنه / عضواً
- ممثل عن ادارة الموارد البشرية / عضواً
- مدير القسم القانوني او من ينوب عنه / عضواً
- مدير التدقيق الداخلي او من ينوب عنه / بصفة مراقب
- وحدة الحوكمة المؤسسية / مقرر اللجنة

➤ مهام اللجنة

تفوض الإدارة التنفيذية اللجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. تقوم اللجنة باستلام حالة الإبلاغ التي تم اعدادها وفق نموذج الإبلاغ عن المخالفات والذي تم تعميمه على جميع الاقسام والفروع او اي من القنوات المعتمدة الاخرى تقوم الجهة بمراجعته ودراسته ومن ثم اعداد تقرير يوضح فيما اذا كان ينطوي على اي مخاطر فعلية للاحتيال او الفساد او اي حالة عدم امتثال وتأثيرها على المصرف متضمنا ارائها واية مقترحات وتوصيات بشأنها
2. التأكد من وقوع المخالفة او الخرق للقوانين والتعليمات عندها يتم احالة الموضوع والملخص الذي يتم اعدادها عن المخالفة والاجراءات المتخذة والتوصيات (ان وجدت) الى الجهة المختصة بالتحقيق داخل المصرف (اللجنة التحقيقية) التي يتم طلبها من قبل لجنة حوكمة مكافحة الاحتيال والفساد لاستكمال الاجراءات المتعلقة بالمخالفة.
3. توثيق التقرير في ملف خاص مع تدوين الشروحات اللازمة الخاصة بأستلام ومعالجة التقرير وعدم انطوائه على مخالفة
4. في حال كان التبليغ بسوء نية يتم ارسال نسخة عن التقرير الى قسم الموارد البشرية لإجراء اللازم
5. مخاطبة الأقسام المعنية في المصرف لاتخاذ الاجراء المناسب لتفادي وقوع اي خسائر
6. متابعة تصويب المخالفة مع الاقسام المعنية.
7. في حال ملاحظة اي مخالفات تتعلق بسلوكيات تتعارض مع قواعد مدونة السلوك الوظيفي يتم ابلاغ المدير المباشر فوراً

➤ اهم انجازات لجنة مكافحة الاحتيال والفساد المنبثقة عن الادارة التنفيذية خلال 2024:

عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً خلال العام واطلعت فيه على اللائحة الخاصة باللجنة والتوصية الى قسم الموارد البشرية وضع برنامج تدريب مكثف لموظفي المصرف في مجال مكافحة الاحتيال والفساد.

6- لجنة الامن السيبراني

إن لجنة الامن السيبراني هي لجنة منبثقة عن الإدارة التنفيذية للمصرف، حيث يتم تشكيلها وتحديد صلاحياتها من قبل الإدارة التنفيذية، وتكون اللجنة تابعة مباشرة للإدارة التنفيذية. تتولى اللجنة مهمة مساعدة الإدارة التنفيذية في أداء

التزاماتها فيما يتعلق بالإشراف على جودة وسلامة نظم الامن السيبراني وتعد اللجنة المسؤول الاول عن ضمان الامتثال بتحقيق متطلبات اهداف وعمليات ضوابط الصمود السيبراني ومواجهة التحديات التقنية والتهديدات الامنية والسيبرانية تم إنشاء هذه اللجنة تماشياً مع ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في العراق الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتاريخ 2024/06/11.

تشكل لجنة الأمن السيبراني من عضوية كل من:

- قسم تقنية المعلومات
- امن المعلومات والامن السيبراني
- ادارة المخاطر
- لجنة الشكاوي الداخلية
- الاقسام الاخرى ذات الصلة

➤ مهام اللجنة

تفوض الإدارة التنفيذية للجنة لتولي المهام والمسؤوليات التالية:

1. ضمان تطوير وتنفيذ اهداف الامن السيبراني وسياسات واجراءات الامن السيبراني ذات الصلة بما يتناسب مع التعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي في هذا الشأن ورفعها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات المنبثقة عن مجلس الإدارة لرفع التوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليه.
2. تقديم الدعم الاداري المستمر لعمليات امن المعلومات
3. ضمان الامتثال المستمر لأهداف الأعمال، والمتطلبات التنظيمية والقانونية ذات الصلة بالأمن السيبراني.
4. دعم صياغة اطار / عملية ادارة مخاطر تقنية المعلومات (IT risk management framework / process) وتحديد عتبات الخطر المقبولة (risk apatite)
5. المراجعة الدورية واعطاء الموافقة على تعديلات عمليات الامن السيبراني .
6. ضمان برنامج مستمر للتوعية والتدريب لكل مستوى من مستويات الموظفين والأطراف المعنية لضمان الالتزام بالأمن السيبراني.
7. التأكد من توظيف متخصصين في الأمن السيبراني في قسم أمن المعلومات للتعامل بشكل احترافي ونزيه مع الأحداث الأمنية، وتوثيق السياسات، والمخاطر التقنية الأساسية، ومعالجة المخاطر، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
8. التأكد من قيام إدارة الأمن السيبراني بالتأكد من أن وظائف وعمليات تقنية المعلومات تدار بكفاءة وفعالية.
9. المساهمة في التخطيط للأمن السيبراني لضمان توزيع الموارد بما يتماشى مع أهداف الأعمال ولضمان توظيف موظفين تقنيين كفؤين بما يكفي بحيث لا يكون استمرار عمل تقنية المعلومات عرضة لمخاطر جسيمة بشكل مستمر.
10. التأكد من وضع اطار عمل الصمود السيبراني وتحديثه بشكل دوري ورفعها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات لرفع التوصية الى الادارة العليا للمصادقة عليه على ان يكون متوافق مع استراتيجية الصمود السيبراني.

11. التأكد من مراجعة متطلبات الأمن السيبراني لنظام إدارة قواعد البيانات مرة واحدة في السنة كحد أدنى، أو عند حدوث تغييرات في المتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
12. التأكد من اجراء تقييم لمخاطر الطرف الخارجي والخدمات المقدمة لضمان سلامتها ويتم ذلك من خلال مراجعة مشاريع الطرف الخارجي داخل المصرف والمراجعة الدورية لسجلات الأحداث الأمنية والسيبرانية لخدمات الطرف الخارجي (ان وجدت) قبل واثناء العلاقة التعاقدية ومراجعة العقود والاتفاقيات المبرمة مع الطرف الخارجي للتأكد من ان البنود ملزمة اثناء الاتفاقيات وان الطرف الخارجي سيكون مسؤولا قانونيا عن اي انتهاكات .
13. التأكد من مراجعة متطلبات الامن السيبراني للطرف الخارجي بشكل دوري .
14. التأكد من مراجعة سياسة ادارة مخاطر الامن السيبراني سنويا وتوثيق التغييرات والموافقة عليها ورفعها الى لجنة حوكمة تقنية المعلومات والاتصالات لرفع التوصية الى مجلس الادارة للمصادقة عليه.
15. التأكد من وضع اطار عمل لادارة الحوادث بهدف استعادة خدمات تقنية المعلومات العادية في اسرع وقت ممكن بعد وقوع الحادث بأقل تأثير ممكن على العمليات والاعمال ويجب تحديد ادوار ومسؤوليات الموظفين المشاركين في عملية ادارة الحوادث والتي تشمل تسجيل الحوادث وتحليلها ومعالجتها ومراقبتها
16. كجزء من تحليل الحوادث من المهم ان يتم منح الحوادث مستوى الخطورة المناسب ويجوز تفويض وظيفة تحديد وتعيين مستويات خطورة الحوادث الى الدعم والاسناد الفني ويجب على المصرف تدريب موظفي الدعم والاسناد الفني على تحديد الحوادث ذات مستوى الخطورة العالية بالاضافة الى ذلك يجب وضع وتوثيق المعايير المستخدمة لتقييم مستويات خطورة الحوادث
17. التأكد من وضع اجراءات التصعيد والحل المناسبة حيث يكون الاطار الزمني للحل متناسبا مع مستوى خطورة الحادث واختبار خطة التصعيد والاستجابة المحددة مسبقا للحوادث الامنية دوريا
18. تشكيل فريق استجابة لطوارئ تقنية المعلومات يضم موظفين داخل المصرف يتمتعون بالمهارات الفنية والتشغيلية اللازمة للتعامل مع الحوادث وابقاء الادارة العليا على علم بتطور هذه الحوادث لاحتمالية تطورها بشكل سلبي وتحولها الى ازمات حتى يتسنى اتخاذ القرار بتفعيل خطة التعافي من الكوارث في الوقت المناسب
19. التأكد من اجراء تحليل للاسباب الجذرية والاثار للحوادث التي تؤدي الى تعطيل خدمات تقنية المعلومات يجب على المصرف اتخاذ الاجراءات العلاجية لمنع تكرار حوادث مماثلة .
20. يجب ان يغطي تقرير تحليل الاسباب الجذرية والاثار المذكور اعلاه المجالات التالية :

• تحليل الاسباب الجذرية

- ✓ متى حدث ذلك
- ✓ اين حدث
- ✓ لماذا وكيف وقع الحادث
- ✓ كم مرة وقع حادث مماثل
- ✓ ما هي الدروس المستفادة من هذا الحادث

• تحليل الاثر

- ✓ نطاق الحادث بما في ذلك معلومات عن الانظمة والموارد والعملاء الذين تأثروا بالحادث
- ✓ حجم الحادث بما في ذلك اليرادات الضائعة والخسائر والتكاليف والاستثمارات وعدد الزبائن المتأثرين والتداعيات والعواقب على السمعة والثقة
- ✓ خرق المتطلبات والشروط التنظيمية بسبب الحادث
- التدابير التصحيحية والوقائية
- ✓ اتخاذ اجراءات تصحيحية فورية لمعالجة عواقب الحادث يجب اعطاء الاولوية لمعالجة مخاوف الزبائن
- ✓ تدابير لمعالجة السبب الجذري للحادث
- ✓ تدابير لمنع وقوع حوادث مماثلة او ذات صلة
- ✓ يجب على المصرف معالجة جميع الحوادث بشكل كاف ضمن الاطر الزمنية المناسبة للحل ومراقبة جميع الحوادث حتى حلها
- ✓ اثناء الاستجابة والتعافي يجب على المصرف تطوير وتنفيذ الانشطة المناسبة للتصرف فيما يتعلق بحادث الامن السيبراني المكتشف
- 21. التأكد من اجراء الاختبارات تقييم الثغرات الامنية بأنظام للكشف عن الثغرات الامنية في بيئة تقنية المعلومات
- 22. التأكد من ان يشمل نطاق تقييم الثغرات الامنية الثغرات الشائعة مثل (SQL , cross- site scripting .. etc) (injection ,
- 23. التأكد من انشاء عمليات لمعالجة المشاكل التي تم تحديدها في تقييم الثغرات الامنية ومن ثم اجراء التحقق من صحة المعالجة للتحقق من معالجة الثغرات بشكل كامل
- 24. التأكد من اجراء اختبارات الاختراق لاجراء تقييم متعمق للوضع الامني للنظام من خلال محاكاة هجمات فعلية على النظام ويجب اجراء اختبارات الاختراق على البنية التحتية للشبكة والانظمة القائمة على الانترنت بشكل دوري او حسب الحاجة.

سياسة المكافآت والحوافز:

➤ مقدمه :

ان مصرف الائتمان العراقي يدعم الجهود المبذولة من كافة اعضائه وكافة المنتسبين اليه حيث انه يتبع نظام الإثابة والتحفيز لكافة الاعضاء ذوى الاداء المتميز .
ولما كان العنصر البشرى هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تحقيق الاهداف المرجوة والوصول الى مكانته المرغوبة في السوق العراقي وفقا لأهدافه الاستراتيجية فكان لزاما علينا ان نضع انظمه ومحددات واضحه لإثابة وتقدير الاشخاص ذوى الاداء المتميز .

➤ تقييم الاداء :

ان المصرف يقوم بشكل دوري بتقييم اداء كافة العاملين به ، وذلك للوقوف على معدل ومستوى اداء كل فرد والذي في النهاية ينعكس على الاداء العام للمصرف ويعكس مدى قدرة ادارته التنفيذية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية المرجوة والمرغوبة ومدى مهارتهم في تفعيل خطط التشغيل من خلال اتباع اساليب الإدارة الحديثة في ضوء التعليمات والقوانين الحاكمة للقطاع المصرفي .

➤ محددات تقييم الاداء :

يتبع المصرف احدث الاساليب المتبعة في عمليات تقييم الاداء للوصول الى المستوى الحقيقي للأداء ويتم احتسابه وفقا لعمليات حسابية ومعدلات رقمية تم اعدادها بواسطة خبراء في مجال ادارة الموارد البشرية ، وتكون العناصر المرتبطة بتقييم الاداء وفقا لما يلي :

1- الاداء العام للوظيفة ويقسم الى ما يلي :

✓ الاهداف المهنية .

✓ الاهتمام بالعميل .

✓ التعامل مع الموظفين .

✓ اجراءات العمل .

2- الجدارات والمهارات : وهي مجموعته من الجدارات والمهارات المحددة مسبقا وتنقسم الى مستويين :

✓ جدارات ومهارات عامة

✓ جدارات ومهارات ادارية

➤ المكافآت والحوافز :

بناء على تقييم الاداء ونتيجة الاداء لكل موظف يتم تحديد المكافآت الممنوحة لكل موظف واقرارها من ادارة المصرف التنفيذية وفقا للمحددات التالية :

1- معدل الاداء العام للمصرف

2- معدلات تحقيق الربحية

3- نتيجة تقييم الاداء الفردية ومعدلات التميز

4- تكون المكافآت معرفه اما بنسبة من الراتب او مبلغ مقطوع .

إفصاحات المكافآت :

قام المصرف بمنح مكافأة قدرها 10 مليون دينار عراقي لكل عضو من أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية 2023 وذلك حسب قرار الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2024/05/02.

الاخلاقيات وقواعد السلوك المهني :

➤ مقدمه :

ان وجود بيئة عمل صحيه لهو احد واهم عوامل النجاح المؤسسي والاستقرار الداخلي ولذلك فان مصرف الائتمان العراقي يعمل بكل جد على ترسيخ الاخلاقيات ومبادئ السلوك الحميدة كما يقوم المصرف بمحاربة ومنع كافة الاشكال او التصرفات التي من شأنها ان تلوث او تعكر صفو بيئة العمل الداخلية .

ولذلك فان مجلس ادارة المصرف قد اعتمد الدليل العام لسياسة ومبادئ السلوك المهني والذي اصبح دستورا يسرى على جميع العاملين باختلاف درجاتهم الوظيفية ومستوياتهم الإدارية .

ولذلك فانه تم اعداد هذا الدليل وفقا للمقاييس العالمية والمعايير المصرفية ومن اهم ما ورد به هو دعم وتأكيد كلا مما يلي:

- 1- سرية المعلومات والمحافظة على كافة المعلومات وعدم الافصاح عنها طالما كانت هذه المعلومات تحتفظ بسريتها ولم يتم الافصاح عنها .
- 2- انه على الجميع الالتزام بقواعد مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وطرق التعامل وفقا للقوانين المنظمة
- 3- تفعيل مبادئ عدم تضارب المصالح والتوعية للحفاظ على بيئة عمل نظيفة تتسم بالنزاهة والمهنية
- 4- تجريم ومكافحة التحرش بكافة انواعه واشكاله
- 5- التأكيد على ان الجميع يحق له التعامل وفقا للأساليب اللائقة والاحترام المناسب
- 6- التأكيد على ان حرية المعتقدات الدينية وممارسة الحقوق السياسية هي حق اصيل لكل شخص
- 7- التأكيد على عدم الانصياع للإشاعات والايحاءات الغير رسميه التي من شأنها التأثير على سلامة العمل وصحته او تؤدي الى عدم الاستقرار داخل العمل.

حقوق اصحاب المصالح :

تم وضع الية محددة لضمان التواصل مع اصحاب المصالح وذلك من خلال الافصاح الفعال وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة المصرف لأصحاب المصالح ، من خلال (اجتماعات الهيئة العامة والتقرير السنوي مع تقرير الحوكمة وعن طريق الموقع الالكتروني للمصرف بالإضافة الى تقرير عن علاقات المساهمين وتقارير ربع السنوية تحتوي على معلومات مالية بالإضافة الى تقرير المجلس حول تداول اسهم المصرف ووضعه المالي خلال السنه).

➤ العملاء

من أجل تعزيز الشفافية مع أصحاب المصالح، وبصورة رئيسية للعملاء الحاليين والمحتملين، يقوم المصرف بتطبيق النظم الملائمة لتلبية احتياجات العملاء وضمان حماية مصالحهم وتقديم مستويات عالية من جودة الخدمات، بما في ذلك معالجة شكاوى العملاء في حينها وبطريقة فعالة ومناسبة.

➤ الموظفین

يقوم المصرف بحماية حقوق موظفيه وذلك من خلال توافر هيكل شفاف للمكافآت والمزايا، والعمل في بيئة تتسم بالشفافية والحوار، بالإضافة إلى المشاركة في برامج دورية لتدريب الموظفين.

العلاقة مع المساهمين والمستثمرين :

انطلاقاً من الالتزام في تطبيق افضل الممارسات الدولية لتعزيز ممارسات الحوكمة المؤسسية في المصارف والامثال الى تعليمات البنك المركزي العراقي بغية في تحسين عملية الافصاح والشفافية وتعزيز حقوق المساهمين من خلال توفير البيانات وتنظيم عمليات التواصل معهم تم تشكيل وحدة (علاقات المساهمين) خلال سنة 2022 مع انشاء نافذة خاصة (Investors Relations) والتي من خلاله يضمن مجلس الادارة ان المصرف يوفر جميع المعلومات الجوهرية في الوقت المناسب للمساهمين لتمكينهم من ممارسة حقوقهم بشكل كامل , ادناه بعض الحقوق الخاصة بالمساهمين :

1- حصول المساهمين على جميع المعلومات ذات العلاقة التي تمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على اكمل وجه بصفة دورية وبدون تأخير

2- المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة على ان يؤخذ في الاعتبار المواضيع التي يرغب المساهمون في طرحها في مثل هذه الاجتماعات.

3- مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الهيئة العامة وتوجيه الاستفسارات الى اعضاء المجلس.

4- انتخاب اعضاء مجلس ادارة المصرف.

5- تزويد المساهمين بمعلومات عن مكان وتاريخ انعقاد الهيئة العامة وجدول اعمالها قبل مدة (30) يوماً من تاريخ الاجتماع.

6- ترشيح وانتخاب وانهاء خدمة اعضاء مجلس الادارة والاستفسار عن مؤهلاتهم وخبراتهم وقدرتهم على اداء عملهم ومناقشة حجم المكافآت والحوافز المالية التي يتقاضاها اعضاء مجلس الادارة وكبار الاداريين التنفيذيين، اضافة الى حقهم في تقديم اي استفسار الى المجلس بشأن اي ممارسات غير مهنية .

7- يحق لصغار المساهمين انتخاب عضو أو اكثر لتمثيلهم في مجلس الادارة استناد الى الية التصويت التراكمي.

وليد جمال الدين السيوفي

نائب رئيس مجلس الادارة

عمرو مصطفى الشناوي

المدير المفوض



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

تقرير الاستدامة

2024

مقدمة

تم إعداد تقرير الاستدامة المالية لمصرف الائتمان العراقي وفقاً لمنهج تطبيق الاستدامة في نشاطاته وذلك من خلال توفير المعلومات عن منجزاته والتزاماته الاجتماعية والبيئية المؤسسية لغاية تاريخ 31 كانون الأول 2024.

يهتم مصرف الائتمان العراقي بمراعاة تطبيق مبادئ الاستدامة من عدة جوانب وذلك انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على أصحاب المصالح من الموظفين، المساهمين، المجتمع، الموردين، الجهات الرقابية والحكومية، وتماشياً مع متطلبات دليل إعداد تقارير الاستدامة المالية الصادر من قبل البنك المركزي العراقي سنة 2021 وبالاستناد الى معايير الاستدامة الدولية.

المسؤولية الاجتماعية:

يهدف مصرف الائتمان العراقي الى تعزيز مشاركته المجتمعية من خلال الاشتراك بعدد من المبادرات خلال عام 2024 وذلك حرصاً منه على دعم المجتمع العراقي، ومن هذه المساهمات:

- مبادرة دعم النشاطات المجتمعية والإنسانية والتي تدار بإشراف البنك المركزي العراقي لدعم الفئات الأشد فقراً" بمبلغ 24,000,000 دينار عراقي.
- المساهمة في مبادرة البنك المركزي العراقي لأعداد دراسة تطوير القطاع المصرفي العراقي من قبل شركة استشارات دولية Oliver Wyman بمبلغ 150,000,000 دينار عراقي

الموارد البشرية:

يعمل مصرف الائتمان العراقي على تطوير بيئة العمل بشكل مستمر للتمكن من استقطاب الكوادر و الحفاظ عليها و كان المصرف قد وضع برامج مفيدة للموظفين لتوفير بيئة عمل سليمة، مثل التدريب والتطوير، الصحة والسلامة وغيرها من المبادرات الأخرى الخاصة بالموارد البشرية، مع ضرورة اشراك عدد من موظفي المصرف في دورات تدريبية خاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية.

المسؤولية البيئية:

التزاماً بدوره في حماية البيئة يقوم مصرف الائتمان العراقي بعدة مبادرات داخلية تهدف الى الحد من الضرر البيئي و التوعية على السلوك البيئي السليم، من أهم هذه المبادرات:

- ترشيد استخدام الطاقة و تنظيم عمل المولدات في فروع المصرف و الادارة العامة.
- حملة توعية للموظفين على ترشيد استخدام الموارد.
- تخفيض استخدام الأوراق و الطباعة المفرطة.
- الاعتماد على المراسلات الالكترونية.
- توعية العاملين على أهمية الاستدامة و دور كل فرد في الحفاظ على البيئة .
- أعداد دراسة أولية لاستبدال كهرباء المولدات بمنظومة طاقة شمسية متكاملة في مبنى الادارة العامة.



العدد : ع غ / ١٤ / ٢٥

التاريخ : ٢٠٢٥ / ٢ / ٢٠

السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين

مصرف الائتمان العراقي

(شركة مساهمة خاصة) – بغداد

تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الموحدة لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) – بغداد كما في ٣١ كانون الأول/٢٠٢٤، وقائمة الدخل الموحدة والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات الملحقة معها والتقرير السنوي للمصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مسؤولية ادارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالاضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاخطاء والتلاعب كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الراي الفني المحايد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه البيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية كما يشمل التدقيق فحصاً على اساس اختياري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في البيانات المالية للسنة المنتهية كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية. هذا وباعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للراي الذي نبديه، وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية:

أولاً: تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الدولية: –

قام المصرف بأعداد البيانات المالية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنه التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية، كما ونود الإشارة هنا الى ان المصرف اعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية للعقارات والمعدات ولم يتم بإعادة التقييم لهذه الموجودات واستناداً الى القيمة العادلة لها.

١ من ٨

**ثانياً: حقوق المساهمين: -****التغير في حقوق المساهمين**

لقد ازدادت حقوق الملكية عما كانت عليه في السنة السابقة بمبلغ (٧٨,٥٧٧,١١٧) ألف دينار وان هذا الزيادة تمثل نسبة قدرها ٢٧٪ من رأس المال والاحتياطيات السليمة، وذلك بسبب اكتتاب نقدي لزيادة رأس المال وارتفاع ارباح المصرف للسنة ٢٠٢٤ عن السنة السابقة.

ثالثاً: نشاط المصرف خلال السنة موضوعة التقرير: -

- ١- لقد بلغت الارباح المتحققة خلال السنة الحالية بعد الضريبة مبلغ (٢٦,٧٠٧,١١٧) ألف دينار للمصرف بينما كانت نتيجة نشاط المصرف للسنة السابقة ربح مقداره (١٧,٥٣٠,٤٣٨) ألف دينار.
- ٢- أن اغلب الأرباح المتحققة المذكورة بالفقرة (١) أعلاه للسنة الحالية وللجنة السابقة ناتجة عن استثمارات في أدوات وسندات الخزينة الصادرة من البنك المركزي العراقي والحكومة العراقية ومازالت إدارة المصرف مستمرة باتباع سياسة متحفظة بخصوص منح التسهيلات الائتمانية لربائين المصرف.

رابعاً: الموجودات الأخرى: -

- ١- أن الموجودات الأخرى والمبينة بالإيضاح رقم (٩) من القوائم المالية للسنة موضوعة التدقيق تشكل ما نسبته اقل من (٢٪) من إجمالي الموجودات المتداولة، وهي اقل من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (١٠٪).
- ٢- لا يمتلك المصرف عقارات مستملكة نتيجة تسوية الديون.

خامساً: استثمارات المصرف في الشركات والأوراق المالية: -

بلغ رصيد استثمارات المصرف في الشركات والأوراق المالية (٧٨٩,٤٧٤) ألف دينار كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ وهي مساهمة المصرف في شركة ضمان الودائع العراقية.

سادساً: مخصصات متنوعة: -

أ - تم فرض غرامة من قبل البنك المركزي العراقي بقيمة (٣,٦٩٠,٧٤١) ألف دينار وحسب كتابهم المرقم (٢١٩٩١/٢/٩) بتاريخ ٢٣/٠٩/٢٠١٩ والتي تخص غرامات مزاد العملة لسنة ٢٠١٢ وتم تقسيط مبلغ الغرامة الإجمالي بواقع ٤٨ قسط شهري قام المصرف بتسديد مبلغ (٢٢٢,٩٠٠) ألف دينار لغرامة المزاد من حساب "مخصصات أخرى" خلال السنة والتي كان أخر قسط في شهر آذار ٢٠٢٤ وقام المصرف بعكس الفلتاض من حساب "مخصصات أخرى" بقيمة (٣٧٣,٠٠٦) ألف دينار لحساب الإيرادات "استرداد مخصصات أخرى" وذلك لانتفاء الحاجة منها. (إيضاح ١٢).

ب - بلغ رصيد حساب مخصص تعويض خدمة المنتسبين كما في ٣١/١٢/٢٠٢٤ مبلغ (٢٠٦,٣٨٧) ألف دينار وبصورة إجمالية ولم يتم تحديد استحقاق كل منتسب من هذا المخصص.

سابعاً: الموجودات الثابتة: -

أن الموجودات الثابتة ومن ضمنها العقارات هي مملوكة ومسجلة باسم المصرف لدى الدوائر الرسمية المختصة.



ثامناً: كفاية رأس المال: -

استناداً لقرار البنك المركزي العراقي المرقم (١١٠) لسنة ٢٠٢٠ المتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعايير كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (II & III) ومن خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية السنة (٨١٪) من رأس المال والاحتياطيات السليمة.

ثاسماً: سعر صرف العملات الأجنبية: -

أسعار العملات الأجنبية مقابل الدينار العراقي في السجلات المحاسبية للمصرف كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ حسب الجدول أدناه.

العملة	سعر الصرف
الدولار الأمريكي	١,٣١٠
اليورو	١,٣٦٦
الجنيه الاسترليني	١,٦٤٦
الدرهم الاماراتي	٣٥٦
الدينار الاردني	١,٨٥٠
الدينار الكويتي	٤,٢٤٥

عاشرأ: البيانات المالية الموحدة: -

أن البيانات المالية المرفقة هي بيانات موحدة لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) وشركة الائتمان للتوسط في بيع وشراء الأوراق المالية المحدودة (تصفية نهائية)، والتي هي مملوكة بالكامل من قبل المصرف.

احدى عشر: باخذة مزايا بيع العملة: -

بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح العملاء من نافذة العملة مبلغ (١٣,٦٢١,٤٠٣) دولار أمريكي وتحقق إيرادات عمولات بمبلغ (١٣٤,١٣٣) ألف دينار (إيضاح ١٩).

اثني عشر: غسل الأموال وتمويل الإرهاب: -

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، فلم يتبين لنا ما يشير الى ان هنالك عمليات مصرفية متعلقة بـ "غسل الأموال" أو تلك التي ساهمت بتمويل "عمليات الارهاب"، كما وان المصرف اتخذ اجراءات كافية لمنع غسل الاموال أو تمويل الارهاب ويجري تنفيذ هذه الاجراءات وفقاً لللائحة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.



أن مصرف الائتمان العراقي اعتمد الإجراءات التالية والخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

١- النظام الإلكتروني (Side Safewatch) هو نظام للبحث والتحري يحتوي على القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على العملاء الجدد قبل فتح حساباتهم وكذلك مراجعة الحسابات القائمة بشكل أوتوماتيكي يومياً وأية حوالات صادرة / واردة خارجية وداخلية قبل تنفيذها، ويتم تحديث القوائم السوداء بصورة دورية من خلالها، ونظام مرتبط بصورة مباشرة مع نظام مصرفي Core Banking.

٢- الموقع الإلكتروني (World Check) هو نظام للبحث والتحري يحتوي على القوائم الدولية ويتم من خلاله البحث والاستعلام عن العملاء الجدد قبل فتح حسابات لهم.

٣- النظام الإلكتروني (ORACLE AML System) والخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مرتبط بأنظمة المصرف الداخلية ويراقب العمليات المالية التي تمت على حسابات العملاء وذلك من خلال سيناريوهات تم وضعها لرصد العمليات المنفذة وإصدار تنبيهات (يومية وشهرية)، ويتم مراجعة التنبيهات من خلال قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب وموظفي ارتباط الفروع بصورة يومية وأجراء اللازم، ونظام مرتبط بصورة مباشرة مع نظام مصرفي Core Banking.

٤- النظام المصرفي (Equation) وهو النظام المصرفي المستخدم في المصرف يحتوي على حقل خاص بتصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر "Risk Rating"، وهو متصل بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ORACLE AML System)، وايضا مرتبط مع نظام البحث والتحري (Side Safewatch).

٥- نظام GO AML وهو نظام تم استحداثه من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال سنة ٢٠٢٤ مرتبط بصورة مباشرة مع المصرف ويكون مدير ومعالون القسم لهم خاصية الدخول لهذا النظام حصراً، حيث يقوم المصرف من خلاله بإرسال تقارير الاشتباه STR بصورة مباشرة وذلك ضمن السرية والسرعة بالإضافة إلى إرسال تقارير يومية مطلوبة من قبل مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ثلاثة عشر: تقارير الامتثال:-

تم الاطلاع على تقارير قسم الامتثال المرسله الى البنك المركزي والمرسله الى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس ادارة المصرف حيث قامت ادارة المصرف بالتأكد من الالتزام التام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والخاصة بنشاط المصرف للسنة موضوعة التدقيق وارسل التقارير الدورية بالاوقات المحددة وحسب النماذج المطلوبة.

**أربعة عشر: زيادة رأس مال المصرف: -**

تم خلال السنة زيادة رأس مال المصرف من (٢٥٠) مليار دينار الى (٣١٩,٨٧) مليار دينار أي بمبلغ (٦٩,٨٧) مليار دينار عن طريق رسملة مبلغ ١٨ مليار دينار عراقي من حساب الأرباح المدورة (الفائض المتراكم) للسنوات السابقة وطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام بمقدار ٥٧ مليار سهم وقد جرت عملية الاكتتاب النقدي للفترة من ٢٠٢٤/٧/١٤ ولغاية ٢٠٢٤/٩/١١ ولم يكتتب أحد من المساهمين والجمهور فيما عدا المساهم (بنك الكويت الوطني) حيث قام بالاكتتاب بمبلغ (٥١,٨٧) مليار دينار أي بعدد اسهم (٥١,٨٧) مليار سهم، وانتهت إجراءات الزيادة استنادا الى كتاب وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات بكتابها المرقم (٣٠٠٣٤) والمؤرخ في ٢٠٢٤ /١٠/١٦ ولم يتم اطلاق كامل مبلغ الاكتتاب من قبل البنك المركزي العراقي حيث تم اطلاق فقط مبلغ (٢٥) مليار دينار بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥ واستنادا الى كتاب البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (٥٨٩/٥/٩) و المؤرخ في ٢٠٢٥/١/١٥.

كما وتجدر الإشارة الى أن رأس مال المصرف لم يصل الى مبلغ (٤٠٠) مليار دينار وحسب توجيهات البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (٤٣٩/٢/٩) والمؤرخ في ٢٠٢٣/٨/٢١، وصدر تمديد للمصرف لفترة زيادة رأس المال من قبل البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (١٤١٧٤/٤/٩) والمؤرخ في ٢٠٢٤/١١/٢٥ لغاية تاريخ ٢٠٢٥/٣/٣١.

نوصي بضرورة الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال مبلغ الزيادة تفاديا للإجراءات التي قد تتخذ من قبل البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص.

خمس عشر: الائتمان النقدي خارج بنود الميزانية: -

استنادا الى قرار مجلس الإدارة بالرقم (٥/١٧) بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٨ بالموافقة على نقل التسهيلات الائتمانية غير العاملة داخل الميزانية الى خارج الميزانية تطبيقا لتعليمات البنك المركزي ذات الصلة، قام المصرف خلال عام ٢٠٢٤ بنقل التسهيلات الائتمانية غير العاملة البالغة البالغ رصيدها (٦,١٤٣,٢٦٨) ألف دينار وبهذا الخصوص نود أن نبين ما يلي:

- أن هذا الائتمان غير العامل مغطاة بمخصصات كاملة تعادل ١٠٠٪ من هذا الائتمان.
- نوصي إدارة المصرف بضرورة الاستمرار بجهودها لمتابعة واتخاذ الإجراءات القانونية لاستحصال هذه التسهيلات المستحقة.

ستة عشر: الائتمان التعميمي: -

تمت مراجعة محفظة الائتمان التعميدي البالغ رصيدها (٧٩,٦٥٥,٨٠٥) ألف دينار كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، ونود أن نبين ما يلي:

- ان رصيد احتياطي تامينات خطابات الضمان المحتجز لدى البنك المركزي العراقي هو (٨١١,٠٤٠) ألف دينار وهو حسب الاستقطاع الذي يتم من قبل البنك المركزي العراقي، أن هذا الرصيد مدرج ضمن إيضاح رقم (٣) "نقد وأرصدة لدى البنك المركزي".
- بلغ رصيد خطابات ضمان (٧٩,٦٥٥,٨٠٥) ألف دينار.
- بلغ رصيد الاعتمادات المستندية (٥٧,٢٦٥) ألف دينار.

٥ من ٨

**سبعة عشر: الإيضاحات الأخرى: -**

- ١- تطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية:-
أن المصرف ممثل بشكل عام بالمتطلبات الكمية والنوعية المطلوبة من قبل البنك المركزي وان مجلس الادارة وادارة المصرف تعمل بجهد وبشكل دؤوب على الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية والخاصة بممارسات الإفصاح والشفافية.
- ٢- نتائج التدقيق المكتبي من قبل البنك المركزي العراقي:-
تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي والخاصة بنتائج تدقيق الموازنات الفصلية التي ترسل من المصرف والى البنك المركزي العراقي في نهاية كل فصل من فصول السنة، وتم متابعة تنفيذ المعالجات الخاصة بالبنك المركزي العراقي الخاصة بالموازنات الفصلية واية اجراءات تنفيذية اخرى يحددها البنك المركزي العراقي للمصرف، مثل تقارير قسم الرقابة الداخلية الفصلي أيضاً.
- ٣- من خلال دراستنا لملف المراسلات الخاص بالمصرف مع البنك المركزي بالتقارير الشهرية والفصلية ولوحظ عدم وجود امور جوهرية ممكن ان تؤثر على كفاية المعلومات المرسله للبنك المركزي العراقي.
- ٤- أن المصرف يعتمد الأنظمة الإلكترونية في عمليات تسجيل المعاملات المالية وفقاً للنظام المصرفي (Equation) ويتم الاحتفاظ بكل السجلات المحاسبية بشكل الكتروني، اما بخصوص المستندات فتوثق ورقياً ويحتفظ بها في اماكن امده وبطريقة حفظ سليمة.
- ٥- الأرصدة لدى المصارف المراسلة:-
بلغت نسبة الارصدة لدى المصارف المراسلة في الخارج (١٢٪) من رأس المال والاحتياطيات السليمة كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٣ وهي لا تتجاوز نسبة (٢٠٪) المحددة من قبل البنك المركزي العراقي.
- ٦- مراكز النقد الأجنبية:-
قام المصرف باحتساب نسبة مراكز النقد الأجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وقد بلغت (١٪) كمركز نقد مدين (Long FX Position) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤ وهي لا تتجاوز نسبة (٢٠٪) الى رأس المال والاحتياطيات السليمة.
- ٧- الملاءة والسيولة المالية:-
أ- بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حسب مقررات بازل (III) ٦١٠٪ بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو ١٠٠٪.
ب- بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حسب مقررات بازل (III) ٨٩٦٪ بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو ١٠٠٪.
وبحسب النسب اعلاه، فانه لا توجد مخاوف من ناحية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين خلال الفترة اللاحقة.



٨- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) :-

ان المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (٩) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وكانت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (١,١٠٤,٢١٤) ألف دينار بين مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) البالغة (١١٨,٢٩٨) ألف دينار والرصيد الدفترى للمخصصات القائمة والبالغة (١,٢٢٢,٥١٢) ألف دينار كما في ٣١/كانون الأول/٢٠٢٤، وقد احتفظ المصرف بالفائض في أرصدة المخصصات القائمة (أيضاح ٢٩).

٩- بلغ رصيد المطلوبات الأخرى والمبينة تفصيلها في الإيضاح رقم (١٤) من القوائم المالية مبلغ (١٠,٠٠٢,٩٧٣) ألف دينار وكما في نهاية السنة موضوعة التدقيق، وتم دراسة أرصدة جميع الحسابات التي يتشكل منها هذا الرصيد.

١٠- التركزات الائتمانية

لا توجد أي تركيزات ائتمانية لزيائن المصرف.

١١- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قام المصرف بالدخول في معاملات مع بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي) ضمن النشاط الاعتيادي للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة وكما مبين ادناه:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤
دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بالآلاف الدنانير)
٥٥,٩٥٦,٢٩٩	١٠,٥١٤,٣٩٨
٢٣,٥٨٠,٠٠٠	٢٧,٥١٠,٠٠٠
٤٧,٠٨٠,٩٧٩	٤٧,٥٧٠,٦٢٠
١,٣٥٥,٧١٧	١,٧٨٦,٤٦٢
١٥٥,٢٥٠	١٦٩,٧٨٣

بنود داخل قائمة المركز المالي

أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية

ودائع لدى بنوك و مؤسسات مصرفية

بنود خارج قائمة المركز المالي

تسهيلات غير مباشرة

بنود قائمة الدخل

إيرادات الفوائد

عمولة تسهيلات غير مباشرة

١٢- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

مكافآت لغير العاملين تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقيمة قدرها (١٠,٠٠٠) ألف دينار لكل عضو مجلس الإدارة عن السنة المالية ٢٠٢٣ وحسب قرار الهيئة العامة للمصرف بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢

١٣- سعر السهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية حسب آخر نشرة لسنة ٢٠٢٤ هو (٠,٨٤) دينار.



وحسب رأينا ويقدر ما توصلنا اليه ومن خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف ووفقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا:

١- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرونا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات المصرف، كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي.

٢- أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة.

٣- أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، وانه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة.

٤- ان البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون المصارف.

الرأي

بناءً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات في تقريرنا هذا فبرأينا أن البيانات المالية الموحدة "لمصرف الائتمان العراقي (شركة مساهمة خاصة) وتقرير الإدارة المرفق بها، متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للاداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف كما في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٢٤ وعن نتائج نشاط المصرف وتدقيقه النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ.

علي غالب عباس المزراوي

عضو الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين

من شركة علي غالب المزراوي وشركاؤه

لمراقبة وتدقيق الحسابات (تضامنية)

مصرف الائتمان العراقي
(شركة مساهمة خاصة) - بغداد
القوائم المالية الموحدة
٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

مصرف الائتمان العراقي

قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

قائمة (أ)		إيضاح	
٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤		
مدققة	مدققة		
دينار عراقي (بآلاف الدينائير)	دينار عراقي (بآلاف الدينائير)		
			الموجودات
٢١٤,٩٧٧,٨٣٤	١٢٨,٧٥١,٨٤١	٣	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٨٢,٠١٩,٧٢٢	٤٠,٥٤٤,١٥٧	٤	أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
٢٠٠,٧٨٩,٤٧٤	٣٥٠,٧٨٩,٤٧٤	٦	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٨,٩٦٨,٧٤٠	٨,٧٦٦,٢٦٧	٧	ممتلكات ومعدات، صافي
١٩٦,٥٨٠	٩٨,٤١٣	٨	موجودات غير ملموسة، صافي
٧٧٦,٨٢٤	٨,٣١٧,٣٨٠	٩	موجودات أخرى
٥٠٧,٧٢٩,١٧٤	٥٣٧,٢٦٧,٥٣٢		مجموع الموجودات
			المطلوبات
١٥٠,٦٥٧,٦٨١	١٤٣,٤٧٣,٩٢٩	١٠	ودائع العملاء
٥,٧٠٩,٤٦٦	١٦,٢٠٥,٢١٣	١١	تأمينات نقدية
٢,٢٥٣,٤٦٦	١,٣٠٥,٢٩٧	١٢	مخصصات متنوعة
٩٠٣,٥٣٢	٦٦٨,٠٢٠	١٣	مخصص ضريبة الدخل
٦١,١٧٠,٠٤٣	١٠,٠٠٢,٩٧٠	١٤	مطلوبات أخرى
٢٢٠,٦٩٤,١٨٨	١٧١,٦٥٥,٤٢٩		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣١٩,٨٧٠,٠٠٠	١٥	رأس المال المدفوع
١٧,١٣٣,٤٧٨	١٨,٤٦٨,٨٣٤	١٦	إحتياطي الزامي
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠		احتياطي توسعات
١٨,٤٠١,٥٠٨	٢٥,٧٧٣,٢٦٩		أرباح مدورة (الفائض المتراكم)
٢٨٧,٠٣٤,٩٨٦	٣٦٥,٦١٢,١٠٣		مجموع حقوق المساهمين
٥٠٧,٧٢٩,١٧٤	٥٣٧,٢٦٧,٥٣٢		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

نائب رئيس الادارة
وليد جمال الدين السيوفي

المدير المفوض
عمرو مصطفى الشناوي

المدير المالي
علي نزار الحسني

م/المدير المالي
امير حامد ابراهيم
رقم العضوية: ٢٦٦٣٤

علي غالب عباس العزاوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة علي غالب وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات
(تضامنية)

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخه بغداد في ٢٠ - شباط - ٢٠٢٥

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ قائمة (ب)

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ مدققة	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ مدققة	إيضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٨,٣٥٦,٤٥٠	٢٥,٢٩٣,٦٣١	١٧ إيرادات الفوائد
(٢٧٩,٧٦٠)	(١,٣٤٦,٩٤٥)	١٨ مصروفات الفوائد
١٨,٠٧٦,٦٩٠	٢٣,٩٤٦,٦٨٦	صافي إيرادات الفوائد
٣,٧٥٧,٧٦١	٦,٠٥٨,٦١٠	١٩ صافي إيرادات العمولات
٢١,٨٣٤,٤٥١	٣٠,٠٠٥,٢٩٦	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
٣,٤١٢,٧٩٤	٤,٤١٥,١٦٧	أرباح وخسائر نشاط العملات الأجنبية
(٣٣٧,٢٦٥)	-	ربح (خسارة) تقييم العملة نتيجة تغير سعر الصرف
١٢٨,٩٥٠	٣٧٣,٠٠٦	١٢ استرداد مخصصات اخرى
١٥٣,١٥٦	٢٣١,٥٠٠	٥ استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي
١,٩١٠,١٩٠	٣٢,٨٣٨	ارباح رأسمالية
١٥,٥٧٧	١١,٠٥٩	أرباح العمليات الاخرى
٢٧,١١٧,٨٥٣	٣٥,٠٦٨,٨٦٦	صافي إيرادات التشغيل
(٣,٥٩٠,٠١٧)	(٣,٤٢٩,٠٩٢)	المصروفات
(٤,٠٤١,٨٨٠)	(٣,٧٥١,٠٥٨)	٢٠ رواتب ومنافع الموظفين
(١,٠٥١,٩٨٦)	(٥١٣,٥٧٩)	٢١ مصاريف تشغيلية
(٨,٦٨٣,٨٨٣)	(٧,٦٩٣,٧٢٩)	٨,٧ استهلاكات و اطفاءات
١٨,٤٣٣,٩٧٠	٢٧,٣٧٥,١٣٧	صافي الدخل قبل ضريبة الدخل
(٩٠٣,٥٣٢)	(٦٦٨,٠٢٠)	١٣ ضريبة الدخل
١٧,٥٣٠,٤٣٨	٢٦,٧٠٧,١١٧	صافي دخل
٨٧٦,٨٥٠	١,٣٣٥,٣٥٦	يوزع كما يلي:
١٦,٦٥٣,٥٥٨	٢٥,٣٧١,٧٦١	احتياطي الزامي
١٧,٥٣٠,٤٣٨	٢٦,٧٠٧,١١٧	الارباح المدورة
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠,٠٧٠	٠,٠٩٤	٢٢ حصة السهم من ربح السنة الحالية

نائب رئيس مجلس الإدارة
وليد جمال الدين السيوفي

المدير المفوض
عمرو مصطفى الشناوي

المدير المالي
علي نزار الحسني

م/المدير المالي
امير حامد ابراهيم
رقم العضوية: ٢٦٦٣٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ قائمة (ج)

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ مدققة	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ مدققة	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٧,٥٣٠,٤٣٨	٢٦,٧٠٧,١١٧	صافي الدخل
-	-	إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها في قائمة الدخل في فترات لاحقة
-	-	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٧,٥٣٠,٤٣٨	٢٦,٧٠٧,١١٧	مجموع بنود الدخل الشامل الآخر
		إجمالي الدخل الشامل

مصرف الائتمان العراقي

قائمة التغير في حقوق المساهمين الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

قائمة (د)

مجموع حقوق المساهمين	أرباح مدورة (الفائض المتراكم)	احتياطي توسعات	احتياطي الزامي	رأس المال	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)					
					<u>٢٠٢٤</u>
٢٨٧,٠٣٤,٩٨٦	١٨,٤٠١,٥٠٨	١,٥٠٠,٠٠٠	١٧,١٣٣,٤٧٨	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠٢٤
٢٦,٧٠٧,١١٧	٢٦,٧٠٧,١١٧	-	-	-	دخل السنة الحالية
-	(١٨,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	١٨,٠٠٠,٠٠٠	رسملة الارباح المدورة (ايضاح ١٥)
٥١,٨٧٠,٠٠٠	-	-	-	٥١,٨٧٠,٠٠٠	الاكتتاب النقدي (ايضاح ١٥)
-	(١,٣٣٥,٣٥٦)	-	١,٣٣٥,٣٥٦	-	تحويل الاحتياطيات
<u>٣٦٥,٦١٢,١٠٣</u>	<u>٢٥,٧٧٣,٢٦٩</u>	<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>١٨,٤٦٨,٨٣٤</u>	<u>٣١٩,٨٧٠,٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤
					<u>٢٠٢٣</u>
٢٩٩,٥٠٤,٥٤٨	٣١,٧٤٧,٩٢٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٢٥٦,٦٢٨	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ كانون الثاني ٢٠٢٣
١٧,٥٣٠,٤٣٨	١٧,٥٣٠,٤٣٨	-	-	-	دخل السنة الحالية
(٣٠,٠٠٠,٠٠٠)	(٣٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	-	-	توزيعات نقدية
-	(٨٧٦,٨٥٠)	-	٨٧٦,٨٥٠	-	تحويل الاحتياطيات
<u>٢٨٧,٠٣٤,٩٨٦</u>	<u>١٨,٤٠١,٥٠٨</u>	<u>١,٥٠٠,٠٠٠</u>	<u>١٧,١٣٣,٤٧٨</u>	<u>٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠</u>	الرصيد في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ قائمة (هـ)

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣ مدققة	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ مدققة	الايضاحات
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١٨,٤٣٣,٩٧٠	٢٧,٣٧٥,١٣٧	
١,٠٥١,٩٨٦	٥١٣,٥٧٩	٨,٧
(١٢٨,٩٥٠)	(٣٧٣,٠٠٦)	١٢
١٩,٣٥٧,٠٠٦	٢٧,٥١٥,٧١٠	
١,٢٦٠,٠٢٢	(٧,٥٤٠,٥٥٦)	٩
٥٩,٥١٢,٩٤٤	(٧,١٨٣,٧٥٥)	١٠
٢٣١,٣٤٦	١٠,٤٩٥,٧٤٧	١١
(٧٦٥,٣٤٥)	(٥٧٥,١٦٣)	١٢
٥٤,٥٠٠,٨٦٦	(٥١,١٦٧,٠٧٠)	١٤
١٣٤,٠٩٦,٨٣٩	(٢٨,٤٥٥,٠٨٧)	
(٧٨٦,٤١٩)	(٩٠٣,٥٣٢)	١٣
١٣٣,٣١٠,٤٢٠	(٢٩,٣٥٨,٦١٩)	
٧٨,٧٢١,٥٠٦		
-	(١٥٠,٠٠٠,٠٠٠)	٦
(١٦,٠٦٠)	-	٨
١١٠,٩٧٥	(٢١٢,٩٣٩)	٧
٧٨,٨١٦,٤٢١	(١٥٠,٢١٢,٩٣٩)	
-	٥١,٨٧٠,٠٠٠	١٥
(٣٠,٠٠٠,٠٠٠)	-	
(٣٠,٠٠٠,٠٠٠)	٥١,٨٧٠,٠٠٠	
١٨٢,١٢٦,٨٤١	(١٢٧,٧٠١,٥٥٨)	
١١٤,٨٧٠,٧١٥	٢٩٦,٩٩٧,٥٥٦	
٢٩٦,٩٩٧,٥٥٦	١٦٩,٢٩٥,٩٩٨	٢٣

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

١. معلومات عامة

أ - نبذة عن تأسيس المصرف

أسس مصرف الائتمان العراقي في عام ١٩٩٨ برأسمال قدره (٢٠٠) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م/ش/٦٦١٥ في ١٩٩٨/٧/٢٥ وإجازة ممارسة الصيرفة في ١٩٩٨/١٠/٦ وتمكن من فتح أبوابه للعمل المصرفي في ١٩٩٨/١٠/١٤.

منذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة ٧٥% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة ١٠% من رأسمال المصرف في عام ٢٠٠٥، استمر مصرفنا في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته اسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت أحكام قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤. كما استمر المصرف في سياسته التوسعية في جميع أقسامه وأنشطته بما يتفق مع السياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات النافذة.

- حصلت موافقة الهيئة العامة بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٩ على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (١٥٠) مليار دينار؛ وقد اكتملت إجراءات الزيادة بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم ٢٢٧٣٥ في ٢٠١٣/٩/٨.

- تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي واستناداً الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١ بزيادة رأسمال المصرف من (١٥٠) مليار دينار الى (٢٥٠) مليار دينار؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١ واكتملت في أوائل شباط سنة ٢٠١٤ بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم ٣٤٢١ والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٦.

وخلال سنة ٢٠١٤ أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (٨٤,٣%) من رأس المال وانخفضت نسبة مؤسسة التمويل الدولية إلى ٦,٧% وتم انتخاب مجلس إدارة جديد.

وخلال سنة ٢٠١٩ أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (٩١,٠%) من رأس المال بعد شراء كامل حصة اسهم مؤسسة التمويل الدولية البالغة ٦,٧%

تنفيذاً لتعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (٤٣٩ / ٢/٩) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢ بزيادة رؤوس أموال المصارف واستناداً الى قرار الهيئة العامة للمصرف المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢؛ فقد بدأت إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٤ واكتملت في ٢٠٢٤/٩/١١ وأصبح رأس مال المصرف (٣١٩,٨٧) مليار دينار بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات المرقم ٣٠٠٣٤ والمؤرخ في ٢٠٢٤/١٠/١٦ و أصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (٩٢,٤٦%).

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال فروع الثلاث المنتشرة داخل العراق بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية.

ب - أهداف المصرف الرئيسية:

يمارس المصرف نشاطاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بأشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ وقانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وتعليماتهما؛ كما يمارس هذه النشاطات وفق قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ والتعليمات الصادرة بموجبه.

٢,١ اسس الاعداد والسياسات المحاسبية

تم اعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس المعايير المحاسبية ووفقا للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنة التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية.

إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

سعر صرف العملة الاجنبية

حسب قرار البنك المركزي الصادر بموجب كتاب دائرة مراقبة الصيرفة المرقم بالعدد ٩٥/٢/٩ بتاريخ ٢٠٢٣-٢-٨-٨ باعتماد سعر الصرف الجديد ابتداء من تاريخه، وعليه قام المصرف بتعديل سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي من (١٤٦٠) الى (١٣١٠) في السجلات المالية والانظمة المصرفية.

أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف والشركة التابعة له والخاضعة لسيطرته كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، تم توحيد القوائم المالية للشركة التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة، تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف (إدارة وفروع العراق) وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة الائتمان للتوسط في بيع وشراء الاوراق المالية (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة ١٠٠٪ من قبل المصرف، تأسست الشركة التابعة بمقتضى قانون الشركات كشركة محدودة المسؤولية.

يتم توحيد نتائج عمليات للشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة،

وحسب قرر مجلس ادارة المصرف رقم (١٨) في ٢٠٢٠/١٢/٦ بتصفية الشركة التابعة والبدء بالإجراءات القانونية، قام سوق العراق للأوراق المالية بايقاف نشاط التداول للشركة التابعة اعتباراً من ٢٠٢١/٨/٢٩ وتم اسقاط صفة الوساطة عن الشركة التابعة من قبل هيئة الاوراق المالية بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٤. وتم صدور قرار مسجل الشركات بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٠٥ بالمصادقة على قرار شركة الائتمان للتوسط (الشركة التابعة) والمؤرخ في ٢٠٢٢/٢/٦ والمتضمن وضع الشركة التابعة تحت التصفية وتعيين مصفيا لها وصدرت البيانات المالية (تصفية نهائية) لشركة الائتمان للتوسط بتاريخ ١٨ تموز ٢٠٢٣ وأن اجراءات التصفية مستمرة لغاية تاريخ اعداد هذه البيانات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٢,٢ التغيير في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية المرحلية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢.

المعيار الدولي للتقارير المالية ٩: الأدوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٢٠١٤ بإصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي رقم (٩) وعلى ان يتم تطبيقه ابتداءً من العام ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر, وحسب كتاب البنك المركزي رقم (١٧١٩/٢/٩) بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٧ فإنه قرر تأجيل تطبيق المعيار لمدة سنة واحدة وذلك نظرا للصعوبات العملية التي تواجه التطبيق, وحسب كتاب البنك المركزي رقم (٤٦٦/٦/٩) بتاريخ ٢٦ كانون الأول ٢٠١٨ فإنه لزم المصارف بالإفصاح وفقاً لمتطلبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩.

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ متطلبات التحقق والقياس للموجودات والمطلوبات المالية وانخفاض قيمة الموجودات المالية ومحاسبة التغطية , ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية :التحقق والقياس , قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ الأدوات المالية والذي يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ وفقاً لما هو موضح ادناه.

فيما يلي ملخص التغييرات الأساسية المحاسبية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ ثلاث فئات أساسية لتصنيف الموجودات المالية : الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة , وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى , وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر , يستند تصنيف الموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الأصل المالي وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة به, استبعد المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ فئات التصنيف السابقة للموجودات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٣٩ كاحتفظ بها حتى الاستحقاق , أو قروض ومدنيين , أو متاحة للبيع, وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩, لا يتم ابد فصل المشتقات المتضمنة في العقود إذا كان العقد الرئيسي يمثل أصلاً مالياً يندرج ضمن نطاق المعيار , بدلاً من ذلك, يتم تقييم الاداة المالية المختلطة ككل لغرض التصنيف ,

إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لم يكن له أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية للمصرف فيما يتعلق بالمطلوبات المالية ,

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة في تقديرات الخسائر الائتمانية على أساس ترجيح الاحتمالات ويتم قياسها بالقيمة الحالية لكافة حالات العجز النقدية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلية للاداة المالية , يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب عقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف الحصول عليها , تتضمن العناصر الأساسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض لمخاطر التعثر , يقدر المصرف تلك العناصر باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذاً في الاعتبار المعدلات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات الاقتصادية الكبرى المستقبلية الخ ,

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

تقييم نموذج الاعمال

يحدد المصرف نموذج اعمال عند المستوى الذي يعكس على النحو الافضل كيفية ادارته لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الاغراض من الاعمال، ولا يتم تقييم نموذج اعمال على اساس كل اداة على حدة وإنما يتم تقييمه على مستوى اعلى من المحافظ المجمعة ويستند الى عدد العوامل الملحوظة، وتتضمن المعلومات ذات الصلة ما يلي :

- السياسات والاهداف المحددة للمحفظة وتنفيذ تلك السياسات المعمول بها ،
- المخاطر التي تؤثر على اداء نموذج الاعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الاعمال) وكيفية ادارة تلك المخاطر،
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة واسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل ،

يقوم المصرف بتصنيف موجوداته المالية عند التحقق المبدئي الى الفئات التالية :

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة،
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى،
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر،

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية لدى المصرف كما يلي :

النقد والودائع باشعارات قصيرة الاجل

يشتمل النقد والودائع باشعارات قصيرة الاجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الاخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة ايام ، ويتم تصنيف وادراج النقد والودائع باشعارات قصيرة الاجل وفقا للتكلفة المطفأة بواسطة معدل الربح الفعلي،

ودائع لدى البنوك

يتم تصنيف وادراج الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها،

قروض وسلف للعملاء

تدرج القروض والسلف بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بفاعلية مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها،

استثمارات مالية

تتكون الاستثمارات المالية لدى المصرف من اوراق الدين المالية والاستثمارات في الاسهم والاستثمارات الاخرى ، تصنف اوراق الدين المالية اما بالتكلفة المطفأة او بالقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى استنادا الى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله ادارة تلك الاوراق المالية ،

تدرج الاستثمارات في الاسهم بصفة عامة بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر باستثناء الاستثمارات المحددة التي يختارها المصرف للتصنيف وفقا للقيمة العادلة من خلال الايرادات الشاملة الاخرى ، تدرج الاستثمارات الاخرى بالقيمة العادلة من خلال الارباح او الخسائر

المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ - عقود التأجير

اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ "عقود التأجير " في يناير ٢٠١٦ ويسري من تاريخ الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد ١ يناير ٢٠١٩ ،

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

وحسب كتاب البنك المركزي رقم (٢٠٦/٣/٩) بتاريخ ٢٤ ايار ٢٠١٨ فانه الزم المصارف باعداد البيانات المالية وفقا لمطلوبات المعيار في التقارير المالية التي تصدر بعد ١ كانون الثاني ٢٠١٩. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦ من المستأجرين المحاسبة عن معظم عقود التأجير ضمن نطاق هذا المعيار بنفس الطريقة المتبعة للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي في الوقت الحالي ضمن معيار المحاسبة الدولي ١٧ "عقود التأجير" يقوم المستأجرون بتسجيل الاصل الخاضع لحق الاستخدام والالتزام المالي المقابل في الميزانية العمومية، ويتم اطفاء الاصل على مدى طول عقد التأجير والالتزام المالي الذي يتم قياسه بالتكلفة المطفأة، ان محاسبة المؤجر لم تتعرض لتغييرات جوهرية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ١٧.

عقود التأجير

يقوم المصرف في بداية عقد التأجير بتحديد ما اذا كان العقد يمثل عقد تأجير. ويكون العقد بمثابة عقد تأجير اذا كان ذلك العقد ينقل حق السيطرة على استخدام اصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل ما، فاذا تم تحديد العقد كعقد تأجير، يقوم المصرف بتسجيل الاصل المرتبط بحق الاستخدام و التزام التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. قام المصرف باختيار استخدام استثناءات الاعتراف لعقود التأجير التي تتضمن في تاريخ البدء مدة تأجير تبلغ ١٢ اشهر أو أقل وعقود التأجير التي يكون فيها الاصل الاساس منخفض القيمة.

الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام

يتم قياس الاصل المرتبط بحق الاستخدام مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل المبلغ الابتدائي لالتزام التأجير المعدل لاية مدفوعات تأجير يتم سدادها في أو قبل تاريخ البدء، بالإضافة الى اي تكاليف مباشرة مبدئيا يتم تكبدها. ويتم استهلاك الاصل المرتبط بحق الاستخدام لاحقا باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة التأجير. ويتم تخفيض الاصل المرتبط بحق الاستخدام بصورة دورية وفقا لخسائر الانخفاض في القيمة، أن وجدت.

مطلوبات عقود التأجير

يتم قياس التزام التأجير مبدئيا بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي لا يتم سدادها في تاريخ البدء ويتم خصمها باستخدام معدل الاقتراض الاضافي لدى المصرف. يتم قياس التزام التأجير لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية اضافة الى ذلك، يتم اعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقود التأجير في حالة وجود أي تعديل أو تغير في فترة التأجير أو تغير في مدفوعات التأجير.

تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ١٦

يقوم المصرف بعرض الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام ضمن " ممتلكات ومعدات" ومطلوبات عقود التأجير ضمن " مطلوبات اخرى" في بيان المركز المالي.

- تبلغ مصاريف استهلاك الموجودات المرتبطة بحق الاستخدام ٦٧,١٧٧ الف دينار عراقي وتدرج ضمن "

استهلاكات و اطفاءات" في بيان الدخل.

- تبلغ فوائد مطلوبات عقود التأجير ٥,١٠٧ الف دينار عراقي وتدرج ضمن " مصروفات الفوائد" في بيان الدخل.

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

٣. نقد وأرصدة لدى البنك المركزي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١١,٢٠٢,٢٤٥	١٧,٦٨٤,٤٥٩	نقد في الخزائن *
٣٠٠	٣٠٠	مسكوكات ذهبية
		أرصدة لدى البنك المركزي العراقي:
١٧٠,٦٢٩,١٠١	٢٩,٤٠١,١٧٥	حسابات جارية **
-	٥١,٨٧٠,٠٠٠	حسابات وقتية/زيادة رأس المال ***
٢٧,٨٠٥,٣٣٨	٢٣,٠٨٢,٩٦٨	متطلبات الاحتياطي القانوني
٥,٢٠٤,٣٨٨	٥,٩٠١,٨٩٩	ارصدة حسابات خاملة لدى البنك المركزي ****
١٣٦,٤٦٢	٨١١,٠٤٠	احتياطي خطابات الضمان
٢١٤,٩٧٧,٨٣٤	١٢٨,٧٥١,٨٤١	المجموع

* يتضمن النقد في الخزائن عملات اجنبية بلغ رصيدها ٦,٥٢٦,٤٢٠ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٣,٧٠٥,١٦٦ الف دينار).

** يتضمن حسابات الجارية لدى البنك المركزي رصيد بالدولار بلغ ١٢,٤٠٧,٠٣٢ الف دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢٨,٤٢٢,٢٣٢ الف دينار).

*** يمثل مبلغ الاكتتاب النقدي من قبل المساهم (بنك الكويت الوطني) في زيادة رأس مال المصرف ومودع لدى البنك المركزي في حساب نوع (١٧٤) ولم يتم اطلاق كامل مبلغ الاكتتاب حيث تم اطلاق فقط مبلغ (٢٥) مليار دينار بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥ على الرغم من انتهاء اجراءات الاكتتاب وزيادة رأس المال.

**** تمثل ارصدة الحسابات الخاملة للزبائن التي قام المصرف بتحويلها الى البنك المركزي تنفيذاً لتعليمات الحسابات الخاملة والاموال المتروكة خلال الفترات السابقة. يوجد حساب مقابل لهذه الارصدة في المطلوبات الاخرى (ايضاح ١٥)

- لا تتعرض ارصدة النقد و الارصدة لدى البنك المركزي العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

٤. أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	حسابات جارية وتحت الطلب
٢,٥٧٠,١٦٤	٢٧١,٣٩٠	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية
٥٥,٩٩٣,١٦٠	١٢,٨٨٦,٣٦٩	بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية
٢٣,٥٨٠,٠٠٠	٢٧,٥١٠,٠٠٠	ودائع لاجل لدى البنوك الخارجية
(١٢٣,٦٠٢)	(١٢٣,٦٠٢)	يطرح: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة*
٨٢,٠١٩,٧٢٢	٤٠,٥٤٤,١٥٧	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

* إن تفاصيل هذا البند يمثل تفاصيل الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤				
الاجمالي	الاجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الاولى	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)					
١٣٠,٧٦٧	١٢٣,٦٠٢	-	-	١٢٣,٦٠٢	الرصيد كما في بداية السنة
(٧,١٦٥)	-	-	-	-	تغير اسعار صرف
١٢٣,٦٠٢	١٢٣,٦٠٢	-	-	١٢٣,٦٠٢	المجموع

٥. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١,٨٥٥,٧٣٠	-	كمبيالات و قروض ممنوحة
٤,٣١٦,٨٠٥	-	حسابات جارية مدينة
٦,١٧٢,٥٣٥	-	المجموع
(٣,٦٥٥,٤٦١)	-	تنزل: فوائد معلقة
(٢,٥١٧,٠٧٤)	-	تنزل: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
-	-	الرصيد

* استنادا الى قرار مجلس الادارة بالرقم (٥/١٧) بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٨ بالموافقة على نقل التسهيلات الائتمانية الغير عاملة داخل الميزانية الى خارج الميزانية تطبيقا لتعليمات البنك المركزي ذات الصلة، قام المصرف خلال عام ٢٠٢٤ بنقل التسهيلات الائتمانية الغير عاملة البالغة (٦,١٤٣,٢٦٨) الف دينار عراقي من داخل الميزانية الى خارج الميزانية و المغطية بمخصصات و فوائد معلقة بنسبة (١٠٠%) وستستمر ادارة المصرف بمتابعة استحصال تلك الديون بالطرق القانونية بما يضمن حقوق المصرف.

** تم تسديد قروض مستحقة خلال السنة الذي ادى الى استرداد مخصص خسائر الائتمان النقدي بقيمة (٢٣١,٥٠٠) الف دينار وفوائد دائنة بقيمة (٢,٦٠٠) الف دينار.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

٦. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٧٨٩,٤٧٤	٧٨٩,٤٧٤	أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية *
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	سندات الحكومة العراقية **
٢٠٠,٧٨٩,٤٧٤	٣٥٠,٧٨٩,٤٧٤	المجموع

* يتم قيد أسهم الشركات غير المدرجة في الأسواق المالية بالتكلفة، حيث لا تستطيع الإدارة الحصول بموثوقية على القيمة العادلة لهذه الأسهم.

* قام المصرف بالمساهمة في شركة ضمان الودائع بقيمة (٧٨٩,٤٧٤) الف دينار وحسب كتاب البنك المركزي المرقم ١٦٧٨٢١٢١٩ بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٧ فقد قام المصرف بإيداع المبلغ في حساب تأمينات لدى البنك المركزي. وحسب كتاب البنك المركزي رقم (٩٤/٢/٩) بتاريخ ٢ اذار ٢٠٢٠ فقد انتهت اجراءات تأسيس الشركة العراقية لضمان الودائع واكتسبت الشخصية المعنوية. ** استثمر المصرف في سندات الحكومة العراقية (وزارة المالية) بالدينار العراقي (سندات بناء، اعمار، انجاز) بسعر فائدة يتراوح (٦% - ٨,٥%) ولأجل سنتين وأربع سنوات وتسحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

- تكون الفوائد المتحققة عن هذه السندات معفية من الرسوم والضرائب كافة
- بالإمكان تداول هذه السندات في سوق العراق للأوراق المالية بيعة وشراء
- لا تتعرض سندات الحكومة بالدينار العراقي لخسائر الائتمان المتوقعة.

٧. ممتلكات ومعدات، صافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

المجموع	اجهزة كمبيوتر وملحقاتها	اثاث واجهزة مكاتب	وسائط نقل	آلات ومعدات	موجودات مرتبطة بحق الاستخدام	مباني	أراضي
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)							
١٤,٤٣٣,١٣٦	٣,٦٤٢,٥٧٢	٨٥٢,٩١٥	٢٢٩,٢٠٢	٦٦٢,٥٦٣	٦٦٧,٥٨٧	٤,٦٥٢,٦١٨	٣,٧٢٥,٦٧٩
١٨٩,٨٢٢	١٥٤,٥٠٥	١٠,٠١٠	-	٢٥,٣٠٧	-	-	-
(٧٣,٤٠٤)	(٤٧,٥٩٠)	(٢,٠٣٤)	-	(٢٣,٧٨٠)	-	-	-
١٤,٥٤٩,٥٥٤	٣,٧٤٩,٤٨٧	٨٦٠,٨٩١	٢٢٩,٢٠٢	٦٦٤,٠٩٠	٦٦٧,٥٨٧	٤,٦٥٢,٦١٨	٣,٧٢٥,٦٧٩
٥,٤٦٤,٣٩٦	٣,١٩٦,٣٣٥	٦٨٩,٧٠٧	٢٢٩,٢٠٢	٦٣١,٣٩٤	٣٦٧,٩٣٧	٣٤٩,٨٢١	-
٤١٥,٤١٢	١٧٣,٠٢٨	٥٩,٠٥٠	-	٢٣,١٠٥	٦٧,١٧٧	٩٣,٠٥٢	-
(٧٣,٤٠٠)	(٤٧,٥٨٦)	(٢,٠٣٤)	-	(٢٣,٧٨٠)	-	-	-
٥,٨٠٦,٤٠٨	٣,٣٢١,٧٧٧	٧٤٦,٧٢٣	٢٢٩,٢٠٢	٦٣٠,٧١٩	٤٣٥,١١٤	٤٤٢,٨٧٣	-
٨,٧٤٣,١٤٦	٤٢٧,٧١٠	١١٤,١٦٨	-	٣٣,٣٧١	٢٣٢,٤٧٣	٤,٢٠٩,٧٤٥	٣,٧٢٥,٦٧٩
٢٣,١٢١	٢٣,١٢١	-	-	-	-	-	-
٨,٧٦٦,٢٦٧	٤٥٠,٨٣١	١١٤,١٦٨	-	٣٣,٣٧١	٢٣٢,٤٧٣	٤,٢٠٩,٧٤٥	٣,٧٢٥,٦٧٩

التكلفة:

بداية السنة

إضافات*

استيعادات**

نهاية السنة

الإستهلاك المتراكم:

بداية السنة

المحمل للسنة

استيعادات

نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية

مشاريع تحت التنفيذ***

صافي القيمة الدفترية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

ممتلكات ومعدات، صافي (تتمة)

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣							
المجموع	اجهزة كمبيوتر وملحقاتها	اثاث واجهزة مكاتب	وسائط نقل	آلات ومعدات	موجودات مرتبطة بحق الاستخدام	مباني	أراضي
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)							
١٤,٨٤١,٣٧٣	٣,٥٩٢,٥٤٩	٧٩٦,٢٠٧	٢٢٩,٢٠٢	٧٤١,٠٣٢	٦٦٧,٥٨٧	٤,٩٧٣,٣٩٦	٣,٨٤١,٤٠٠
١٦١,٩٩٩	٥٤,٠٢٢	١٠٣,٩٥٤	-	٤,٠٢٣	-	-	-
(٥٧٠,٢٣٦)	(٣,٩٩٩)	(٤٧,٢٤٦)	-	(٨٢,٤٩٢)	-	(٣٢٠,٧٧٨)	(١١٥,٧٢١)
١٤,٤٣٣,١٣٦	٣,٦٤٢,٥٧٢	٨٥٢,٩١٥	٢٢٩,٢٠٢	٦٦٢,٥٦٣	٦٦٧,٥٨٧	٤,٦٥٢,٦١٨	٣,٧٢٥,٦٧٩
٤,٨٨٩,٠٩٤	٢,٥٦٥,٠٠٨	٦٧١,٧٥٣	٢٢٩,٢٠٢	٦٧٧,٠٩٠	٢٩٩,٤٧٨	٤٤٦,٥٦٣	-
٩٠٣,٢٢٤	٦٣٥,٣٢٦	٦٤,٨٢٩	-	٣٦,٧٩٦	٦٨,٤٥٩	٩٧,٨١٤	-
(٣٢٧,٩٢٢)	(٣,٩٩٩)	(٤٦,٨٧٥)	-	(٨٢,٤٩٢)	-	(١٩٤,٥٥٦)	-
٥,٤٦٤,٣٩٦	٣,١٩٦,٣٣٥	٦٨٩,٧٠٧	٢٢٩,٢٠٢	٦٣١,٣٩٤	٣٦٧,٩٣٧	٣٤٩,٨٢١	-
٨,٩٦٨,٧٤٠	٤٤٦,٢٣٧	١٦٣,٢٠٨	-	٣١,١٦٩	٢٩٩,٦٥٠	٤,٣٠٢,٧٩٧	٣,٧٢٥,٦٧٩
٨,٩٦٨,٧٤٠	٤٤٦,٢٣٧	١٦٣,٢٠٨	-	٣١,١٦٩	٢٩٩,٦٥٠	٤,٣٠٢,٧٩٧	٣,٧٢٥,٦٧٩

التكلفة:

بداية السنة

إضافات*

استيعادات**

نهاية السنة

الإستهلاك المتراكم:

بداية السنة

المحمل للسنة

استيعادات

نهاية السنة

صافي القيمة الدفترية

مشاريع تحت التنفيذ***

صافي القيمة الدفترية

* الإضافات تشمل الموجودات التي تمت رسملتها خلال الفترة واصبحت جاهزة للاستخدام.

** الاستيعادات تشمل الموجودات التي تم بيعها او التخلص منها وذلك لكونها غير قابلة للاستخدام.

*** تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمصرف. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

٨. موجودات غير ملموسة بالصافي
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٣٢٩,٢٨٢	١٩٦,٥٨٠	رصيد بداية السنة
١٦,٠٦٠	-	إضافات خلال السنة
(١٤٨,٧٦٢)	(٩٨,١٦٧)	ينزل: الاطفاء السنة
١٩٦,٥٨٠	٩٨,٤١٣	المجموع

- تشمل الموجودات الغير ملموسة برامج وانظمة الحاسب الالي ويتم اطفاءها بطريقة القسط الثابت بنسبة ٢٠% من التكلفة.

٩. موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
-	٥,٠٠٠,٠٠٠	المساهمة في مصرف ريادة / مصارف تحت التأسيس*
١٤٥,٩٥٨	٢,٨٠٨,٦٠٩	فوائد وإيرادات مستحقة
٤٢١,٧٥٠	٣٢٩,٢٨٤	مصاريف مدفوعة مقدماً
١٩٩,٣١١	١٦٩,٣٤١	مدينو نشاط الغير الجاري
٩,٠٠٠	١٠,٠٠٠	تامينات لدى الغير
٨٠٥	١٤٦	أخرى
٧٧٦,٨٢٤	٨,٣١٧,٣٨٠	المجموع

* استجابة الى توجهات البنك المركزي العراقي في انشاء مشاريع إستراتيجية جديدة والذي ينسجم مع رؤية دولة رئيس مجلس الوزراء ومبادرته في المشروع الحكومي (ريادة) لدعم الشباب. قام المصرف بالمساهمة في انشاء مصرف ريادة للتنمية بمبلغ ٥ مليار دينار وتم ايداع مبلغ المساهمة في حساب (مصارف تحت التأسيس) لدى البنك المركزي العراقي.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٠. ودائع العملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٤				
المجموع	افراد	شركات مالية	شركات	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٩٦,٨٠٠,١٧٨	٢,٤٩٨,٧٧٣	٦٦٧,٦٦٩	٩٣,٦٣٣,٧٣٦	حسابات جارية وتحت الطلب*
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	-	-	ودائع لأجل
٤٥,٨٧٣,٧٥١	٧,٣٨٥,٥٧٣	٣٨,٤٨٧,٠٠٨	١,١٧٠	ودائع توفير
١٤٣,٤٧٣,٩٢٩	١٠,٦٨٤,٣٤٦	٣٩,١٥٤,٦٧٧	٩٣,٦٣٤,٩٠٦	المجموع

* لا توجد ارصدة لتأمينات نافذة بيع العملات الاجنبية للعملاء من ضمن الحسابات الجارية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤.

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣

المجموع	افراد	شركات مالية	شركات	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١١٢,٨٤٧,٦١٠	٩,٥٧٦,١٧٧	١٠,٩١٦,٨٥٥	٩٢,٣٥٤,٥٧٨	حسابات جارية وتحت الطلب
٣٧,٨١٠,٠٧١	٧,٨١٤,٨٣٥	٢٩,٩٩٣,٨٩٠	١,٣٤٦	ودائع توفير
١٥٠,٦٥٧,٦٨١	١٧,٣٩١,٠١٢	٤٠,٩١٠,٧٤٥	٩٢,٣٥٥,٩٢٤	المجموع

١١. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٥,٧٠٩,٤٦٦	١٦,٢٠٥,٢١٣	تأمينات مقابل خطابات ضمان
٥,٧٠٩,٤٦٦	١٦,٢٠٥,٢١٣	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

١٢. المخصصات المتنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٥٩٥,٩٠٦	-	مخصصات اخرى*
١,٠٩٨,٩١٠	١,٠٩٨,٩١٠	مخصص مخاطر الائتمان التعهدي
٥٥٨,٦٥٠	٢٠٦,٣٨٨	مخصص تعويض خدمة المنتسبين
٢,٢٥٣,٤٦٦	١,٣٠٥,٢٩٨	المجموع

فيما يلي الحركة على المخصصات:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٤			
الرصيد نهاية السنة	التنزيلات	الإضافات	الرصيد بداية السنة
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)
-	(٥٩٥,٩٠٦)	-	٥٩٥,٩٠٦
١,٠٩٨,٩١٠	-	-	١,٠٩٨,٩١٠
٢٠٦,٣٨٧	(٣٥٢,٢٦٣)	-	٥٥٨,٦٥٠
١,٣٠٥,٢٩٧	(٩٤٨,١٦٩)	-	٢,٢٥٣,٤٦٦

*تم فرض غرامة من قبل البنك المركزي العراقي بقيمة (٣,٦٩٠,٧٤١) الف دينار و حسب كتابهم المرقم (٢١٩٩١/٢/٩) بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٢٣ والتي تخص غرامات مزاد العملة لسنة ٢٠١٢ (وحيث تم تقسيط مبلغ الغرامة الاجمالي بواقع ٤٨ قسط شهري) قام المصرف بتسديد مبلغ (٢٢٢,٩٠٠) الف دينار لغرامة المزاد من حساب مخصصات اخرى خلال السنة والتي كان اخر قسط في شهر اذار ٢٠٢٤ وقام المصرف بعكس الفائض من حساب مخصصات اخرى بقيمة (٣٧٣,٠٠٦) الف دينار وذلك لانتهاء الحاجة منها.

**قام المصرف بتسديد مبلغ (٣٥٢,٢٦٣) الف دينار عن مستحقات نهاية الخدمة للمنتسبين.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤

١٤. مطلوبات أخرى

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٥,٢٠٤,٣٨٨	٥,٩٠١,٨٩٩	حسابات عملاء خاملة محولة الى البنك المركزي*
١,٨٠٢,٤٧٢	١,٠٦٤,٨٨٣	مبالغ غير مطالب بها
٩٦١,٩٨٣	٩٤٠,٤٦٦	ذمم دائنة - توزيعات نقدية
٢٦١,٧٢٠	٨٢٠,٣٦٩	فوائد مستحقة غير مدفوعة
٢,١٣٢,٤٩١	٤١٥,٨٤٠	شيكات بنكية مصدقة
٩٦,١٤٥	٢٠٩,٦٠٧	مصاريف مستحقة غير مدفوعة
٣٨,٤١٠	١٥٥,٤٨٦	الصكوك والسفاتح المسحوبة على المصرف
٢٨٥,٤٠٤	١٤٢,٧٤٣	مطلوبات عقود التأجير
١٥٧,٩٨١	١٢٨,٠١١	ايرادات مستحقة وغير مقبوضة
٨٩,٨٠٠	٥٨,٨٢٥	ارصدة وتعويضات العملاء المتوفين
١٤,٣٩٠	٣٩,٦٩٣	الحوالات الخارجية المسحوبة على المصرف
٢٦,٨٠٣	٣٣,٢٤١	استقطاعات من المنتسبين لحساب الغير
٤٧,٣٣٤	٣٢,٧٣٨	مبالغ محجوزة بطلب جهات رسمية
٢٥,١٠٠	٢٠,١٠٠	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل شركات
-	٢١,٠٠٠	مبالغ مقبوضة لقاء بيع سيارات
-	١٠,٣٢٦	تسويات المقسم الوطني
١,١٧٥	١,١٧٥	دائنو نشاط غير جاري
٥٠,٠٠٠,٠٠٠	-	دائنون / زيادة رأس المال
١٩,٩٥٤	-	رسوم الطابع المالية
٤,٤٩٣	٦,٥٧١	اخرى
٦١,١٧٠,٠٤٣	١٠,٠٠٢,٩٧٣	المجموع

* تمثل ارصدة الحسابات الخاملة للزبائن التي قام المصرف بتحويلها الى البنك المركزي تنفيذاً لتعليمات الحسابات الخاملة والاموال المتروكة خلال الفترات السابقة. يوجد حساب مقابل لهذه الارصدة لدى البنك المركزي (ايضاح ٣).

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

١٥. رأس المال

رأس مال المصرف المصرح و المدفوع مبلغ ٣١٩,٨٧ مليار دينار عراقي موزع على ٣١٩,٨٧ مليار سهم بقيمة قدرها ١ دينار عراقي للسهم كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤، بينما بلغ رأس مال المصرف المصرح و المدفوع مبلغ ٢٥٠ مليار دينار عراقي موزع على ٢٥٠ مليار سهم بقيمة قدرها ١ دينار عراقي للسهم كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٣.

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي بالعدد (٤٣٩ / ٢ / ٩) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢ بزيادة رؤوس اموال المصارف الى ما لا يقل عن ٤٠٠ مليار دينار خلال مدة اقصاها ٢٠٢٤/١٢/٣١ بواقع ثلاث دفعات وكل دفعة لا تقل عن ٥٠ مليار دينار.

باشر المصرف بعملية زيادة رأس المال حيث قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢ مايلى:

١. رسملة مبلغ ١٨ مليار دينار عراقي من حساب الارياح المدورة (الفائض المتراكم) للسنوات السابقة و اضافته الى رأس مال المصرف و اصدار اسهم مجانية بمقدار ١٨ مليار سهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال.
٢. طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام بمقدار ٥٧ مليار سهم تسدد اقيامها نقدا بقيمة اسمية قدرها دينار واحد لكل سهم. وقد جرت عملية الاكتتاب النقدي للفترة من ٢٠٢٤/٧/١٤ ولغاية ٢٠٢٤/٩/١١ ولم يكتتب احد من المساهمين و الجمهور فيما عدا المساهم (بنك الكويت الوطني) حيث قام بالاكتتاب بمبلغ ٥١,٨٧ مليار دينار اي بعدد اسهم ٥١,٨٧ مليار سهم.

وبذلك زاد رأس مال المصرف ليصبح ٣١٩,٨٧ مليار سهم وذلك باصدار اسهم جديدة بمقدار ٦٩,٨٧ مليار سهم من خلال اصدار اسهم مجانية بمقدار ١٨ مليار سهم توزع على المساهمين بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال و اصدار اسهم بمقدار ٥١,٨٧ مليار سهم للمساهم (بنك الكويت الوطني).

١٦. الاحتياطات

تتكون الاحتياطات مما يلي

- إحتياطي أُلزامي
- وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته ٥% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كإحتياطي الزامي.
- لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن ٥٠% من رأس مال المصرف. كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الا لزامي أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الاستمرار في الاقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الا لزامي ما نسبته ١٠٠% من رأس مال المصرف , حيث بلغ رصيده كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (١٨,٤٦٨,٨٣٤) الف دينار.

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

١٧. إيرادات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١١,٥٦٦,٦٦٧	٢٢,٦٠٨,٨٨٩	فوائد سندات الحكومة العراقية (ايضاح ٦)*
١,٣٥٥,٧١٧	١,٧٨٦,٤٦٢	فوائد أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
٣,٨٩٧,٠٦٨	٨٩٥,٦٨٠	فوائد حوالات البنك المركزي العراقي
١,٥٢٩,٧١١	-	فوائد ارصدة ودائع لدى البنك المركزي
٧,٢٨٧	٢,٦٠٠	فوائد القروض والتسهيلات
١٨,٣٥٦,٤٥٠	٢٥,٢٩٣,٦٣١	المجموع

* استثمار المصرف في سندات الحكومة العراقية (وزارة المالية) بالدينار العراقي (سندات بناء، اعمار، انجاز) بسعر فائدة يتراوح

(٦% - ٨,٥%) ولأجل سنتين واربع سنوات وتسحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

- تكون الفوائد المتحققة عن هذه السندات معفية من الرسوم والضرائب كافة

- بالامكان تداول هذه السندات في سوق العراق للأوراق المالية بيعة وشراء

١٨. مصروفات الفوائد

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢٧٢,٩٣٩	١,٣١٠,٧٠٧	فوائد ودائع توفير
	٣١,١٣١	فوائد ودائع لأجل
٦,٨٢١	٥,١٠٧	فوائد مطلوبات عقود التأجير
٢٧٩,٧٦٠	١,٣٤٦,٩٤٥	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

١٩. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
١,٦٧٠,٧٧٩	٣,٤٢٦,٢٥٠	عمولات دائنة:
٣٦٧,٠٧٤	٤٤١,٣٤٦	عمولات حوالات بنكية
٢١٢,١٤٦	١٣٤,١٣٣	عمولات تسهيلات غير مباشرة
١,٩٨٧,٢٦٤	٢,٦٣٧,٣٢٠	عمولة نافذة بيع وشراء العملات الاجنبية*
٤,٢٣٧,٢٦٣	٦,٦٣٩,٠٤٩	عمولات مصرفية أخرى
(٤٧٩,٥٠٢)	(٥٨٠,٤٣٩)	مجموع العمولات الدائنة
٣,٧٥٧,٧٦١	٦,٠٥٨,٦١٠	تنزل: عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

*بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح العملاء من نافذة العملة مبلغ (١٣,٦٢١,٤٠٣) دولار امريكي وتحقق إيرادات عمولات بمبلغ (١٣٤,١٣٣) الف دينار.

٢٠. رواتب الموظفين ومافي حكمها

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	
٣,٣٥٨,٤٠٦	٣,٢٢١,١٩٧	رواتب ومنافع الموظفين
٢٠١,٦١١	٢٠٧,٨٩٥	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
٣٠,٠٠٠	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٣,٥٩٠,٠١٧	٣,٤٢٩,٠٩٢	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

* الرسوم تتضمن رسوم زيادة رأس المال بقيمة (٤٦١,٦٢٨) الف دينار ورسوم مهنة لأمانة العاصمة بقيمة (٥٢,٦٤٠) الف دينار وباقي الرسوم التي تدفع الى الجهات الحكومية.
 ** خدمات مهنية واستشارات تتضمن مبلغ (١٥٠,٠٠٠) الف دينار مدفوع الى البنك المركزي العراقي عن اجور تغطية تكاليف اتفاقية العمل مع شركة (oliver wyman)
 *** اجور شركة ضمان الودائع حيث يقوم المصرف بتسديد مصاريف نسبة ضمان الودائع والبالغة ١ دينار عن كل عشرة الاف دينار من ودايع المصرف شهريا الى شركة ضمان الودائع العراقية ابتداءا من شهر كانون الاول ٢٠٢٠.
 **** مكافآت لغير العاملين تتضمن مكافاة اعضاء مجلس الادارة بقيمة قدرها (١٠,٠٠٠) الف دينار لكل عضو مجلس الادارة عن السنة المالية ٢٠٢٣ وحسب قرار الهيئة العامة للمصرف بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢.
 ***** التبرعات هي مساهمة المصرف بمبلغ (٢٤,٠٠٠) الف دينار في مبادرة البنك المركزي لدعم الانشطة الاجتماعية.

٢٢. حصة السهم الأساسية من ربح السنة

تم احتساب ربح السهم الأساسي للسنة وذلك بتقسيم صافي الدخل للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة.

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
١٧,٥٣٠,٤٣٨	٢٦,٧٠٧,١١٧	صافي ربح السنة (بآلاف الدينانير العراقية)
٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٤,٩٣٥,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم (بآلاف)
فلس/دينار	فلس/دينار	
٠,٠٧٠	٠,٠٩٤	حصة السهم الأساسي من الربح السنة

٢٣. النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية, يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٢١٤,٩٧٧,٨٣٤	١٢٨,٧٥١,٨٤١	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
٨٢,٠١٩,٧٢٢	٤٠,٥٤٤,١٥٧	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٢٩٦,٩٩٧,٥٥٦	١٦٩,٢٩٥,٩٩٨	المجموع

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

مصرف الائتمان العراقي

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

٢٤. ارتباطات والتزامات محتملة

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	خطابات ضمان
٥١,٢٤٣,٧٤٠	٧٩,٦٥٥,٨٠٥	
١,٩٨٣,٣٩٥	٥٧,٢٦٥	اعتمادات
٥٣,٢٢٧,١٣٥	٧٩,٧١٣,٠٧٠	المجموع

٢٥. كفاية رأس المال

حسب كتاب البنك المركزي بالعدد ١٩٢/٢/٩ بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٢٢ الذي صادق على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (III & II)، والذي اوجب المصارف التجارية العاملة في العراق الالتزام بالضوابط الرقابية اعتباراً من الفصل الثاني لعام ٢٠٢٠. وعليه قام المصرف باحتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وكما مبين ادناه:-

٣١ كانون الاول ٢٠٢٣	٣١ كانون الاول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	إجمالي القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة)
٢٨٧,٠٥٠,٧٢٦	٣٦٥,٦٠٧,٣٣١	الشريحة الاولى Tier I Capital
(١٩٦,٥٨٠)	(٩٨,٤١٣)	رأس المال المستمر
٢٨٦,٨٥٤,١٤٦	٣٦٥,٥٠٨,٩١٨	العناصر التي يتم طرحها من رأس المال الاساسي المستمر
		مجموع الشريحة الاولى
		الشريحة الثانية (Gone – Concern Capital)
-	-	القروض(الودائع) المساندة
١٤١,١١٤	١١٨,٢٩٧	الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به
١٤١,١١٤	١١٨,٢٩٧	مجموع الشريحة الثانية
٢٨٦,٩٩٥,٢٦٠	٣٦٥,٦٢٧,٢١٥	مجموع الشريحة الاولى والثانية (بسط النسبة)
		إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر (مقام النسبة)
٦٩,١٢٤,٠٢٦	٥٠,١٩٦,٩٧٣	إجمالي الأصول المرجحة لمقابلة مخاطر الائتمان
٢٠٧,٢٧٥,٦٣٥	٣٥٢,٦٠٨,٨٨٩	إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر السوق
١٧,٤٦١,٤٧٨	٤٩,٢٦١,٦٦٧	إجمالي الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل
٢٩٣,٨٦١,١٣٩	٤٥٢,٠٦٧,٥٢٩	إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر (مقام النسبة)
		إجمالي القاعدة الرأسمالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان
%٩٧,٦٦٤	%٨٠,٨٧٩	المخاطر الائتمان، السوق والتشغيل

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

٢٦. نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر

استنادا الى قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي رقم (١٦٧) لسنة ٢٠١٦ باعتماد نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لمراقبة حجم السيولة لدى المصارف ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها في المدى القصير و المتوسط, وعليه فقد تم اعتماد الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقا لمقررات بازل III وان تطبيق هذه النسب ببدء بشكل فعلي في ٠١ كانون الثاني ٢٠١٧ على ان تلتزم المصارف بالحدود الدنيا وكالتالي:

- الحد الأدنى لنسبة تغطية السيولة هو (١٠٠%)

- الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر هو (١٠٠%)

بلغت نسبة تغطية السيولة (٦١٠%) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٣١ كانون الاول ٢٠٢٣: ٣٦٦%) في حين بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (٨٩٦%) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ (٣١ كانون الاول ٢٠٢٣: ٨٩٩%).

قام المصرف باحتساب نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وفقا لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله.

٢٧. القضايا المقامة على المصرف

لا توجد قضايا مقامة على المصرف ذات إثر مالي جوهري كما في تاريخ اعداد هذه البيانات.

٢٨. المعاملات مع اطراف ذات علاقة:

قام المصرف بالدخول في معاملات مع بنك الكويت الوطني (المساهم الرئيسي) ضمن النشاط الاعتيادي للمصرف وباستخدام اسعار الفوائد و العملات التجارية السائدة وكما مبين ادناه:

٣١ كانون الأول ٢٠٢٣	٣١ كانون الأول ٢٠٢٤	
دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	دينار عراقي (بآلاف الدينانير)	
٥٥,٩٥٦,٢٩٩	١٠,٥١٤,٣٩٨	بنود داخل قائمة المركز المالي
٢٣,٥٨٠,٠٠٠	٢٧,٥١٠,٠٠٠	ارصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية ودائع لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
٤٧,٠٨٠,٩٧٩	٤٧,٥٧٠,٦٢٠	بنود خارج قائمة المركز المالي
		تسهيلات غير مباشرة
١,٣٥٥,٧١٧	١,٧٨٦,٤٦٢	بنود قائمة الدخل
١٥٥,٢٥٠	١٦٩,٧٨٣	ايرادات الفوائد عمولة تسهيلات غير مباشرة

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

٢٩. تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩):

اظهرت نتائج التطبيق وجود فائض بقيمة (١,١٠٤,٢١٤) الف دينار ناتج عن الفرق بين اجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بقيمة (١١٨,٢٩٨) الف دينار واجمالي المخصصات القائمة البالغة (١,٢٢٢,٥١٢) الف دينار وحسب كشف الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي رقم (٩) كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤ المرفق طياً ، علماً ان السجلات المحاسبية للمصرف لم تتأثر بهذه الزيادة وتم المحافظة على رصيد المخصص الدفترى (المخصصات القائمة).

مصرف الائتمان العراقي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٢٤

يوضح الجدول الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار رقم (٩) وفرقها عن المخصصات القائمة حسب التصنيف السابق:

٣١ كانون الاول

٢٠٢٤

الفرق	المخصصات القائمة	الخسائر الائتمانية المتوقعة	الرصيد	رقم الايضاح	موجودات مالية
دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)	دينار عراقي (بآلاف الدنانير)		
-	-	-	١١١,٠٦٧,٠٨٢	٣	ارصدة لدى المركزي
٨٣,٧٤٨	١٢٣,٦٠٢	٣٩,٨٥٤	٤٠,٦٦٧,٧٥٩	٤	ارصدة لدى مصارف
-	-	-	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٦	سندات الحكومة العراقية
١,٠٢٠,٤٦٦	١,٠٩٨,٩١٠	٧٨,٤٤٤	٧٩,٧١٣,٠٧٠	٢٤	الاعتمادات وخطابات الضمان
١,١٠٤,٢١٤	١,٢٢٢,٥١٢	١١٨,٢٩٨	٥٨١,٤٤٧,٩١١		

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية

تقرير لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

السيدات و السادة اعضاء الهيئة العامة لمصرف الائتمان المحترمين

تحية وتقدير

تنفيذ الاحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 24 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات) من اعضاء مجلس الادارة كل من السيدة (غادة فريد غني) رئيسا وعضوية كل من السيد (وليد جمال الدين السيوفي) والسيد (مشاري حمد خلف) ويسرنا ان نعرض لحضراتكم بأن اللجنة مارست عملها مع مراقب حسابات مصرفنا (شركة علي غالب وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات) طيلة فترة عملهم في المصرف وراجعنا كافة المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقا للتشريعات النافذة وفقا لاجراءات التدقيق والمراجعة المعترف بها محليا والمقررة وبناء على ما حصلنا عليه من بيانات ومعلومات ويسعدنا ان نقدم لحضراتكم تقريرنا للعام 2024.

1. ان التقرير السنوي وماتضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لاتخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة وان البيانات قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية المحلية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وانها منظمة طبقا لمتطلبات قانون البنك المركزي.
2. اطلعت اللجنة على تقرير مراقب الحسابات (شركة علي غالب وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات) الذي تناول نشاط المصرف مؤكدا سلامة كافة اجراءاته التي تمت استنادا الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية والمحلية.
3. اطلعت اللجنة على القوائم المالية الموحدة و المنفصلة للمصرف لعام 2024 ونتائج نشاطه وتدقيقه النقدي وتقرير مجلس الادارة بخصوصها وتقرير الحوكمة وتقرير الاستدامة وتقرير تطبيق المعيار الدولي رقم (9) كما اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية ومراقب الامتثال و راجعت اللجنة تقارير قسم مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب و لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسيل الاموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسيل الاموال رقم 39 لسنة 2004.
4. تثني اللجنة على جهود الادارة التنفيذية في تحسين الاداء المالي للمصرف من خلال دراسة الفرص المتوفرة لتحقيق الأرباح ترافقه إجراءات تضمن عدم المخاطرة غير المحسوبة و توفير السيولة للمودعين والوفاء بكل التزاماته تجاههم ببسر وسهولة وتجنب الإستثمارات ذات المخاطر المرتفعة. وعلى هذا الاساس قامت ادارة المصرف بالاستثمار في سندات الحكومة العراقية و الاستمرار بتحصيل الديون المتعثرة.
5. توصي اللجنة باعادة تكليف المحاسب القانوني (شركة علي غالب وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات) بمهمة تدقيق حسابات المصرف لعام 2025 و باجور مهنية تحدد وفقاً للائحة الاجور المعتمدة من قبل مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات وبعد استحصال موافقة مجلس الادارة على التكليف.

لم تجد اللجنة ما يشير الى اي خلل جوهري في عمل المصرف من خلال الاجتماعات التي عقدت مع مراقب الحسابات الخارجي وهو ما يؤشر على حسن اداء الادارة التنفيذية في هذا الخصوص.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير ...

رئيس لجنة التدقيق (مراجعة الحسابات)

غادة فريد غني الطعمة



مصرف الائتمان العراقي
Credit Bank of Iraq

creditbankofiraq.com